

٢١٦٢

ك

(كتاب في الصيادات) كتيب في القرن الرابع
عشر الهجري تقديم

٨٢ ق ٢١ ص ١٩٥٩٤ اسم

نسخه جيده ، مناقصة الاخر ، خطها تعليق حسن

٥٥١٢

١ - الصيادات ، الشقه الاسلامي واهوله

٢ - تاريخ النسخ

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

٥٥١٣

عمادة شؤون المكتبات

من حافظ
المحقق د. أم الفهد
كامل العطاء لطيف التكميل
من الخلف تليد الصالحين
البكا قاتل

مستخرج
من



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النواحيات"

الرقم: _____
 العنوا: _____
 المؤلف: _____
 تاريخ النسخ: _____
 اسم الناشر: _____
 عدد الأوراق: _____
 ملاحظات: _____

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتي
 الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان
 الا على الظالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين
 اعلم ان شدة كاسه ان الماء على وجهين مطلق ومقيد فالما
 المطلق على سبعة اوجه احدها ما ينزل من السماء والثاني
 ما يخرج من الارض والثالث الراكد والرابع البيض وكاس
 القلب والسادس السور والسابع المستعمل واما ما ينزل
 من السماء فعلى خمسة اوجه المطر والثلج والبرد والظل
 والتجليد فكل هذه الخمسة طاهرة يجوز به الطهارة
 وازالة النجاسة واما ما يخرج من الارض فهو على
 خمسة اوجه العذب والمالح والمرو والمنى والمادر
 فكل هذه الخمسة ايضا طاهرة ويجوز به الطهارة وازالة
 النجاسة واما الراكد فهو على خمسة اوجه البحر والقدر
 والركبة والكوى والجب وقد اختلف الفقهاء في هذه
 المياه الخمسة وتقديرها يجوز به الطهارة من هذه المياه
 الخمسة فرق عن احمد بن حنبل انه قال اقل مقدار ما يجوز
 به الطهارة من هذه المياه الخمسة اذا كان سبعة

سبعة وعن ابي يوسف انه قال اذا كان عشرة في عشرة
 وهو قول ابن المبارك وعن ابي حنيفة انه قال اذا حرك احد
 جانبيه لا يتحرك الجانب الاخر وقد قال بعض الفقهاء حكم
 هذا التحرك اذا رفع الماء بالقلالي وقال بعضهم بل هو
 عند التوضي به وقال بعضهم بل هو عند الاغتسال
 وعن ابي حنيفة عن ابي يوسف البلخي انه قال مقلد ذلك اذا كان
 اربعة عشر في اربعة عشر وعن ابي مطيع البلخي انه قال هذا
 اذا كان خمسة عشر في خمسة عشر ولم يقدر احد هم غلظ الماء
 الا احمد بن حنبل فقال غلظ يشرف عن الثاني انه قال
 هو اذا كان الماء قلتي واحد يقع بقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا بلغ الماء قلتي لم ينجس خستا وقد قيل في القلتي انما
 حمى قرب من قرب الحجاز وغير ذلك وقيل ان كل قرية
 منها ما تزرط فيكون مقدار القلتي منها ما تزرط فيكون
 الفقهاء ان في الماء حكمين قليل وكثير فقدر جاء الاثر
 في كثير وهو البحر ففكك النبي عم اذا وقع كلب في
 انا احدكم فليهرقه وليغسله سبع مرات فزعوا ان كل
 ما يساوى ما قدره او جاوزه فحكمه حكم البحر ويجوز به
 الطهارة وازالة النجاسة وكل ما يكون دون ما قدره
 فحكمه كالماء ولا يجوز به الطهارة وقال ابو عبد الله
 الحنفي الذي رواه راشد بن سعد عن النبي غرم انه قال
 الماء لا ينجس شي الا ما غير طعمه او لونه او ريحه

فكل ما يكون قل مقدار او اكثر فهو على اصل الطهارة ويجوز
به الطهارة وان انة النجاسة حتى يارزبه احدى هذه الثلاثة
واما القليب فهو الذي لا مورد له لانه فوق ولا من تحت
وحكمه على خمسة اوجه القليب الحوض الصغير كبحر
الاناء فاذا ما زجت النجاسة احدى هذه الخمسة قل مقدارها
او اكثر فانها تنفذ ولو ادخل احد اصابعه فيه على نية
الطهارة فانه يصير مستعملا ولا يجوز التوضي والغسل
به وهذا قول الفقهاء جميعا وفي قوله اي عبادة هو طاهر
مالم يتغير طعمه او لونه او ريحه من النجاسة ويجوز به
التوضي والغسل ولا يكون مستعملا واما البئر فهي التي
لها موارد من اسفلها فاذا وقعت فيها نجاسة فانه ينزع منها
ما فيها وروي عن اي حنفية انه جعل النزج على خمسة اوجه
قال واذا وقعت في البئر حمله او ما يكون في مقدارها نزج
منها ولا واذا وقعت عصفورة او فارة نزج منها
عشرون دلو واذا وقعت فيها حمام او ورثاء نزج
منها ثلثون دلو او وقعت فيها دجاجة او سمور نزج
اربعين دلو واذا وقع فيها انسان او شاة نزج ماء
البئر كله واما ابو يوسف ومحمد جعلاه على ثلثة مراتب
في تحمله والفازم ونحوها عشرون دلو او في الحمام ولو شاة
والدجاجة والسمور اربعون دلو او في الشاة والاف
نزج ماء البئر كله وهذا كله اذا اخرج الواقع منها

صحيحا

صحيحا قبل ان يتفسخ وان تفسخ او يلى نزج ماء البئر كله
واما عند اي عبادة فان ماء البئر طاهر على اصله وان
وقع فيها شيء من هذه الاشياء او كلها مالم يتغير ماء البئر
طعما او لونا او ريحا وما جاز في الحفرة النزج منها فان
ذلك على معنى التفرغ ونظيب النفوس واما السور فانها
على خمسة اوجه احدها طاهر يجوز استعماله والثاني نجس
لا يجوز استعماله والثالث مشكل محتاط فيه والرابع مكروه
على الغاية والخامس مكروه لا على الغاية فاما الذي هو
طاهر يجوز استعماله فهو سور ما يוכל لحمه مثل الغرس
والبعير والبقر والشاء وجميع الوحش وجميع الطير التي
يؤكل لحمها واما الذي هو نجس حرام له يتعمل هو
سور جميع السباع الا السور لان فيه اثر عن النبي
عزم حيث قال من اهل البيت ولانه لو كان سور حراما
لما كان الامر مضيقا على الناس ويقال اذا ضاق الامر
اتسع واما الذي مشكل محتاط فيه سور البغل والحمار
والاشغال فيه لان اصحاب النبي عزم اختلافوا في اكل
لحمها روى عن عائشة وانس بن مالك ان لحمها حلال
وساير الصحابة قالوا انها حرام فلذلك قالوا لا ينبغي
ان محتاط فيه فيها يعني في اسادها وهو ان تقض
منه ويتيمم والتوضي اخله في قتاد ابو حنيفة وابو
يوسف ومحمد هو باختيار ان شاء تقض او لا وان شاء

يتم وقال نرفق يتوضأ أولا ثم يتم ولا يجوز به غير ذلك
وأما الذي مكروه على الغاية فهو على وجهين سور
سباع الطير وسور حشرات الارض بسبب ان لا يتوضأ
منه ان وجد غيره وأما مكروه الذي لا على الغاية فهو على
ثلثة اوجه سور لشرك وسور نجس وسور لصف
لانهم يضعون ايديهم في اشياء قدس وعند اي عبد الله
سور جميع الحيوانات طاهر وأما الماء المستعمل فهو على
وجهين احدهما ما ادى به وضأ الثاني ما ادى به
غفلا في وضوء وغفلا في الماء المستعمل ذلك سائل
وفي كل مسألة اختلاف للفقهاء احدها مسألة
حكمية في الطهارة والنجاسة فاما عند اي حنفية
واي يونس هو نجس وعند محمد ومالك وكشاف في
طاهر والثاني مسألة الانتفاع به فاما عند اي حنفية
وصاحبه ومالك وكشاف في لا يجوز الانتفاع به وعند
شافعي واي فقه واي عبد الله يجوز الانتفاع به وهو
جائز شربه وتطهيره والثالث مسألة اصابه
الثوب ان يجز مع الطلوع فاما عند اي حنفية اذا
اصاب ثوبه من الماء المستعمل اكثر من مقدار الدرهم
فلا يجوز معه الطلوع وعند اي يونس يجوز ما لم يكن
كثيرا فاحشا وعند محمد واي عبد الله يجوز وان كان
الثوب ملوئا منه وعند الفقهاء جميعا يجوز مسح

الاعضاء

الاعضاء بالثوب عند الوضوء وعند بشر المريسي
لا يجوز وأما الوضوء باليدين فانه لا يجوز بشي منها
ما خلا بين يدي التمر فان عند اي حنفية يجوز التوضي
منه اسكرا ولم يكره وعند الاوزاعي ورواية اخري
عند اي حنفية يجوز الوضوء منه ما لم يكره فان اسكر
فلا يجوز وعند نرفق ومحمد بن حسن يتوضأ منه ثم يتم
وعند اي يوسف واي عبد الله يتم ولا يجوز ان
يتوضأ به لقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
طيبا وأما المقيد فانه على وجهين فوجه منه لا يجوز
الطهارة منه ولكن يجوز به ازالة النجاسة ووجه لا يجوز
منه الطهارة ولا ازالة النجاسة فاما الذي يجوز
به ازالة النجاسة ولا يجوز منه الطهارة فهو على
سبعة اوجه ماء الورد وماء الزعفران وماء النبق
البطيخ والفتا وماء الباقلاء والماء الذي يخرج من
الاشجار والماء الذي يخرج من الثمار وأما الذي
لا يجوز منه الطهارة ولا ازالة النجاسة فهو على سبعة
اوجه ماء الدم وماء القيح وماء الصديد وماء السر
والماء الذي يارجه الحمر حتى يغلبه والماء الذي
خالط البول حتى يفرغ والماء الذي بقياءه لا تأكل
بعد ما شربه ويكون متغير اللون في قول اي عبد الله
وعند الفقهاء هو نجس وان لم يكن متغير اللون

واستعمال الماء على أربعة أوجه أحدها في الوضوء والثاني
في الاغتسال والثالث في إزالة النجاسة عن الثوب
والرابع في إزالة النجاسة عن البدن فاما استعمال
الماء في الوضوء فهو واحد واحد قالت الفقهاء هذا حد
الاقل ويجوز أكثر من ذلك وقاد الشافعي هذا حد
المستحب ويجوز اقل منه وأكثر وقال ابو عبد الله
هذا حد الأكثر من ذلك جابر ولو لم يكن هذا حد الأكثر
لما كان للاسراف في الوضوء معناه وقد ورد الخبر عن
رسول الله عزم انه قال شرار امتي الذين يتوضؤون
ويسرفون وضار امتي الذين يتوضؤون بالماء اليسير
واما استعماله في الاغتسال فهو أربعة اماكن وقالت
الفقهاء هو حد الاقل وأكثر من ذلك جابر وقال
الشافعي هو حد المستحب وقال ابو عبد الله هو حد
الأكثر على نحو ما ذكرنا في الوضوء وقد قال النبي عزم
توضأ بكونك من الماء واغتسلوا من الجنابة بأربعة
مكائيك واما استعماله في إزالة النجاسة عن الثوب
وفي إزالة النجاسة عن البدن فقال ابو حنيفة
واصحابه ان كان ثوبا فغسل في اجانه وعصر لم يظهر
حتى يعاد غسله بما وجد من احره وعصر ويعاد غسله
ايضا بالثالث كذلك فيكون بعد ذلك طاهر والماء
نجس فان غسل بأربعة يكون الماء طاهرا والثوب

طاهرا

طاهرا والاجان طاهرة وان كان جدا فانه يطهر
بالثالث واما الماء فنجس وان غسل بأربعة فاما هذا
ايضا وكذلك ان زاد على ذلك وقال مالك والشافعي
اذا غسل مرة واحدة فبقي عليه تطهر غيابة
الماء نجس ولا ناء والثوب طاهران وقال ابو عبد الله
ليس للغسل من النجاسة حد معلوم فان غسل مرة
فلم يوجد للنجاسة اثر في الماء ولا في الثوب
او البدن فهو طاهر وان بقي اثر اعيد عليه الغسل
حتى يغيب ذلك الاثر لا يخرج الماء الا بعلاج مثل
صفه الدم او نحوها فان ذلك غير ما خود علي
الانسان اعلم ارشدك الله ان الطهارة
تقيد وطهارة من النجاسة فاما طهارة الثوب
فعلى وجهين بالماء والتراب فاما التي بالماء
فعلى وجهين وضوء واغتسال ففرض الوضوء
اربعة اشياء عند الفقهاء وعند ابي عبد الله غسل
الوجه واليدين والرجلين ومسح راسه
وعند اهل الحديث ثمانية اشياء هذه الاربعة
واربعة اخرى وقال مالك والشافعي التسمية
والنيه فريضان في الوضوء وقال احمد بن حنبل
واسحق بن راهويه المضمضة والاستنشاق
فريضان في الوضوء وقاد الشافعي ومالك حفظ

الترتيب واجب في الوضوء ولم يجز فيه التقديم والتأخير
 كان الصلوة وقاسوه بها وعند الفقهاء وابي عبد الله
 حفظ الترتيب ليس بواجب في اركان الوضوء وذلك
 لان الوضوء لا احرام له وللصلوة احرام ولذلك
 حفظ ترتيب اركانها واجب وقال مالك لا يجوز
 التفرق في اركان الوضوء قال لوان رجلا غسل وجهه
 ثم جف قبل ان يغسل رجله فعليه ان يستقبل
 الوضوء وان جف شيء من اركان الوضوء قبل الفراغ
 وقالت الفقهاء وابي عبد الله يجزئ الوضوء مع ارفق
 ولهذه الفرائض ثلاثة اركان للركنين منها حكمان وهما
 الوجه والرجلان والركن الثاني حكم واحد وهما الراس
 واليدين فان كان المتوضئ امرد فعليه ان يغسل
 وجهه جميعا وان كان ملتحما فعليه ان يغسل ظاهر
 وجهه ويده ويمر يديه على ما شتم الشعر الى
 منتهى دقته فاما الباص بين الخطتين والاذنين
 ففيه اختلاف فقال ابو يوسف قد سقط عليهما
 اذا ابت الحنة وفي قول ابي حنيفة ومحمد وابي عبد
 الله عليه ان يغسله واما اليدين فعليه ان يغسلهما
 في كل حال الى المرفقين والمرفق داخل في الغسل
 في قول الفقهاء والى بمنزلة مع عندهم وعند ابي عبد الله
 وزفر ليس بداخل في الفرض والى غاية ونهاية
 كقوله

كقوله تعالى واتوا الصيام الى الليل فالليل خارج من الصيام
 واما الراس فعليه ان يسجد على كل حال الا ان في اقل مقدرا
 سجدة اقول في قول مالك عليه ان يسجد جميع
 الراس وفي قوله ابي يوسف نصف الراس وفي قوله
 الشعبي ربع الراس وفي قوله ابي حنيفة ومحمد قدس
 ثلثه اصابع وفي قوله الشافعي وابي عبد الله مقدار
 ما يتحقق الاسم لان الله تعالى قال به رؤسكم بعضكم
 بعض رؤسكم فالعقل يدخل على القليل والكتاب
 والباقي بالتعريض والرجلان فعليه ان يغسلهما
 اذا كانتا في حد الفخذ الى الكعبين والكعبان
 داخلان في الفرض عند ابي حنيفة وابي يوسف
 ومحمد وعند زفر وابي عبد الله غير داخلين
 على الخفين وحدث المسح يوم وليمة للمقيم
 وثلاثة ايام وليا البراء للمافر وفي حكم المسح حنة
 اقول قالت اخواننا في مسج على الخفين والرجلان
 جميعا في كل حال وقالت الامامية من الروافض في
 المسح على الخفين وشبوتة على الرجلين في كل حال
 وقال مالك بنعي التوقيت وقال حنابلة رجلا
 فامسح كم شئت وقال بعض اهل المدينة بنعي التوقيت
 للمافر وبأبواب التوقيت للمقيم وقالت الفقهاء
 وابي عبد الله بأبواب المسح وأبواب التوقيت الا



ان يجنب الرجل فقلبه ان ينزهاها ويغسل قبل مضي الوقت
 ان المسح على عشرة اوجده مسح الرأس
 ومسح العمامة ومسح البرنس فوق العمامة ومسح الخمار
 للمرأة ومسح الجوربي ومسح الكف ومسح الحرموقاي
 ومسح العصا ومسح الجباير ومسح بعض اعضاء الوضوء
 مع غسل سائر الاعضاء فاما مسح الرأس فقد ذكرنا حكمه
 ولا اختلاف للامة في اثباته واما مسح العمامة والبرنس
 ومسح الخمار فلا يجوز عند الفقهاء لانهم لا يجيزون
 المسح فوق العمامة ابدا واما عند ابي عبد الله
 ولا وزاعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه
 يجوز وهو قول ابي بكر وعمر وابي الدرداء والنسائي
 بن مالك وكثير البصري وحكمها في الوقت كما مسح
 على الرجلين وفي الجوارز والفك ايضا واما المسح
 على الجوربي فلا يجوز عند الشافعي الا ان يكونا
 مجلدين الى موضع المسح وعند ابي حنيفة لا يجوز
 الا ان يكونا وعند ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله
 يجوز اذا كانا مخنفيين واما المسح على الحرموقاي
 فالاختلاف في الجوربي بعينه على الاقوال الثلاثة
 واما المسح على الكف فثلاثة اقوال ففسد
 الشافعي لا يجوز المسح حتى يستريح جميع القدمين
 لان حكمه قليل الخرق حكم الجميع وعند ابي حنيفة وابي يوسف



ومحمد جازر الا انه يكثر الخرق وحدوا في ذلك حدا
 فقالوا اذا كان الخرق مقدما تحف مقدار ثلثة اصابع
 من اصابع الرجل فانه يمنع المسح وان كان دون ذلك
 فلا يمنع المسح وان كان الخرق من قبل العقب وكان
 اكثر العقب منكفا فانه يمنع المسح وان كان دون
 ذلك فلا يمنع وان كان الخرق من اسفل القدمين
 وكان مقدما ربع القدمين فانه لا يمنع المسح وان
 كان الخرق اكثر فانه يمنع المسح وان كان الخرق
 من فوق الخفين وكان مقدار ثلثة اصابع من اصابع
 الرجل فانه يمنع المسح عند سفلى وابن المبارك
 وابي عبد الله المسح جازر على الكف ما استثنى اسم
 الكف وما امكن معه النصف لان اسم الشئ يدل
 على حكمه واما المسح على العصا فانه جازر متفق
 عليه وكذلك المسح على الجباير كالعصا للمجاهد
 والجبار للكرمي ويجوز ان يمسح عليها الى البرنس في
 حال الحدث والحنابة وان وقعت العصا او
 فتحها فليس عليه ان يمسح تاينا ما لم يحدث ونجس
 ان يمسح جميع العصا ويجوز واما مسح بعض
 الوضوء وغسل بعضه هو ان يكون في بعض اعضاء
 الوضوء جرحا لا يقدر ان يغسلها او يخاف عليها
 فانه يغسلها قدر على عمله ويمسح ما لم يقدر على



غلة قليلة كان او كثيرا 2 قول اي عبدا 2 و 2 قول
 الفقهاء وان لم يقدر ان يغسل موضعها وان يمسح فانه
 يغسل ما قدر على غلة قليلة كان او كثيرا 2 و 2 قول
 اي عبدا 2 و 2 قول الفقهاء فان لم يقدر ان يغسل
 موضعها وان يمسح فانه يغسل ما قدر على غلة 2 و 2 يمسح
 ما قدر على مسح ويتيمم بالصعيد ما بقي بالرجل
 وللمسح عليه 2 قول اي عبدا 2 وعند الفقهاء
 ليس عليه ان يتيمم ما بقي 2 مقدار المسح ثلثة اقاويل
 فقال الشافعي اي مقدار مسح ارجاء من الراس 2 وعند
 الفقهاء لا يجوز اقل من الربع 2 و 2 قول اي عبدا 2
 لا يجزئه حتى يكون له اسم المسح وفي المسح على كعبين
 عند الشافعي اي مقدار مسح ارجاء وعند الفقهاء
 لا يجوز اقل من ثلثة اصابع 2 وعند اي عبدا 2 لا يجزئه
 حتى يمسح الى اصول الساق 2 و 2 مقدار الاصابع في
 المسح ثلثة اقاويل فعند الفقهاء لا يجوز بدون ثلثة
 اصابع وقاد زفر يجزئ باصبع واحدة 2 و 2
 قول اي عبدا 2 و الشافعي يجزئ كيف كان
 في المسح في الوضوء في عشر اشياء احدها الاستنجاء
 والثاني غسل اليدين بعد الاستنجاء ثلث مرات
 الثالث المضمضة الرابع الاستنشاق الخامس
 النزع 2 السراويل او الخدين بعد الاستنجاء من به

الردة

اردة او وسوسة السادس الاستنجاء بغسل اليدين
 اليمنى على اليسرى الباع الاستنجاء بغسل الرجل اليمنى
 على اليسرى الثامن غسل الثالث من الوجه التاسع
 غسل الثالث من اليدين العاشر غسل الثالث من
 الرجلين واما الفضائل 2 الوضوء في عشر اشياء
 احدها النية الثاني التسمية الثالث غسل اليدين
 قبل الاستنجاء ثلث مرات الرابع تحليل اللحية الخامس
 مسح الاذنين السادس مسح الرقبة السابع غسل
 المرفقين مع الدراعين وغسل الكعبين مع الرجلين
 2 قول اي عبدا 2 والثامن غسل الثاني من الوجه
 التاسع غسل الثاني من اليدين العاشر غسل الثاني
 من الرجلين واما الادب 2 في 2 الوضوء
 عشر اشياء احدها وضع الانياء على اليمنى واخراج
 الماء باليمنى على اليسار الثاني ان لا يدخل يده 2
 الانياء حتى يغسلها الثالث ان لا يتكلم على الاستنجاء
 الرابع لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها 2 الاستنجاء
 الخامس ان يمسح يده على الحائط والارض اذا فرغ
 من الاستنجاء السادس ان يغسل عورته اسرع ما قدر
 اذا فرغ من الاستنجاء السابع ان يستنشق بيمينه
 ويستنشق بشماله الثامن ان يفرغ الماء بيمينه
 على رجله ويغسل رجله بيسان التاسع ان يخلل

اصابع يديه ورجليه والعاشران يتعاهد عن قوسيه
وكعبيه ومواضع الخط من رجليه واما النهي في الوضوء
فهو ستا شيا فاولها كف العور في الماء لا بد منه
في الثاني البول والغائط في الماء والثالث الاستحاضا
بيمينه ان يكون بشماله على والرابع الاسراف
بالماء والخامس الزيادة في الغسل على تلك مرات
والسادس الزيادة في المسح على مرة واحدة واما الكراهة
في الوضوء فهي اربعة اشياء اولها ان يغتسل في
ضرب الماء على وجهه عند غسله والثاني ان يبرق
في الماء الثالث ان يتخط في الماء الرابع ان يتخط
بيمينه من غير ان يكون بشماله على والاستحاضا
على خمسة اوجه احدها في بضعه الثاني سبعة
الثالث فضله الرابع واجب الخامس بدعة
فاما الغريضة فهي عند الغسل من الخنابة
واما العاجب اذا كان اللطخ في المفقع الكثر في
مقدار الدرهم واما الكسه اذا كان اللطخ مقدار
الدرهم واما المدعة اذا لم يكن له او لقوط
واما الفضيلة اذا كان اللطخ اقل من مقدار الدرهم
والاستحاضا باربعة اشياء اولها شلثة احمار
الثاني ثلث مدرات الثالث حصيات الرابع
بالماء ثلث مرات للقبيل وخمس مرات للدر والثلث

بعض

بعضه والرابع بخزف والخامس بزجاج كما جاء في كتاب
وينقض الوضوء عشرون شيئا
بعضها بالاتفاق وبعضها بالاختلاف اربعة في القبيل
وثلاثة في الدر وخمسة في القم واربعة في جميع
البدن واربعة في غير اشارات في موضع فاما اللتي
في القبيل فالبول والودي والمدي لا خلاف فيها
الرابع الرنح في قول ابي حنيفة وابي يوسف
فيها الوضوء وفي قول محمد بن الحسن وعبد الله بن
المبارك ليس فيها الوضوء وفي قول ابي عبد الله
اذا كانت المرأة نمرما والرنح مستنة ففيها الوضوء
لانها تكون حينئذ من الدر واما التي من الدر
فالغائط والرنح ولا خلاف فيها والثالث الدود
وصب الفرع في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد
والشافعي يفسد الوضوء وفي قول ابراهيم النخعي و
ابي المبارك لا يفسد الوضوء وفي قول ابي عبد الله
اذا كان الرجل انفجا يفسد الوضوء ان يخرج بخروجه
غيره واذا لم يكن انفجا فلا واما التي من الضم فالنقي
والقلس والمروق ففيها الوضوء قليلا كان او كثيرا في
قول زرارة والاوزاعي وعبد الله بن المبارك وليس
فيها الوضوء قليلا كان او كثيرا في قول الشافعي ومالك
وفي كثيرها الوضوء ولا وضوء في قليلها في قول الفقهاء

واي عبد له وجه الكثرة لا الفرو وهو ان لا يقدر معها
على الكلام او لا يقدر على اسكانها في الفم والربيع
البلغم قد ابو يوسف اذا امتلاء الفم ينقض الوضوء
لانه من الطبايع الاربع وقد غلب من الفقهاء والاشعري
ليس فيه الوضوء قليلا كان او كثيرا لانه يراف
غليظ والخامس الطعام والشراب اذا اكله او شربه
انسان فتباعد من ساعته غير متغير فعند
الفقهاء ينقض الوضوء في قول اي عبد له وماك
لا ينقض الوضوء وليس هو نجس واما التي من الدماء
فالدم السيل والقح السيل والصدية كسائل
فلا خلاف بين الفقهاء في قول الشافعي الرغاف
والدم الذي يخرج من غير موضع يحدث ونكاح
يفسد من الوضوء وفي دم الفم حتى يعالج
على الزقاق وفي دم الفم حتى يخرج من الانف
الا نجافانه اذا وقع الخارج يفسد منه الوضوء
والرابع النقطه اذا تغلغل في ثيابها ما صافي
غير متغير فانه يفسد الوضوء عند الفقهاء في قول
ولا يفسد عند اي عبد له وماك واما التي
غير متارة في موضع احدها النوم وفي ثلثة احوال
ففسد المربي تلميذ الشافعي لا يوجب الوضوء على
كل حال وفي قول الشافعي وعند الفقهاء لا يوجب

الوضوء

الوضوء الا ان يتساقط او يتوارى او متكئا او
مضطجعا وعند اي عبد له لا يوجب الوضوء الا ان
يكون مضطجعا والثاني رهاب العقل من خوف كان
اي لم يخرج او سكر او سودا او صغارا والثالث
القهقهرة اذا كانت في صلوة فضا كانت او نقلا
فانها تفسد الوضوء والصلوة في قول الفقهاء واي عبد له
وفي قول مالك وان فني وعبد له بن المبارك تفسد
الصلوة ولا تفسد الوضوء وليس لها حكم خارج الصلوة
والرابع بياض الرجل مع امراته في ثوب واحد ولا يكون
بشرهما مترفا حتى انشر الله فانه يفسد الوضوء في
قول اي حنفية واي يوسف وفي قول محمد واي عبد له
لا يفسد واهل الحديث بعضهم يوجبون الوضوء
بشيء الذكر وبعضهم يوجبون بشيء المرأة وبعضهم
يوجبون بشيء الحلب وبعضهم يوجبون بشيء الابط
وبعضهم يوجبون بلحم الخنزير وبعضهم يوجبون بما
ما عيرت النار الغسل على ثلثة
اوجه فريضة وسنة وفضائل فالفريضة على اربعة
اوجه احدها الغسل من الجنابة والثاني الغسل من
الحض والثالث الغسل من النفاس والرابع غسل
المراة التي يت ايام حيضها واوقات حضها على
الاختلاف فاما الغسل من الحيض والنفاس وغسل

الثانية فنذكرها في كتاب الحصى واما العمل بها
 فانه يجب لمعني احدهما الانزال والسائي الادخال
 فالانزال على وجهين في النقطه والمنام فالنقطه
 حده اوجه عند التقاء الختاني وعند النظر في
 القبله وعند المني وعند المجامعة دون الفرج
 والمنام على حده اوجه احدها ان يرى النطفه
 ويحد الله فعليه الفل الثاني ان يرى النطفه
 ولا يجد الله فعليه الفل الثالث ان يجد
 الله ولا يرى النطفه فليس عليه الفل والرابع ان
 لا يجد الله ولا يرى البطل ولا يرى النطفه هي امر
 مدي في قول الى حيفه ومحمد عليه الفل اقباطا
 وفي قول الى يوسف واني عبادته ليس عليه الفل
 لان بناء الشرايع على اليقين لا على التك والحاسي
 ان يرى المدي على ثوبه ولا يجد الله او يجد الله
 فليس عند الفل والعرف بين المني والمذي والثاني
 المني يكون اكثر من المذي والثالث تاثير المني
 في الثوب اشد من تاثير المذي الرابع اذا غسل
 المني من الثوب لا يذهب اثره ويذهب اثر
 المذي والخامس يغفر الذكر ينزل المني ولا
 يغفر ينزل المذي والادخال على وجهين
 تقاربه كتحفه في دبر من انسان او دبر او بقل

من بيمه

من برهمة والتقاه الختاني من الذكر والانثى وعند
 بعض الفقهاء لا يجب الفل باوخال البرهمة دون
 الانزال وقال انه كيني الختاني وعند بعض اهل الحديث
 لا يجب الفل باوخال الاثنا دون الانزال وقالوا الخاء
 من الماء وعند الفقهاء معنى ذلك في المنام حتى
 لا ينزل الماء لا يجب الفل ولا يجوز لمخت شاة
 ان يعطها احدها وقول السيد الاعاير السبل والاني
 قراءة القرآن والثالث ان يمس مضمضا الا في غلاف
 والرابع ان يمس درهما فيه قران الا في صرق الحاسي
 الاذان السادس الاقامه وعند الفقهاء وعند
 ابي عبادته الاذان والاقامه خارجا عن المسجد
 وكذلك الحايض والغشاء واما غسل كونه
 فهو على اربعة اوجه احدها غسل الميت وسنذكره
 في كتاب الجنائز والثاني غسل يوم عرفة والثالث
 غسل الاحرام والرابع عند دخول مكة فزارع يسه
 واما الغضاي فثلاثة اوجه احدها يوم الجمعة
 والثاني يوم الفطر والثالث يوم الاضحي والرابع لمن
 يتوب والخامس للقادم من سفر والسادس لمن يرا
 قبله والسابع لمن اراد يسلم والثامن للمحج اذا
 افاق والثاني للصبي اذا درك والعاشر اذا بس
 ثوبا جديدا وقال بعض اهل الحديث الغسل واجب

على كافر اسلم او يحون افاق وعلى محتكم اذا اجتمع
وعلى من غسل متساو اما الطهارة هي التي في الربا
فالتي في سكرها في كتاب التيمم ان شاء الله
واما الطهارة من نجاسة فانها على ثلثة اوجبه
طهارة النفس وطهارة الثوب وطهارة المكان
وكل واحد من هذه على وجهين احدهما واجبه
والاخرى نافله فالواجبة اذا كانت النجاسة اكثر
من مقدار الدرهم والنافله اذا كانت مقدار الدرهم
ومادونه وكل نجاسة تصيب الثوب او البدن
فانزلتها يجوز ثلثة اشياء بالماء المطلق وبالماء
المقيد وبالماء يباع من الطعام والشراب مثل اللبن
والخل والزيت والدهن واشياء اخرى انما هي مكرهه
ما فيها من الاسراف وهو قول اي حنفية ومحمد
وابي عبيد الله وفي قول اي يوسف ان النجاسة من
الثوب يذوق جازم فاما من البدن فلا يجوز الا
بالماء المطلق قياسا على الوضوء وفي قول اخر
والشافعي لا يجوز ازالة النجاسة منها الا بالماء المطلق
وكل نجاسة تصيب ارضا فانها تطهر بثلثة اشياء
ما اخرج عليها اوصب وبزج حرت عليها الشمس
طلعت فيها حتى جفت وهذا قول اي حنفية واصحابه
وابي عبيد الله وفي قول الشافعي لا تطهر الا بالماء البارد

وان جفت واحرق بالنار وعند الفقهاء الارض
على ثلثة اوجه احدها ارض لا تصير نجاسة البتة
يجوز عليها الطلوع ويجوز بها التيمم والثاني ارض
يجوز عليها الطلوع ولا يجوز بها التيمم وهي التي اصابها
نجاسة ثم يت وذهب اهلها والثالث ارض لا يجوز
عليها الطلوع ولا يجوز بها التيمم وهي التي اصابها
نجاسة وتبين ارضها وعند اي حنفية اذا جفت
الارض يجوز بها التيمم ويجوز عليها الطلوع وجميع
النجاسات انما يتد وانما يحوانات سوى الحجر والمسكر
والحجر والمسكر نجاسان مبان ولو اصاب احدهما
قوب او بدن اكثر من مقدار الدرهم فالطلوع لا يجوز
فيهما في قول اي عبيد الله واهل الحديث وفي قول
الفقهاء المسكر ليس نجس ولا يحجر نجس والحيوانات على
تمامه اوجه الانسان وما لا ياكل لحمه من الطيور وهوام
الارض ودوابه فاما الانسان فانه يخرج منه على ثلثة
اقسام فتد منها طاهرة وخروجها لا ينقض الوضوء
وان اصاب شيئا لا نجسه وهي غيرة اشياء وسخ
الاذن ودموع العين والمخاط والبراق والبلغم
واللبن والعرق وسخ جميع البدن والارض واللعاب
وكذلك هذه في البراهمة المأكولة لحما وغير المأكولة
لحمها طاهرة كلها وفتد منها نجاسة نجاسة

وخرجها من الوضوء وهي عشرة اشياء البول
والمني والودي والفايط والقي والقلبي والحرقة والدم
والعج والصدید والقسمه الثالثه بعضها نجسه
وبعضها طاهره وخرجها من النجس وهي ثلثه
اشياء النطفه ودم الحيض ودم النفاس فاما
دم الحيض ودم النفاس نجسان متجانين ولا متمازجان
الطفه فعند اي حيفه واصحابه نجس اذا كان طيبا
وطاهرا اذا كان يابسا عند الشافعي وماك
واي عبادته طاهر طيبا كان او يابسا لان الله تعالى
لم يخلق الا نيا من شئ نجس واما البراهم التي
يؤكل لحمها فان ابو الهيثم عند اي حيفه
واي يوسف والشافعي فان وقع منها قطره في
الماء افسده الا ان يكون الماء كثيرا واما على الباب
منع ابو حنبله وابو يوسف ان التوب لا نجس حتى
يكون كثيرا فاحشا وهو منج التوب عند اي حيفه
وعند اي يوسف شبر في شبر وعند محمد وابو حنبله
بعد ما يؤكل لحمها طاهر واما ارواها فنجسه
عند اي حيفه ومحمد والشافعي فان وقع منها شئ
في الماء افسده الا ان يكون بغير من اهلي والبري
فانهما متمسكه واما على الباب فقال ابو حنبله انها
نجسه غليظه فان اصاب التوب منها شئ اكثر من

مقدار

مقدار الدرهم صار نجسا ونعلق بقوله تقاضى بن خث
ودم لبنا خالصا بياضا قال ابو يوسف ومحمد انها
حقيقه لا نجس منها التوب الا ان يكون كثيرا فاحشا
وذلك لانه لا بد للناس مارت الدواب ودخول
الاصطبلات وعند اي عبادته روث ما يؤكل لحمه
طاهر لقول النبي عليه السلام حيث قال للعرشي اذهبوا
الي الابل الصدقه واشربوا من البانها وابوا الهيا واما
ابوال مال يؤكل لحمه من البهايم فهي نجسه وان اصاب
التوب اكثر من مقدار الدرهم فلا يجوز الصلوه معه
ولا عليه في قوته صفا وقد اى عبادته بياضا واما
ارواها فقوله فيها كالتوب في ارواث ما يؤكل
لحمه بعينه في قود اي عبادته ارواث ما يؤكل
لحمه نجسه وان اصاب التوب اكثر من مقدار الدرهم
فلا يجوز الصلوه عليها واما الباع فان ارواها
وابو الهيثم عند الجميع بلا خلاف جرهم ومن
الحق كذلك واما لعابها واجر امها طاهر كالاب
واما الطيور التي يؤكل لحمها فان ضرها طاهر عندهم
الا ان ابا يوسف ومحمد افرق بين ضر الدجاجه وبين
ضر سائر الطيور لثلاثه اشياء احدها انها
تشبه عذوق الانسان والثاني لان رايحه كريهه
عند الانسان والثالث لشد تقعر الناس منها واما

الطيور التي لا تقبل لحمها فان خروها نجس عند
الجميع واما هوام الارض ودواب البحر فمنها ما نجس
منها من شئ غير نجس وغير نجس شئ من الاشياء والشرع
منها افضل في قول ابي عبد الله وعند الفقهاء الهوام
على وجهين فمنه ما سائل مثل القارح والحبة
والوزغة والقنفذ فان ما يخرج منها وسورها
مكروه وان وقع في الماء يجعله مكروها وبوطها
نجس وما ليس له نفس سائل فان ما يخرج منها طاهر
اعلم ان التيمم لا يصح الا باربع اشياء
احدها التيمم لان يدك من الوضوء وقرق بنه وبين
الوضوء في ثلثة سائل احدها لو ان رجلا تقاضا
تعارف تدعى الاسلام ثم اسلم ولم يحدث فيكون
له ان يصلي بذلك الوضوء ولو تيمم والماله بحاله
لا يكون له ان يصلي بذلك التيمم في قول بعض
الفقهاء ويجوز في قول ابي عبد الله والماله الثانية
لو ان رجلا تقاضا بر يده تعليم رجل اخر فيكون
مقضى ويجوز له ان يصلي بذلك الوضوء ولو
تيمم والمسلله بحاله لا يجزيه ولا يكون متيمما
في قول ابي حنيفة وابي عبد الله ومحمد والشافعي
ويجوز في قول ابي عبد الله والحسن الباقين لو ان
كافر تقاضا فيريد به الوضوء ثم اسلم فله ان

يصلي

يصلي بذلك الوضوء ولو تيمم كافر يريد به التيمم ثم
اسلم فلا يجزيه ان يصلي بذلك التيمم ولا يصح له ذلك
في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف وابي عبد الله
منه وانه يصلي وعند الشافعي ينبغي ان تيمم لكل صلوة
مكتوبة وعند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وابي عبد
الله يجزئ الصلوة بالماء والثاني الصعيد الطيب
وفي الصعيد ثلثة اقسام اول قال الشافعي هو التراب
وحده وقال ابو يوسف هو التراب والرمل وقال
ابي حنيفة ومحمد وابي عبد الله هو الارض باجسامها
واجزائها ويجوز التيمم بخمسة عشر شيئا احدها
التراب والرمل والساج والورق والحصى والكحل
والقوتيا والزرنج والكبريت والراجات والملح المعذب
وانواع الطين وكلما تحذف الارض مثل الحجر والخرف
والحجر وكل شئ يثبت من الارض مثل الاشجار والحشيش
لانها لا تخلو من الغبار والخامس عشر اذا لم يبق من هذه
شئ فالتيمم بالياب جابر بدنه او ثياب روابه فاذا
لم يبق من ذلك شئ فيجوز له ان تيمم في التيمم لان الله
لا تخلو من التراب وهو قود وهب في ثياب وبه
اخذ ابي عبد الله ولا يجزئ التيمم بعشرة اشياء
احدها بالندق والثاني بالسويق والثالث بالرماد
والرابع بالطحين الخامس بالمسك والسادس بالسكر

والبايع بالعمرة والثامن بالزعران والتاسع بالافور
والعاشر بالحناء جميع ما ذكرنا اذا كان متجرا حتى لو
وقع عليه الغبار لم يجز به التيمم الثالث ضربتان
ضربة للوجه وضربة لليدين ولو بقي في الضربة الاولى
بقية من التراب مسح بها دراعيه لم يجز به في قوله
اي حنطه واي لونه والثاني في قوله اي عباده
يجز به على قياس الوضع وفي مقدار التيمم ثلثة
اقاويل ففي قوله اي عباده واحمد بن حنبل الي
الكروعي وفي قوله اي عباس الي المنكبي وفي
قوله الفقهاء الي المرفعي على قياس الوضع وفي
قوله الزهري ويقوي قوله اي عباده قوله
تعا والارق والارق فاقطعوا اي بهما فكل
القطع الي الكروعي والرابع وجود العذر
والعذر على وجهين فقدان الماء والعجز عن استعمال
الماء والناس بعد العذر صنفان سافر ومقيم
فالسافر صنفان عادم الماء والعاجز عن استعمال
الماء فعادم الماء صنفان احدهما الماء عنه بعيد
فيجوز له التيمم بلا خلاف والثاني الماء منه قريب
فله ان يتيمم ان كان الماء منه على قدر غلظ
رمي وهي اربعة ذراعين بذراع الكراسي ولا يجز
له التيمم اذا كان اقرب منه واما المقيم فصنفان عادم

الماء

الماء والعاجز عن استعمال الماء فالعادم صنفان في
العران وفان في العران فالذي هو خانج العران
قال ابو يوسف يجوز له التيمم اذا كان الماء منه
على ميل وقال محمد بن علي مبلغي وقال الثاقبي والوعبد
ان كانت المسافة اذا قصد الماء في اول وقت
الطهارة ولو وصل اليه وتوضأ وصلى قبل ان يتهيأ
الوقت الى اخره لم يجز له التيمم والذي في العران
صنفان محوس ومحل ومطلق ومقيد فيجوز لهم
ان يتيمموا ويصلوا في قوله اي عباده ولا يجز
في قوله الفقهاء والعاجز ايضا صنفان فالاول
عاجز عن استعمال الماء في جميع اعضاء الوضع
فانه يتيمم بالاتفاق والاخر عاجز عن استعماله
في بعض اعضاء الوضع فانه يغسل في ذلك ما قدر
على غلظه ويتيمم ما عجز عنه قليله كان ذلك او
كثيرا في قوله اي عباده وما لك والثاقبي
قوله الفقهاء ان كان يقدر ان يغسل اكثر اعضاء
فغسل ذلك ولا يتيمم عليه وان كان الذي
يقدر على غلظه اقل فانه يتيمم ولا يغسل عليه
لذلك المقدار وان كان يقدر ان يمسح على ما عجز عنه
ان يغسل فانه يمسح عليه في قولهم جميعا والذي
يجز له التيمم اثنان وعشرون نفعا احدهم

المسافر اذا لم يجد الماء والثاني من يكون بقرب من
 المسكن وهو لا يعلم به ولو كان عنده ماء الا انه
 قد نسيه ويحرم وصلى ثم علمه فان ذلك يجزيه
 عند ابي حنيفة ومحمد ولا يجزيه عند ابي يوسف
 وابي عبد الله وهي مكن صام عن كفارته وكان عنده
 طعام عشر ما كني وقد نسيه ثم علم بعد الصيام
 فان الصوم لا يجزيه متفقا عليه وعليه ان يطعم
 والثالث من يكون عنده ماء قد راى يظهر به على انه
 يخاف على نفسه او على اصحابه العطش فله ان
 يحفظ ذلك الماء ويحرم والرابع صاحب النور
 وتراحات اذا خشي ان يضرها الماء ان توضع
 واغتسل فله ان يتيمم ويحرم صاحب الجرح
 ويحرم يخاف ضرر الماء جاز له ان يتيمم
 من يخاف على نفسه ضرر الماء لشدة البرد جاز له
 ان يتيمم والبايع من لا يكون له الماء ويكون لغيره
 غير انه لا يبيعه بغير ذلك الموضع فله ان يتيمم
 والثامن يكون بقرب ماء ويكون عند الماء عدوله
 يخاف ان يملكه فانه يتيمم والتاسع من يكون
 على راس يتر او راس حوص او شطآنس
 ولا يبلغ يده الى الماء ولا يقدر على نزول الماء
 بالحيلة فانه يتيمم والعاشر من يكون بقرب

ماء قد جدد ولا يقدر ان يتوضا به فانه يتيمم والعاشر
 عشر من يكون في يده امانة يخاف ان ذهب الى الماء
 ضاعت امانته فانه يتيمم والثاني عشر من يكون
 محبوسا في الحبس فله ان يتيمم والثالث عشر المفلول
 والمضقد الذي لا يملك ان يقرب الماء للوضوء والعاشر
 فانه يتيمم ويصلي كما قدر ويجزيه ذلك في قول
 ابي عبد الله في هاتين المسئلتين واما في قول محمد و
 انه ان لا يصلي حتى يخرج فتوضا ويصلي ما ترك وفي
 قوله ابي حنيفة له ان يصلي بغير تيمم كما قدر ويعيد
 اذا خرج والرابع عشر اذا حضرت جنابة وخاف
 قوتها ان فقد الماء فله ان يتيمم فاذا جرى بآخري
 قال بعض الفقهاء يتيممها اخرى وبعض الفقهاء
 قالوا لو كان في الوقت فيما بينهما ان يتيمم ففعله
 ان يتيممها اخرى وقال ابو عبد الله ان كان بينهما
 في الوقت ان يقدر ان يتوضا فيتيممها اخرى
 وفي قوله النافعي وما لك ليس له ان يتيمم بل
 يذهب ويتوضا ويصلي على القبر والخامس عشر
 اذا حضرت صلوة عيد وخاف ان فقد الماء يغتسل
 فله ان يتيمم في قوته جميعا ولو انه جاء متوضا
 ودخل في الصلوة ثم احدث ففعله ان يذهب ويتوضا
 ويبني على صلوته لان وقت الصلوة لا يفوت في قوله

ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله وفي قول ابي حنيفة
 انه ان يتيمم لانه لا يمكن ان يستقبل حائل فمنعه
 فخرج وقت الطلوع ولو انه جاء على غير وضوء
 فتميم ودخل في الطلوع ثم احدث فله ان يتيمم
 ثانيا ويبنى على الطلوع في قولهم جميعا لان من
 اصلهم ان المتيمم اذا وجد الماء فسدت صلواته
 وعليه ان يتوضأ ويستقبل الطلوع وعند ابي عبد الله
 يذهب ويتوضأ ويبنى على صلواته والسادس عشر
 ان يكون عليه ديون ولا وفاء له فيجاء الماء ياخذ
 صاحب الدين فيقعه له التيمم والسابع عشر امرأة
 تموت بين الرجال وليس فيهم زوجها ولا سببها
 فان الرجال يجمعونها ثم وراء الشاب والثامن عشر
 ان تموت الرجل بين النساء وليس فيهن امرأة ولا
 امرؤ له فان النساء يجمعن التاسع عشر لختي
 الشكر امرؤ اذا مات ولم يدرك ما هو فانه يتيمم
 ولا يعمل والعمر من يجب اذا اراد دفع السجدة
 ويريد ان يخرج فينبغي ان يتيمم وحده فيسجد
 فينجد سور الحمار او البقل للوضوء فانه يجمع
 بين الوضوء والتيمم وفي قول الفقهاء في قول
 ابي عبد الله يتوضأ ولا يتيمم والثاني والعشرون
 فمن يجد نبيذ التمر فانه يجمع بين الوضوء والتيمم

في قول محمد وابي حنيفة يتوضأ ولا يتيمم وفي قول
 ابي يوسف وابي عبد الله يتيمم ولا يتوضأ ووجود
 الماء ينقض التيمم ووجود الماء على وجهين احدهما
 ما لا يكفي للوضوء فانه لا ينقض به التيمم والثاني
 ما يكفي للوضوء وهو على وجهين احدهما لا باحد
 والثاني باليمن على وجهين احدهما ان يكون عنده
 ثمن والثاني ان لا يكون عنده فالذي لا يكون عنده
 ثمن فلا ينقض تيممه والذي عنده ثمن فهو على
 وجهين احدهما ان يبيع بغير ذلك الموضع والثاني
 ان لا يبيع بغير ذلك الموضع فاذا باع بغير
 ذلك الموضع ينقض تيممه والذي لا يبيع بغير
 ذلك الموضع لا ينقض تيممه ثم الوجه على حالتي
 احدهما في الطلوع ولا يخرج من الطلوع فاذا وجد
 خارجا فنقض تيممه واذا وجد في الطلوع فيكون على
 وجهين احدهما ان يكون الماء له او يكون مناهيا
 ففي قول الفقهاء ينقض تيممه وطلوته وعليه ان
 يتوضأ ويستأنف الطلوع في الشاغل وما كان لا ينقض
 تيممه بل يتم الطلوع بذلك التيمم ثم يتوضأ
 وفي قول ابي عبد الله ينقض تيممه ولا ينقض صلواته
 يتوضأ بذلك الماء ويبنى على صلواته والوجه الاخر
 ان يكون الماء لغيره فان تم الطلوع وكان الطلوع

موقوفه فاذا فرغ من الصلوة سأل في ذلك الانسان
 الماء فان اعطاه بعيد صلوة وعليه ان يتوضأ
 ويعيد الصلوة وهو قول محمد وفي قول اي عبادة
 صلوة جازع فان اعطاه الماء يتوضأ للصلوة الاخرى
 اعلم امرئكم انه ان الصلوة على خمسة
 اوجه فربضة وستة ومثيلة ومكروم ومنها غيرها
 فالربضة هي حتى صلوات صلوة الفجر وصلوة
 الظهر والعصر والمغرب والمساء في قول اي حنيفة
 واي يوسف ومحمد واي عبادة وعند بعض اهل
 الحديث الصلوة اربعة وقالوا ان صلوة العصر ليست
 بربضة لان الله اخبرها من الفريضة بقوله تعالى
 والصلوة الوسطى وقات الفقهاء على كونها ركعة وقال
 بعض الروافض الصلوة الفريضة خمس صلوات كما فرضت
 ليلة الاسرى وفي اي حنيفة في الوتر ثلث ركعات
 في رواية حماد بن اي حنيفة عنه قال الوتر فريضة
 وفي رواية يوسف بن خالد عنه الوتر واجب وفي
 رواية نوح بن اي حرم الجامع عنه قال الوتر ستة
 وفي قوله الاول تكون الصلوة ختافا كان هذه
 الصلوة خمسة في قول بعض اوقاتها خمسة اوساها
 خمسة وما يقع في الصلوة خمسة وافترها خمسة
 وحسب ايات حجة على ان الصلوة هي فاما الاركان

فيها

فيها اختلاف فقال بعض الفقهاء اركانها اربعة وهي
 التكبير والقرأة والركوع والسجود وهذا قول احمد بن حنبل
 وفي قول بعض اركانها خمسة التكبير والقيام والقرأة
 والركوع والسجود وهذا قول اي عبادة وفي قول بعض
 اركانها ستة هذه الخمسة الذي ذكرنا والقعود في اخر
 التشهد وهذا قول اي عبادة ومحمد في قول بعض اركانها
 سبعة هذه الستة التي ذكرناها وابايع الخروجه
 الصلوة بفعل المصلي وهو قول اي حنيفة وقال بعض
 اركانها ثمانية عشر شيئا هذه السبعة الا الخروجه من
 الصلوة ورفع الرأس من الركوع والاستواء ورفع الرأس
 من السجود والجلوس وقرأة التشهد والصلوة على
 النبي وهذا قول الشافعي وقد قال بعض الناس الصلوة
 من اولها الى اخرها فريضة وتعلق بقوله عليه الصلوة
 وكلام التكبير تحريم او التسليم تحليلها واما الاركان
 خمسة الاولى مذكورة في القرآن قال الله تعالى وركبوا
 وقال للقرأة فاقروا ما تيسر من القرآن وقال للقيام
 وقوموا له قانتين ولركوع والسجود يا ايها الذين آمنوا
 اركعوا واسجدوا وقولوا واسجدوا اقرب تعني سجدة
 اخرى ثم في كل ركن من هذه الاركان خمسة اختلاف
 فاما التكبير فقال مالك والشافعي لا يجزئ ان يحرم
 بالصلوة او بالتكبير وقال ابو يوسف ومحمد يجزئ

الحرام بالكبر والقبط والتجمل ولا يجزئ غيرها
 اذا احسنها فان لم يحسنها فجزئها بالتجمل والتجمل
 والتجمل وقال ابو عبد الله والوحيفة جزء به كلما
 احسن غيرها او لم يحسن لان كل كلمة من هذه يقوم
 مقام اخنها وروى عن ابي حنيفة لو قال احمد الله جاز
 ذلك من الاحرام وروى عنه انه لو كبر بالفارسية جاز
 له وذكر ابو يوسف في الامالي عن ابي حنيفة انه قال
 لو اذن واقام بالفارسية او خطب او شهد بالفان
 يجوز ولو دج وسمى بالفارسية جاز في قوله
 وكذلك في قول ابي عبد الله جاز هذه كلها بالفارسية
 واما القراءة في مقدارها اختلاف قال انما في لا يجزئ
 الصلوة الا بالقراءة في كل ركعة وهي سبع ايات
 وهي فاتحة الكتاب ولو ترك منها كلمة واحدة لم
 تجز صلوته وان كان قرا فيها القرآن كله سواها
 وعند الفقهاء قراءة الركعتين الاولىين فريضة
 وفي الاخرين هو مجزئ في ثلثة اشياء قراءة فاتحة
 الكتاب وان شاء سج بقدر فاتحة الكتاب
 وان شئت وقال ابو حنيفة قراءة فاتحة الكتاب
 افضل وقال سفيان الثوري افضل وعند ابي عبد الله
 القراءة في الركعتين فريضة اي الركعتين كانتا
 كانت الاولى او كانت الاخرى بان الا ان في كنهه في

الاولين

الاولين وذلك لان الوقت لم يأت بذلك اثر واما
 القول في مقدار القرآن فقال ابو حنيفة ولا اية طويلة
 او ثلث ايات قصار روايان متوسطان وبه اشد
 ابو يوسف ومحمد وقد اخرا جزاية واحدة قصيرة وبه
 اخذ ابو عبد الله لقوله ابي عباس القرآن اماك ان
 شئت اقل وان شئت فاكثر ولو قرا بالفارسية قال
 الشافعي لا يجزئ ولا يكون قراءة البتة وفي قوله اي توص
 ومحمد يجزئ ويجزئها الصلوة اذا لم يحسن العربية
 قال الفاضل الغريبي فلا يجزئ وفي قوله اي عبد الله
 على كل حال ولا يثبت ذلك لقوله في المصحف في قوله
 اي حنيفة لا يجزئها الصلوة وعند سائر الناس يجوز
 واما القيام فالقول في مقدار القراءة على الاختلاف
 فاما الركوع والسجود فمقدارها يستحق الاسم فريضة
 والكلت فيهما الى ان يسبح ثلث مرة سنة وبعد ذلك فريضة
 واما الاوقات فاولها وقت الفجر اول وقت الفجر الطالع
 المعترض عند الفجر واي بعده وعند كعب بن العجر الطالع
 المعترض وقد قال رسول الله غم لا يمنعكم عن تحريك
 اذان بلال ولا الصبح المستطيل وتكن الصبح المستطيل
 في الافق واخر وقت طلوع الشمس والثاني وقت الظهر
 واول وقت الزوال بلافلا واخر وقت الى ان يصلي
 كل شيء في قوله اي يوسف ومحمد واي عبد الله وفي قوله

اي حنيفه ان يعبر ظل كل شئ مثليه و قول مالك و الشافعي
 الى غروب الشمس و زعموا ان وقت الظهر والعصر واحد
 و الثالث وقت العصر و اول وقت في هذا الاختلاف و اخر
 وقت الى غروب الشمس و الغروب ليس في وقت في قول
 ابن عباس و عند الفقهاء و وقت في طلوع الشمس انما في
 ان ليس في وقت الفجر و الرابع وقت المغرب و اول وقت
 الى غروب الشفق و في الشفق اختلاف قال ابو حنيفة
 هو الباقي و قال ابو يوسف و محمد و سائر الصحابة و الشافعي
 و ابو عبد الله بن جرير و هو قول ابن عباس و ابن مسعود
 و ابن عمر و ثور بن اوس و عباد بن الصامت في
 الصحابة و الخامس وقت العتمة و اول وقتها غروب
 الشفق و اخر وقتها الى نصف الليل و قول الشافعي
 و عند الفقهاء و ابن عباس الى طلوع الفجر المستقيم
 و الوقت على وجهين حكم و مستحب فالحكم ما ذكرنا و الحكم
 في صلوة الفجر عند مالك و الشافعي و الغلي و عند
 حنيفة و اصحابه الاسفار بها و قال بعض المتأخرين
 يجمع بين الغلي و الاسفار و عند ابن عباس اذا لم
 يكن عذر في انتظار القوم و غير فالتعجيل افضل
 و ان كان عذر في الاسفار و في صلوة الظهر تاخيرها
 في الصبح لقوله عزم ارد و انظر فان رهاه فيج
 جهنم تغدو باسمه و قال النبي عزم ان سدد لحمي

فيج جهنم فارد و بالما و و صلوة العصر تاخيرها في
 التاء و الصبح من غير اضافة لقوله عزم صلوة العصر
 حية بيا و المغرب تعجلها التاء و الصبح لقوله
 عزم لا تزال امتي على الفطام ما لم يواخروا و صلوة المغرب
 الى طلوع الفجر و في التاء تعجلها في الصبح و تاخيرها
 في التاء و وقت ذلك تلك الليل الاول في الصبح و نصف
 الليل الاول في التاء لقوله عزم صلوة العشاء قبل ان
 ينام الصغير و يكمل الكبير و عند اهل الحديث اول
 الاوقات افضل من اخرها في كل صلوة و تعلق بقوله عزم
 اول الوقت رضوان الله و في يوم العتمة تاخير الفجر
 في قول محمد و ابن عباس و في قول بعض الفقهاء تعجلها
 و تاخير الظهر و تعجل العصر تاخير المغرب و تعجل العشاء
 و اما الاسباب فالطهارة و الوقت و السنة و سائر
 العوق و استقبال القبلة فاما الطهارة و الوقت
 فقد فرغنا من ذكرها و اما السنة فهي على ثلاثة اوجه
 احدها القديمة و الاخرى الجديده و الثالثة الميالة
 فاما القديمة فهي اراقة اود الغرايض المستقبلة كما
 فرض الله في اوقاتها و اما الجديده هي اراقة اود
 الغرايض التي يريد ان يؤدوها الوقت و اما الميالة
 فهي التي يميزها الغريضة من السنة و السنة هي
 الفضائل فمن ادري الغرايض على السنة القديمة و غفل

عن النبي صلى الله عليه وآله جازب ثواب له في قول أبي عبد الله
ولا يصح ذلك غير أنه قد فات ثواب النبي الجديد
ولا يجزئ في قول الفقهاء ما رواه حكم النبي في سبع
مواضع أو لها رجل افتح الصلوة على نية الغريصة
ثم نوى أن يجعلها سنة أو تطوعا فلا يكون
داخلا فيما نوى إلا بافتتاح متأنف وكذلك لو
افتتح الصلوة على نية التطوع ثم نوى أن يجعلها
فريضة أو سنة فلا يكون خارا فيما افتتح ولا
داخلا فيما نوى إلا بافتتاح متأنف والثاني رجل
افتتح الصلوة في جماعة على نية الإتمام ثم نوى
أن يعيها وحده ويخرج من صلوة الإمام فلا يكون
كذلك فإن انتم صلوتكم على هذه النية الأولى
وإن سبق الإمام بالصلوة فخرج نرا قبل الإمام
فقطعت على نفسه فسد عليه والثالث رجل
افتتح الصلوة على نية أن يعيها وحده ثم نوى
أن ياتر بإمام لم يكن داخلا في صلوة الإمام
إلا بافتتاح متأنف فإن مضى على ما افتتح وقراء
في الركعتين من صلوة اجزأت عنه والرابع رجل
نوى أن يؤم الناس ونوى أن لا يؤم الناس
بعينه فلا حكم لنية تلك لأنه إذا كان إماما لم يصح
أن يؤم الناس ونوى أن يعيها وحده

افتح الصلوة
في جماعة
أو تطوعا
أو نية
الغريصة
أو نية
الجمعة
أو نية
الجمعة
أو نية
الجمعة

ونحو

ونوى أن لا يؤم الناس فلا حكم لنية تلك فإن صلوات
خلفه جازت صلواته في قول أبي عبد الله وهو قول
زفر والشافعي وفي قول زفر لا يجزئ والسادس
رجل أدى الفريضة واحدة أو في جماعة ثم أدرك
جماعة فصلوها على نية قضاء الفايضة تكون
صلوته تلك تطوعا ولا تكون قضاء عنه تلك الفايضة
ولا حكم لنية والبايع رجل صلى من الظهر ركعة
ثم سلم ناسيا فظن أن تسلمه قطع صلوته فكسرا
متأنفا بنوى الدخول في صلوة الظهر ثانيا وهو
إمام أو كان وحده فلا حكم لنية تلك وهو على
صلوة الأولى يتمها ويسجد سجدة السهو ولا يصح المصلي
لغفلته عن النية الحديثة في تقاينه مواضع إذا كانت
له نية قديمة أحد ما رجل أدرك وقت الصلوة
المكتوبة وكانت نية القديمة على أن يؤدي الصلوة
المكتوبة في وقتها كما أمر الله تعالى فغفل في الوقت
عن النية الحديثة وعلاها كما أمر الله جازت صلوته
على النية القديمة في قول عبد الله ولا يجزئ في قول
الفقهاء والثاني رجل أدرك الإمام وهو يصلي الجمعة
فظن الرجل أنه يصلي الظهر فدخل معه في صلوة الإمام
معه ولم ينو الجمعة جازت صلوته بلا خلاف بين
الفقهاء لأن النية على اتباع الإمام فيما يصلي وكذلك

لو كان الامام يصلي الظهر فظن الرجل انه يصلي الجمعة
فدخل معه في صلوته جاز والثالث ان كان له ينسج
يا ترون بامرهم ويتبعونه كالابن مع جده وصاحب
الجيش مع حشمه والسيد مع عبيده وروى في
الربيع الفرافعة في ذلك ولم ينو صلوته
فاتبعوه في ذلك ولم ينو صلوته الفرجاء صلوته
وصاروا مافريين لغره وكذلك لو نوى ربه
الاقامة صاروا متبعين باقلته وان لم يعلموا نيته
وان لم يدخل في صلوته قوم معينين ولم يعرفوا امامهم
ولم يعلم من هذا او لم يحدث نيته خاصة فطلاته
جائز لان نيته القديمه على ان يصلي خلف الامام
من يكون في المسجد وخامس رجل صلى بالناس
فدخلت امرأة في صلوته ولم يحدث الامام لاجلها نيته
خاصته جائز لاجلها لان نيته على ان يصلي
بالناس والمرأة من الناس والسادس رجل صلى
خلف الامام فنتى تكبير الافتتاح حتى اذا ركع الامام
كبر الرجل وهو في حال القيام او هو الى القيام اقرب
ولم ينو عند تكبير الافتتاح ولا نيته دخوله في
صلوة الامام فهو داخل في صلوة الامام في قوله
الحس وقتان واي عباده ولا يدخل في صلوته
الامام في قول الفقهاء والسادس رجل ادرك الامام في

الركوع

الركوع وكبره وركع ولم يخبره نيته الافتتاح ولا غيره
وكان تكبيره في حال القيام او هو الى حال القيام
اقرب منه الى الركوع فانه دخل في صلوة الامام
على نيته القديمه والثاني رجل قام وحده يصلي فاتم
به قوم فانه امامهم وان لم ينو ذلك لانه بعينه
في جمعه ما هو سنة عليه وعليه الترتيب ولو انه
قام وحده يصلي ونوى ان لا يؤم احدا اليه فانه
لا يكون اماما لم يصلي معه ولا يحزبه ان يصلي معه
ولو ان هذا المؤتمرن لو ان لا يصلي الا خلف زيدا
ولا ياتر الا به ثم صلى خلف رجل وظن انه زيدا
لم يكن داخل في صلوته في قوله الجميع وكذلك
نوى ان لا يصلي الا خلف من هو على مذهبه ولم
ير الصلوة خلف غيرهم فانهم برجل يظن انه
على مذهبه فاذا هو من غيرهم لا يحزبه صلوته
لنيته على ما ذكرنا واما سرق العورة فاناس فيها
صنفان رجال ونساء فغصب الرجل ما بين سرق
الى ركبة والسرة ليست بعورة عند جميع الفقهاء
وهي عورة عند الشافعي واي عباده فاما الركبة
فهي عورة عند ابي حنيفة واصحابه وليس بعورة
عند الشافعي واي عباده وعورة المرأة جميعها
ما خلا الوجه والكفين عند الجميع واما قدماها فيهما

عورة عند الفقهاء والتافى ولستأى العورة عند
 ابي عبد الله واحمد بن حنبل والافضل للرجال ان
 يصلي 2 ثوبين اذا روى رداء او ثوب وسراويل
 وان صلى من ثوب واحد يجزيه بعد ان كان الثوب
 سفيقا يستر العبي والافضل للمرأة ان يصلي في
 ثلثة اقواب درع ومار ومحفة وان صلت في
 ثوبين او ثوب واحد يوارى جميع جبهها اجزاها
 ولا ياتى بياض اهل الكفر والصلوة فيها غيب
 سراويل المجوس فانه لا يصلي معه حتى يغسله
 وان صلى فالاحسن ان يعبد وليس بواجب ما لم
 يتقن نجاسة ولا ياتى للمرأة بالصلوة في
 الديبايح والحريم ولا يحل لبسها للرجال وان صلى
 فيما ليس عليه ان يعبد ان كان نظيفا يستر
 عورته وكل شئ ستر عورته فالصلوة فيه
 جائزة الا ان يكون نجسا او ميتا او جلي خنزير
 وان انكشف من عورته شئ فان صلوة نفسه
 قول التافى فلهذا كان ان كثيرا ولا تفد في
 قول ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون ريع عضو
 وفي قول ابي يوسف ومحمد عبد الله لا يفد حتى
 يكون المنكشف اكثر من النصف واما استقبال
 القبلة فان الناس يجدونها منصفان اذ هما يكون

في القبلة والاخر يكون خارجا من القبلة فاما الذي
 في القبلة فيما صنفان اذ هما يكون في جوف الكعب
 والثاني على ظهر الكعب ثم حكمهم على وجهين فان
 صلوا فرادى يجوز صلواتهم كيف كانت لانهم كلهم
 في القبلة وان صلوا جماعة فانها على سبعة اوجه
 احدها ان يكون وجه الامام الى وجه القوم ووجه
 القوم في وجه الامام والثاني ان يكون ظهر الامام
 الى ظهر القوم وظهر القوم الى ظهر الامام والثالث ان
 يكون وجه القوم الى ظهر الامام والرابع ان يكون
 جنب القوم الى جنب الامام والخامس ان يكون
 وجه القوم 2 جنب الامام والسادس ان يكون وجه
 الامام 2 جنب القوم ففي كل هذه الوجوه جازت
 صلواتهم متفقا عليه والسابع ان يكون وجه
 الامام 2 ظهر القوم فعند الفقهاء لا يجوز صلواتهم
 لانه على غايه الحلا واللاخراى وعند ابي عبد الله
 هي جائزة واما الذين هم خارجون من القبلة فانهم
 ثلثة اصناف يعاينون القبلة فيعلمون ان يستقبلوها
 بوجوههم ولا يجزيهم غير ذلك والنصف الثاني
 لا يعاينونها ولكن يعلمون جهتها فيعلمون ان يستقبلوها
 جهتها ولا يجزيهم غير ذلك والنصف الثالث
 لا يعاينونها ولا يعلمون جهتها فيعلمون ان يستقبلوها

فان صلوا الى غير اجازت ملوهم وان علموا بعد ذلك
 فليعلم ان يتوجهوا اليها في الصلوة الفريضة ولكنه
 والنافلة وحدة التلاوة ولا يجزئهم غير ذلك الا
 ان يكونوا ركبانا ويصلون صلوة النافلة فيحرمهم
 ذلك انما توجهت بهم دوابهم عند الجمع او كانوا
 مشاة على ارجلهم في قول اي حنيفه دون قوتهم
 واما ما يقع في الصلوة سوى الفريضة فهو وفضل
 واجب ومنه ومكروه فاما مسنون فهي احاديث
 وعشرين فصلا احدى اربع اليدين عند التكبير
 الا في الثاني التلاوة على الله تعالى والثالث المقود
 والرابع التمجيد وهما على من يصلي وحده او يكون
 اماما والخامس وضع اليدين على السجدة والسادس
 جميع التكبيرات سنة سوى التكبير الاول والسابع
 الزيادة في القراءة على اية واحدة الى فاتحة الكتاب
 او ثلث ايات او سورة والثامن الاخطاط في
 الركوع والتاسع التسيحات في الركوع الى ثلث
 مرات والعاشر الارتفاع من الركوع والحادى عشر
 سجدته على وجهه وهو على الامام وعلى من صلى وحده
 في قول اي يوسف ومحمد والى حنيفه والثاني عشر
 ربنا لك الحمد اذا استوى قايما وهو على القوم
 والامام جميعا في قول اي يوسف ومحمد ليس ذلك على

الامام

الامام في قول اي حنيفه والثالث عشر الاخطاط في
 السجود والرابع عشر التسيحات في السجود الى ثلث
 مرات والخامس عشر وضع سبع جوارح على الارض
 مستويا والسادس عشر الارتفاع من السجود والسابع
 عشر الجلوس بقدر التشهد والثامن عشر التحيات
 لله والثاني عشر التسليم والعشرون سجدة الشكر
 وهما بعد التسليم في قول الفقهاء في قول ان افعى قبل
 التسليم وفي قول مالك ان كان من نقصان فقبل
 السلام وان كان من زيادة فبعد السلام وكذا في غير ذلك
 سجدة التلاوة واما الجلوس بقدر التشهد ففريضة
 واما العضاض في الصلوة فهي تحت اسياد احدها
 القراءة فوق فاتحة الكتاب سورة او ثلث ايات قصصا
 والثاني التسبيح في الركوع فوق ثلث مرات والثالث
 التسبيح في السجود فوق ثلث مرات والرابع التماس على
 الله تعالى والصلوة على رسوله غم في كل من الاخير في
 قول الفقهاء في قول اي عبد الله والثاني في الصلوة على
 رسول الله فرض واقام من الدعاء لنفسه وللغير قبل
 التسليم واما الادب فهي خمسة وعشرون فضلا احدها
 رفع اليدين عند السجدة تحت اذنيه عند التكبيرات الاولى
 والثاني وضع اليدين على السجدة تحت الرسمة في حال القيام
 والثالث النظر الى موضع السجود والرابع قراءة القرآن

بالترتيب والخامس وضع اليدين على الركبتين اذا ركع الساجد
افتتاح الاصابع على الركبتين في الركوع السابع النظر في
السجود والثامن رفع اليدين في السجود والركوع التاسع
الاستواء اذا قام من الركوع والعاشر وضع الركبتين
على الارض قبل اليدين واليدين قبل الجبهة والجبهة
قبل الانف لان وضع الجبهة وابنه ووضع الانف
سنة فان وضع الجبهة ولم يضع الانف جازي فيهم
وان وضع الانف ولم يضع الجبهة جازي قوله اي حنيفة
وما ضر ولا يجره قوله الاخرين والحادي عشر
وضع الايدي في السجود بهذا المنكبي والناثي عشر
رفع الذراعين من الارض في السجود والثاني عشر
رفع البطن عن الخدين في السجود والرابع عشر الاعتدال
في السجود والخامس عشر الاستواء بالجلوس فيما بين السجود
والسادس عشر الاستواء في القيام من السجود بقران
يجلس فيما بين ذلك والسابع عشر ببط الرجل اليسرى
والجلوس عليها في التشهد والثامن عشر انتصاب
الرجل اليمنى والتاسع عشر اقبال الرجلين واقبال
الاصابع الى القبلة والعشرون وضع اليد اليمنى
على الفخذ اليمنى ووضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى
والحادي والعشرون اعتراس الوجه الى العنق
والثامن عند التسليم والثاني والعشرون على من

فان

فات منه شيء ان سكن حتى يقوم الامام ويعرض بوجهه
الى القوم والثالث والعشرون على الامام التعميل
بالقيام اذا سلم ويعرض بوجهه الى القوم والرابع والعشرون
على القوم ان يتابعوا الامام في اول الصلوة الى اخرها
والخامس والعشرون كل شيء يجعل في حركته مثل الركوع
والسجود وغيرها واما المني عنده في الصلوة في عشرون
حنبله اولها الا بتدبها تكبير الاولى من قبل ان
يقرب الامام من الاكبر وهو قوله اي يوسف ومحمد
واي عيسى وفي قوله اي حنيفة وزفر يكبر مع الامام
والثاني تحريف الوجه عن القبلة كما يصنع اهل
الحديث والثالث لجمهر سم الله الرحمن الرحيم عند الفتح
وعند اي عبادته وكذا في جهره لان التسحنة
عند الفقهاء واي عبادته وعند الثالث في قراءة طه
الامام جهر الامام او لم يجهر وعند مالك وسفيان
والافراغي واحمد بن حنبل وابن المبارك يقرأان خاف
الامام ولا يقرأان جهر والخامس لجمهر يمين عند
الفقهاء واي عبادته ويجهر عند التافع الامام
ومربعه السادس تلقى الامام عند الفتح واي عيسى
وقد التافع لابسها والسابع الالتفات في الصلوة
بينما وسكالا والثامن النظر الى السماء والسابع الاعتماد
على سارته او حائط او نحوها والعاشر رفع اليدين

بعد التكبير الأولى عند الفقه وإي عباده ومن رفع عند
 الثاني عند الجسوع إلى الركوع وعند الرفع من الركوع
 والحادي عشر الاضطراب في الركوع والسجود قبل الإمام
 والثاني عشر النهوض من الركوع والسجود قبل الإمام
 والثالث عشر رفع أصابع الرجلين من الأرض في
 الركوع والسجود والرابع عشر الجلوس على العقبين
 في التشهد والخامس عشر تحريك الأصابع في التشهد
 كما يضعه أهل الحديث والسادس عشر التسليم من
 الصلاة الجانبي كما يفعل أهل الحديث والسابع عشر
 سجد السهو قبل التسليم عند الفقه وإي عباده
 وعند الشافعي يسجد بها قبل التسليم وعند مالك
 إن كان السهو من زياد بعد كلام وإن كان من
 نقصان فقبل كلام والثامن عشر النفث والنايف
 والتاوع في الطلوع في قول أي يوسف وإي عباده
 والشافعي ومالك وعند أي حنيفة ومحمد يفيد
 فيها الطلوع إذا كان النفث سبع والثاني عشر القنوت
 في غير الزنر عند الفقه وإي عباده وقول الشافعي
 يفتن في صلوة الفجر والعشرون الزيادة في التكبيرات
 والنساء والتسبيح والتشهد على سني أحمد والشافعي
 عند الفقه ويقول الشافعي ومالك إذا لم يقود جهنم
 وهي الذي فطر السموات والأرض حينئذ لا اله إلا هو

رفع رأسه من الركوع يقول سمع الله من حمده ربنا لك
 الحمد مل السموات ومل الأرض وبأمرها وهو قول الشافعي
 وحده ويقوله الشهدات تحت المبركات الصلوات
 الطيبات لله وأما الكراهية في الطلوع عشر ونخصه
 أولها نقيب الوجه نحو السماء عند التكبير الأولى وكسائي
 تحاوز اليد من الأذن عند الرفع والثالث تكبير
 التكبير والرابع عشر غرض العينين لأنه من فعل أهل الكتاب
 والخامس التسليم والسادس الثاوب والسابع
 التخطي والثامن الاستراحة من رجل إلى رجل أخرى
 والتاسع تفرغ الأصابع والعاشر اللعب في الصلوة
 بشي وكادي عشر القراءة في المصحف في قول أي يوسف
 ومحمد وعبد الله وعند أي حنيفة فقد منها الطلوع
 والثاني عشر تفرغ الأصابع في غير الركوع والثالث
 عشر السعة في القراءة والرابع عشر قراءة بسم الله الرحمن الرحيم
 عند رأس كل سعة وكل ركعة إلا عند المبدأ بالقراءة
 في الركعة الأولى عند الفقه وإي عباده وعند الشافعي
 يقرأها وكما من غير تقديم شيء من القرآن في القراءة على
 فاتحة الكتاب والسادس عشر أن يرفع الرأس أو ينكس
 والسابع عشر ترك الاستواء عند رفع الرأس من الركوع
 والثامن عشر لزوق البطن على الفخذ في السجود والتاسع
 عشر إفراش الدراعين في السجود والعشرون القيام



خلف الصف وحده في الصلوة واما القبلة فاولها
 العرش وهو قوله تعالى العرش والطائفتين حوله
 والثاني بيت المعمور وهو قوله اهل السموات السبع
 والثالث الكعبة وهي قبلة اهل الارض جميعا والرابع
 القلب وهو قوله لا يعرف جهة القبلة فتحرى القبلة
 بالقلب واما الايات الخمس احدها قوله تعالى اقم الصلوة
 طريق النهار وزيغاء الليل والثانية قوله تعالى
 اقم الصلوة لعلك تتقون الشمس الى غسق الليل وقرآن
 الفجر والثالثة قوله تعالى فبان اسماء حين تقوم
 وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعبدا
 وحين تظهرون والرابعة قوله تعالى فبجهد
 ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل
 فسبحه وادبار السجود والخامس قوله تعالى حافظوا
 على الصلوات والصلوة الوسطى والرجال والنساء
 مستوون في الصلوة في الغريضة والكنة والنافلة
 والادب الا في عشر اشياء ينبغي ان يكون النساء
 خلاف الرجال اولها ينبغي للرجال ان يرفعوا ايديهم
 الى حذاهذين عند التكبير الاولى والنساء يرفعن
 ايديهن الى الشديدين والثاني ينبغي للرجال ان
 يضعوا اليدين على السمال تحت السرة والنساء يضعن
 فوق السرة والثالث ينبغي للرجال ان يفتخروا

الاصابع

الاصابع في الركوع والسجود والنساء يضمنن والرابع
 ينبغي للرجال ان يضعوا الكفان اليدين في الركوع على الركبتين
 وينبغي للنساء ان يضعن ايديهن على مخدتيهما
 يبلغ روس اصابعهن الى الركبة والخامس ينبغي للرجال
 ان يرفعوا البطن عن المخذلين في السجود ولا ينبغي للنساء
 ان يغطن ذلك والسادس ينبغي للرجال ان يرفعوا
 الرجل اليسرى ويقعدوا عليها وينصوبوا اليمنى في
 التشهد وعلى النساء ان يستدلن بيمينهما واحده
 والسابع ينبغي للرجال ان يرفعوا بين الاصابع في الركوع
 ولا ينبغي للنساء ذلك والثامن الاذان والاقامة
 سنة بعد الصلوة الخمس على الرجال دون النساء
 ان اتفن مع الرجال والعامة اذا ام الرجل الرجال
 ينبغي ان يقوم قدام القوم والقوم خلفه واذا امت
 المرأة النساء ينبغي لها ان تقوم وسط القوم قال
 وبعد الصلوة والوضوء تحية اشياء ولا يجوز
 البناء على ذلك اولها الضحك الترهلة اذا كان في
 الصلوة اي صلوة كانت فريضة او سنة او نافلة وكثرة
 النوم مضطجعا والثالث الحديث العامد والرابع
 دهاب العقل من اى وجه كان والخامس الاقلام في
 الصلوة على اى وجه كان وبعد الصلوة دون الوضوء
 عشر اشياء اولها الكلام في الصلوة قللا كان او كثيرا

خطا كان او عدا عند الفقهاء او اى عبداه وعند الشافعي
وما لك به بعد سهو الا ان ينطاول والثاني الا كل
قليله كان او كثيرا خطا او عدا الثالث العمل السام
اذا كان بغير عند في الصلوة والرابع حتى بل الطاهر
الى القبله عدا والخامس ليس المرأة للرجل وليس الرجل
للزوجة في الصلوة اذا كانا غير محرمان وهو ليس بالسفر
بالسيرة والسادس النظر الى عورة غيره عدا
والسابع الاظهار لغيره عدا بغير عند والثامن ان كان
في الصلوة فاصاب برجله قدر اكثر من مقدار الدرهم
وهو يعلم ذلك ولم يتركه برجله منه حتى تركه على ذلك كوعا
او سجدا سجودا والثاسع ان كان في الصلوة فاصاب امامه
حدث سابق وهو يعلم بذلك ولم يرجع للوضوء حتى
ركع عليه او سجد في قوله الفقهاء او اى عبداه واما في
الشافعي فيعد الصلوة ساهيا كان او عامدا وعند
سفيان ان كان رعا فافا او ضالا به بعد وان كان
بغوة غايطا بعد والعاشر الرابع في الصلوة ركوعا
او سجودا عدا فاد وصلوة التريفة على عشرين وحركا
صلوة السفر وصلوة السجدة وصلوة الركبتين وصلوة
المعنى عليه وصلوة الخوي وصلوة المسألة وصلوة
التوي وصلوة الامة بغير قناع وصلوة المحوسس
وصلوة المقيد وصلوة المتبحر وصلوة الغاريج

و صلوة

و صلوة الجمعة و صلوة عرفه و صلوة الغائبة و صلوة
الحديث و صلوة الاي و صلوة العذر الدائم و صلوة
جماعة و صلوة الواحد فاما صلوة السفر فهي كعتان
عند الفقهاء و اى عبداه وعند الشافعي اربع الا
انه يجوز اثنتان والفرق على ثلثة اوجه سفر طاعة
وسفر رخصة وسفر مضطرة في سفر الطاعة والرحضة
يجوز التقصير والا فطار عند الوقيى واما في سفر
المضطرة فتعد الشافعي انه يقصر ولا يقصر وعند ابي عبد الله
يقصر لان صلوة السفر كعتان في الاصل ولا يقصر لان
في الاقطار يكون له عدة على المعصية ولان الرجوع
في الاقطار كان ثم انه تكريما والعاشر ليس من اهل الكراهة
قوله وهذا السفر الا قامه وفي اقل مدة السفر ثلثة
اقاويل فقال مالك والثاني في هو اربعه مرد وقال اسحق
ابن راهويه والقاضي هو مائة يوم واحد وعند
الفقهاء و اى عبداه ثلثة من اجل لقول النبي صلى الله عليه وسلم
يسح المسافر ثلثة ايام ولياليهن وفي اقل مدة الا قامه
ثلثة اقاويل فعند الفقهاء مائة عشر وهو قول ابن عمر وبه
اخذ ابو عبد الله وعند اهل الحديث وهو قول الشافعي
هي اربعه ايام وعند الرضوي عشر ايام وهو قول علي
ابن ابي طالب كرم الله وجهه وبصر الرجل ما وراء بيتين
مخروجه من بلد مع نية السفر وبصر مقيما بيتين

احدها اذا غم على اقامه حشره يوما ان كان الا في بلد
اماكن احدها في السفينة في وسط البحر والثاني في وسط
المطار للملكه والثالث في دار الحرب شوكة وقوة تفج
اقامتهم والثاني اذا قدم وطنه وبلده والوطن علي
وجهين اصلي وعادي فالاصلي لا ينقطع حتى يبيعه
ويستوطن غيره ونقل عياله عند الفقهاء وعديا في عياله
اذا باع فقد انقطع الوطن وطى غير اوطى وطن واما
العادي فانه ينقطع بان يتوكل سحر ونحو الاقامه
بغيرها والعادي ان يكون له دار في بلد عادية او
اخر او نحوها والناس يجد الفرضان احدهما
مسافر ستره والاخر مسافر ستره وكذا المقدم
فالذي هو مسافر ستره غير على حمة او حة احدهما
الجيش مع الامير والثاني العيش مع السيد والثالث
السوان مع الازواج والرابع الاجر مع الاسادة الخامس
المعلم مع العالم اذا كانوا تابعين له من اياه
بالدوام هؤلاء مسافرون بغيرهم مقيمون باقاتهم
واذا قدم المسافر من سفره في وقت صلوة لم يعيلا في
سفره فان قول الفقهاء عليه صلوة المقيم قليله كان ما بقي
من الوقت او كثيرا في قول زفر اذا كان بين من الوقت فله
ما يصلي فيه تلك الصلوة فعليه صلوة المقيم في قول
ابي عبد الله اذا كان ما بقي من الوقت قد ما يتوضا ويصلي

ركعة

ركعة فعليه صلوة المقيم ابي عبد الله اذا كان ما بقي من الوقت
قد ما يتوضا ويصلي ركعة فعليه صلوة المقيم الى وكذلك
كافر اسلم او حبس او رك او مجنون افاق او غي عليه خرج
من الاغواء او حايض طهرت او نساء طهرت فبذلك سبع
ما يل حكمها واحد ولو ان ما فرار ترك صلوة ثم اقام
فانه يعيدها صلوة الكفر وصلوة الغيبة فغابت الغيبة
يصلي فيها قايما وان لم يقعد فقاعد فان لم يقعد فعلى
جنبه يد مع الغيبة كلما دارت وان صلى فيها ما يجاءه
فانه على ثلثة اوجه احدها ان ياتم باقامه في تلك الغيبة
فان صلوته جائزة مستقفا والثاني ان ياتم باقامه في سفره
اخرى فانه لا يحجزه قول الفقهاء الا ان يكون الغيبة في
مطلقتان ويجوز قول ابي عبد الله في الوجهين جميعا
والثالث بانتم من الغيبة باقامه على الحد فان ذلك
لا يحجزه عند الفقهاء لان البحر ينقطع الاتمام عندهم
ويجوز عند ابي عبد الله واما صلوة المريض فانه على ثلث
اوجه فان المريض يصلي قايما برقع ويسجد فان لم يستطع
فقاعدا فان لم يستطع فعلى جنبه فان لم يستطع فقد
سقطت عنه الصلوة قول الفقهاء ابي عبد الله وفي
قول زفر يذكر القلب والذكر بالقلب فقبله عندهم
فان صلى المريض قايما ركعة ثم عجز عن القيام فله ان يقعد
ويتم الصلوة وكذلك ان صلى ركعة فاعدا ثم عجز عن الفقد

فله ان يقطع ويتم الباقي متفقا ولو انه صلى ركعة مصحفا
 ثم وجد الخطأ فانه يقطع ويبنى على صلوته وكذلك لو صلى
 ركعة قاعدا ثم قدر على القيام فانه يقوم ويبنى على صلوته
 في قول اي عبدة ولا يخفى الباء على الفقهاء بل يستقبل
 الصلوة وهذه ثلث عشرة شيئا فثبت من اتفاق الفقهاء
 وبين اي عبادة ان يبنى فيها في سبع مائيل منها
 يستقبل الصلوة قول الفقهاء في قول اي عبادة
 الجوزي من اصحاب الشافعي يبنى على صلوته ايضا واما السنة
 الاولى فاحدها من رخص صلى ركعة قائما مخرا عن القيام والثانية
 رجل احدث في صلوته فانه يتوضا ويبنى على صلوته
 والثالثة المتحرى يصلي بالتحريك ثم علم القبلة فانه
 يتوجه اليها ويبنى على صلوته والرابعة المنة تقضى بغير
 قناع فاعتقت في الصلوة فانها تنقح ويبنى والخامسة
 من كان في صلوة العصر فغربت عليه الشمس فانه يبنى على
 صلوته والسادس من كان في الصلوة فاصابت نوبة نجاسة
 فانه يرحل ويغسل ذلك ويبنى على صلوته ولا يمكن
 طرح ذلك التوب عن نفسه واما السبع الاخر فاولها
 المريض صلى ركعة قاعدا ثم قدر على القيام والثانية
 منجم وجد في صلوته ما والثالثة عارى وجد في
 صلوته ثم باو اربع مائيل على خفيه فذهب وقت
 مكة والخامسة المرأة المستحاضة يقطع الدم عنها

في الصلوة

في الصلوة او يخرج وقتها والسادس الا ان تعلم سور في
 صلوته فانه يقرأ ويبنى على صلوته والسابعة رجل يصلي
 العجر فظلمت له الشمس فان في هذه الوجوه السبعة يستقبل
 الصلوة قول الفقهاء قول اي عبادة يبنى على صلوته
 واما صلوة المني عليه فان المني عليه على ثلثة اوجه احدها
 اعني عليه في وقت الصلوة ثم افاق في ذلك الوقت فان
 تلك الصلوة عليه والثاني من اعني عليه ثم افاق قبل
 مضي يوم وليله فان عليه ان يعيد الصلوة لذلك اليوم
 والليلى قول الفقهاء في قول اي عبادة ليس عليه
 ان يعيد شيئا فما كان على ذلك الحال وهو قول الشافعي
 والثالث ان يكون معي عليه اياما ثم افاق فان صلوته
 تلك الايام ليس عليه واما صلوة الخوف فانها على وجهين
 احدهما معانية العدو وهي بلا خلاف والثانية بغير معانية
 العدو وان كان يكون الخوف ثابتا وهي غير جائز
 عند الفقهاء وجازع عند اي عبادة لانه ربما يكون
 خوف الله واكثر من خوف المعانية قال واصلوه خوفا
 اربعة احوال ثلثة احوال منها حكم واحد وهو ما اذا كان
 العدو على يمين القبلة او يسار القبلة او كان في
 في القبلة اذا كان وجه المسلمين في القبلة واما في الثلثة
 الاولى فان الامام يجعل حيث طابق عليه
 الصلوة في الجماعة فباقي طائفة وكبر مع الامام يصلي

الامام بهم ركعة ان كانوا افرس وركعتين ان كانوا مقبلين
ثم يرجع الى مصاف اصحابها ثم ياتي الطائفة الاخرى فيصلي
بها الامام ركعة اخرى وركعتين اخريتين وسلم ثم
يرجع هذه الطائفة الى مصاف اصحابها ثم ياتي الطائفة
الاولى او بقى ركعتها او ركعتها بغير قراءة لانها ادركت
اول الصلوة ثم يرجع الى مصاف اصحابها ثم يرجع الطائفة
الثانية فيصلي ركعتها او ركعتها بقراءة لانها لم تترك اول
الصلوة وله ان يكره كلتي الطائفتين ثم يرجع طائفة الي
نحو العدو ويصوم طائفة مع الامام جاز الا ان كلتي
الطائفتين يقبلان ركعتيها بغير قراءة لانها ادركتا
اول الصلوة وعند مالك وقت حتى ان الامام يصلي
بالطائفة الاولى ركعة ثم يكث الامام حتى يصلي هذه
الطائفة ركعة اخرى وينصرفون الى العدو ثم تاتي
الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعة اخرى ثم يقومون يصلي
ركعتيها ويتم صلواتها والامام جالس كما هو ثم يسلم
بهم جميعا واما اذا كان وجه المسلمين في القبلة
فانهم يقومون خلف الامام في صفين فاذا ركع الامام
ركعوا معه واذا رفع الامام رفعوا معه واذا سجد
الامام سجدوا معه الاول ويقوم الصف الثاني بحركتهم
فاذا قاموا سجد الصف الاول ويقوم الصف الثاني
بحركتهم فاذا قاموا سجد الصف الثاني وكذلك

يعطون

يعطون في الركعة الثانية وفي قول اي عبادة به لون الصف
في الركعة الثانية وعند اي يوسف صلوة الخ في طائفتين
كان في ركني النبي عزم اذا كان النبي عزم اما لا مصلية
واما الا ان فيصلي بالطائفتين في الاخير وان صلوا طائفتين
جاز وان خافوا العدو لم يبروهم جاز لم صلوة الخ في
عما قول اي عبادة ولا يجوز عند المقلدتها واما صلوة
المابقة ويقال لما صلوة المقاتلة فهو اذا كان العدو
حولهم بقا يملونهم من كل جانب ولا يقدرون على الصلوة
ركوعا وسجودا فانهم يصلون بالاعمال صلواتهم كانوا الو
ركبان فان لم يقدروا فكبروا وكمل ركعة تكبير ويجزيهم
ذلك على قول اي عبادة وهو قول مجاهد والضحاك
وسفيان وبه اخذ ابو عبادة وهو قول سفيان ايضا
ولا يجوز ذلك عند الفقهاء وان لم يقدروا ان يتوضوا
فيتمموا ويجزيهم ذلك على قول اي عبادة لانهم
مكلفون في الوقت بما يطيقون وقال انه ثقلا يكلف
انه نفا الا وسعها واما صلوة النبي عزم وجهان
احدهما الذي يصلي وحدها والثاني الذي صلى في
لجاعة فالذي يصلي بالنبي وحدها فهو على وجهين
احدهما ان وجهه ان يتحيز ويصلي اليه فضلا جازية
والوجه الاخر ان يتحيز وجهه ثم يصلي الى غيرهما فان
صلوته فاسدة اصاب القبلة او لم يصب لانه غائب

يازل عند نفسه واما الذي يصلي في الجماعة فانه على وجهي
 ادهما ان يتفقوا على جهة واحدة القوم والامام
 فان صلواتهم جازية اما بالقبلة او لم يصيوا والوجه
 الاخر ان يختلفوا في جهة فتوجه كل طائفة الى جانب
 والامام في جانب فان صلواتهم جازية عند اي عبادة ولا
 يخفى ذلك عند الفقهاء واما صلوة الامة فانها تجزى بها
 كشوف الراس والباقي والذراعين والصدر والظهر
 والبطن وما بين السرة والركبة وكذلك المدرم والمخالب
 وام الولد ولو اعتقت في صلواتها تقتضت وبقي على
 صلاحها متفقا عليه واما صلوة الخوس والمقعد فاذا
 جلس الرجل في مكان قدر فانه يصلي على اقل المكاتب
 قدر وليس عليه الا عاده اذا خرج فان لم يجد ماء
 يتيمم بغيره الهواء قول اي عبادة واما قول اي عبادة
 ومحمد يدعي الصلوة الى ان يخرج ثم يعيد وفي قول
 اي حنيفة يصلي بغير وضوء فاذا خرج اعاد والمقعد
 يصلي كما قدر عليه على قول اي عبادة وان لم يجد ماء
 يديه وجهه في غار الحج ويصلي كما قدر على قول
 اي عبادة ولا يخبره ذلك على قول الفقهاء واما صلوة
 المتيمم فانها كصلوة المتوضي ويخبره في الصلوة بذلك
 المتيمم كلما يخبره المتوضي في قول الفقهاء واي عبادة
 واما في قول الثالث ففي عليه في كل صلوة يتيمم واذا وجد

الماء يتوضأ ويستقبل القبلة اذا كان في الصلوة في
 قول الفقهاء وبني على قول اي عبادة واما صلوة العار
 فانه يتخير في صلواته ان شاء على قايما ركع وسجدة
 وان شاء على جانب بالاياء واذا وجد الثوب في
 صلواته ستر عورته ويستأنف الصلوة على قول
 الفقهاء وبني على قول اي عبادة واما صلوة الامي فانها
 على ثلثة اوجدها ان يصلي خلف امام قارى فيخبر
 صلواته والثاني ان يصلي وحده لا يجد قاريا يؤتمه
 فيخبره ايضا صلواته والثالث ان يصلي وحده
 وهو يجد قاريا يؤتمه فان صلواته فاسدة فيقول
 اي حنيفة فيقول اي يوسف ومحمد جازت صلواته وما
 صلوة ذي العذر الدائم فانه على اربعة اوجدها
 ان يتوضأ على السبيل ويصلي على السبيل جازت
 صلواته والثاني ان يتوضأ على الانقطاع ويصلي
 على الانقطاع جازت صلواته والثالث ان يتوضأ
 على الانقطاع ويصلي على السبيل فجازت صلواته بها
 والرابع ان يتوضأ على السبيل ويصلي على الانقطاع
 فصلواته موقوفة فان كان العذر منقطعا وقبانا ما
 من اوله الى اخره فلا تجوز صلواته لان حاله كحال من لا
 يرجع اليه العذر في هذا الوجه وهو ان يتوضأ في وقت
 الظاهر فانقطع عنه العذر الى غروب الشمس فان عليه

ان يعيد الظهر والعصر فان لم يتم له وقت تام ورجع اليه
 بعد ما صلى العصر فانه يعيد العصر ايضا الا ان صلاها
 وقد توشأ لان هذا الوضوء على العذر فاذا زال العذر
 فعليه ان يتوشأ للصلاة اخرى ويستقضى وضوءا صاحب
 العذر بخروج الوقت في قول ابي حنيفة وفي قول
 ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله يستقضى بدخول الوقت
 ويستف ذلك بين توشأ فطلعت له الشمس بعد
 وضوءه في قول ابي حنيفة ولا يفد وضوءه في قول
 ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله الا عند دخول وقت
 الظهر واما صلاة الغائت فانه على ثلثة اوجه احدها
 ان ترك صلوة العجزة ثم يذكرها في وقت الظهر ولم
 يصل الظهر بعد فانه يعيد العجزة ثم يصل الظهر فان
 صلى الظهر اولا فلا يجزيه في قول الفقهاء ويجزيه
 في قول ابي عبد الله والثاني ان ترك صلوة العجزة
 ثم يذكرها في صلوة الظهر فان صلاة الظهر لغية
 في قول الفقهاء الا حجة اوجه احدها ان يكون وقت
 الظهر عند اخم والثاني ان يكون الغائت قد
 سبها فلا يذكرها والثالث ان يكون في شك من صلوة
 العجزة تركها ام لا والرابع ان تقع الغائت في انكار
 وهو ان مضى عليها يوم وليله ثم ذكرها في صلوة
 الخامسة ان يذكر الصلوة الفاسدة وقد تركها في

صلوة

صلوة اخرى وتفسير ذلك لو ترك صلوة العجزة ذكرها
 في صلوة الظهر فان صلوة الظهر يغفر ثم ان يعيد
 العجزة وترك الظهر عند اناسيا الى ان يصل العصر
 فذكر في صلوة العصر انه ترك الظهر فان صلوة العصر
 لا يفد في قول ابي عبد الله لا يفد صلوة الظهر بوجه
 من الوجوه وانه ينمها ثم يعيد العجزة والثالث ان ترك
 صلوة العجزة ولا يذكرها حتى مضى يوم وليله يتم
 ذكرها بعد مضى يوم وليله فان تلك الصلوة لا تفد
 متفقاً واما صلوة الناسي فلان رجل نسي
 صلوة من الصلوة لم يحس ولم يعلم انها نسي فان في
 ذلك اربعة اقوال قال ابو حنيفة يعيد صلوة يوم
 وليله وقال محمد يعيد ثلث صلوة العجزة والظهر
 والمغرب وقول ابو يوسف يتجزي ويغفر على الصواب
 وقال زفر وابو عبد الله يصل اربع ركعات عاتية
 الغائت ويجلس في الثانية والثالثة والرابعة وسلم
 ويجزى به اية كانت واما صلوة المحدث فانها على ثلثة اوجه
 احدها رجل صلى وحده فاحدث في صلوة فانه يرجع
 ويتوشأ متوقفا عما يفد عليه صلاة ثم يبنى على صلوة
 ان شاء على راس السهو وان شاء يرجع الى المصلى الثاني
 المؤتم اذا سبغ المحدث في صلوة فانه يرجع ويتوشأ
 ويرجع الى الامام ويبدأ بما قد سبغ الامام ويصل حتى

يدرك الامام ولا يجوز له ان يصلي على غيره الا ان يعلم ان
 الامام قد خرج من صلوته والثالث الامام اذا سبقته
 في صلوته فانه يرجع ويقدم احدا يحل في صلوته ثم
 يذهب ويتوضا وان تقدم احدهما جاز ايضا
 وان قدم القوم احدا جاز ايضا فان لم يقدم احدا
 ولم تقدم احدهما ولم تقدم القوم احدا حتى يخرج
 الامام من المسجد فان صلوا القوم تقدم في قوله
 الفقهاء وفي قول ابي عبيد الله لا تقدم فلوانهم كانوا
 كذلك حتى رجع الامام وتقدمهم وانهم لم يصلوا
 جازت لهم على قول ابي عبيد الله والحد عندك في تقدم
 الصلوة ساهبا او عامدا واما صلوة الجماعة فان هذه
 الصلوة ثلثة من الناس الاذان والاقامة والجماعة والناس
 بحر الجماعة والناس ثلثة اضاف اقدم من ادرك
 اول الصلوة وادرك اخر الصلوة وهو ان يركب مع
 الامام ويسمعه فلا يجزئه ان يخالف الامام شي من
 الصلوة والثاني من يدرك اول الصلوة ولا يدرك احد
 الصلوة ويقال له السابق والثالث من يدرك اخر الصلوة
 ولا يدرك اول الصلوة ويقال له المسوق والفرق بين
 السابق والمسوق عشرة اشياء احدى ان السابق طائفة
 ورجع فانه يبدأ بما سبقه الامام بذلك فتجدهم ان
 ادرك الامام في شيء من الصلوة يصلي مع الامام وهذا باب

الفضل

الفصل وان ابتداء مع الامام بما بقي من صلاته فاذا فرغ الامام
 استقبل بما صلوا الامام في جنبته جاز ايضا والمسوق
 لما ادرك الامام وقد صلى الامام ركعة او ركعتين او اكثر
 فانه يبدأ ويصلي مع الامام بما بقي من صلوته وهذا الفصل
 فاذا فرغ الامام يقوم ويقضي ما فاتته وان ابتداء بما صلوا
 الامام قبل ادراكه اياه ثم يصلي مع الامام بما بقي من صلوته
 ان ادركه جاز ايضا والثاني ان المسوق يسبق الامام
 في سجدة السهو عند تسليم الامام ثم يمشي الى قايته
 وختم والمرك يحتم صلوته بسجدة السهو حتى تتم
 صلوته ان وقع له سهو فبما يصلي والثالث المسوق
 لو سهر في قايته اذا قضاها بسجدة لها والباقي ليس
 عليه سجدة السهو ان وقع له سهو فبما يصلي والرابع ان
 المسوق لا يسجد للتراوي التي تلاها الامام في اول
 صلوته ولم يكن يحضرها المسوق والباقي يسجد لها
 في موضعها والخامس المسوق لو كان مفرقا فبما يصلي الاقامة
 في قضائه القايته ثم اربعاء والباقي لو نوى الاقامة
 يتم صلوة السحر والباقي المسوق يقعد في الثانية وان
 كان الامام قد سهر عنه والباقي لا يقعد ويضع كما وضعه
 الامام والباقي قال الحداد احمد بن محمد بن هلال المسوق
 لا يقعد في غير الصلوة وان كان الامام قد قعد ساهبا
 والمرك يسبق الامام ويضع كما يضع الامام والساكن

المسوق اذا قام الى القضاء فيصل امرأة مسوقة الحنيفة
 لا ينفق صلوته والسابق بخلافه عند الفقهاء وفي قول ابي عبد الله
 حاله سواء والسابق المسوق عليه في صلوة العيد لو كان
 رايه في التكبير خلاف راي الامام يفتي فائتة على رايه
 دون راي الامام والسابق يعلى على ما عليه للامام من روايه
 في قول الفقهاء عند ابي عبد الله سواء ويكره على راي الامام
 والعاشر المسوق يقرأ فيما يقضي والسابق لا يقرأ واما
 صلوة الجمعة فانها لا تجوز الا بحجة شريطة احدها المصير
 الجامع والثاني امر السلطان والثالث الوقت والرابع القوم
 والخامس الخطبة فاما المعروفان في خمسة اقاويل قال بعض
 الفقهاء المهر هو الذي فيه ثلثا ثلثا الوفاق القائم والسطح
 وحرى الاهل والمهر وقال بعضهم المهر هو الذي له سابق
 لان المهر يقال له القصة والقصة اما تكون ذات
 الاغصان كذلك المهر الذي يكون ذات الراسين وقال
 بعضهم المهر هو الذي لا ينسب الى غيرم وله بقاء الى
 متى بل يكون له اسم بذاته فحب وقال بعضهم المهر هو
 الذي يوجد فيه جميع ثمرات وقال بعضهم المهر هو الذي
 لا يسع الا ما جدها العامة اهلها وعلى هذا اكثر الفقهاء
 وعند ابي عبد الله وعند اهل الحديث اذا كان في ثوبه اربعة
 رجلا يجوز فيها الجعة واما امر السلطان فقال اهل الحديث
 يجوز بغير امر السلطان وعند الفقهاء وابي عبد الله لا يجوز له ان يامر

واما الوقت فاوله الزوال واخره اذا كان ظل كل شئ مثله
 في قول ابي عبد الله وابي يوسف ومحمد وفي قول ابي حنيفة
 اذا كان ظل كل شئ مثليه فاما اذا خرج الوقت والامام في
 الصلوة بعد فائتة يصليها اربعاً في قول ابي حنيفة وفي
 قول ابي يوسف ومحمد ان كان الشاهد جازراً والافضل الظاهر
 وفي قول ابي عبد الله ان كان قد صلى ركعة يعلى الجمعة وان لم
 يصل ركعة يعلى الظاهر واما القوم فان جمعة لا تكون
 باقل من اربعين رجلاً في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف
 لا تجوز باقل من اربعة رجال ومحمد له فيها مخصوص من يبي
 سائر الشهادات وهي لا تقوم الا باربعة رجال ثم لا تجوز
 وقال ابو حنيفة ومحمد تجوز ثلثة من الرجال وهي اقل
 لجماعات وقال ابو عبد الله هي كسائر الجماعات تجوز
 برجلين الامام ورجل سواء لان استيفاق الجماعة
 في الاجتماع فان اجتماع من رجلين واما الخطبة فيقول
 ابي يوسف ومحمد الخطبة لا يكون خطبة الا بكلمات
 منقولات شبه الاذان والاقامة والشهد وفي
 قول ابي حنيفة وابي عبد الله جازت الخطبة بكلمة واحدة
 ولو قال سبحان الله او قال الحمد او قال لا اله الا الله جازت
 لان استيفاق الخطبة من فظة واذا كلنا احد بكلمة واحدة
 فقد خاطبته وايضا المراد بالخطبة الفظة وفي كلمة واحدة
 غطت بليغها والخطبة عند ابي عبد الله وايضا وبغير رخصا

الاستماع اليها فريضة قال وفيمن تتركهم كجدة اقول
 فقد الفقهاء فرضها على اهل المصر وحده المصر هو الذي
 اذا بلغ اليه المسافر ما رقيقا وعند اهل الحديث على من
 يبلغه النذر وعند ابي عبد الله في روايتان احدهما كما
 قالت الفقهاء والاخرى كما قال اهل الحديث وعند الزهري
 على من اواد الليل وعن انس بن مالك انه كان على راس
 فرسخين من البصر وكان يحضر الجمعة وقال بعضهم بهذا
 المغنم وليس على حمة نفر جمعة المسافر والمريض والمرأه
 والعبد والاعمى الذي له قائد له عند ابي حنيفة وعند
 ابي يوسف ومحمد ليس عليه الجمعة في حالتي ولو ان احدا
 من هؤلاء لم يجز سوى امرأه صلى الله عليه وسلم بنه تغير عن
 حاله فتوى المسافر الاقامه ووجه المرفوض الحنفية وعشق
 المملوك والاعمى ثم فقد الجمعة فان صلواته فقد
 فاذا ادرك الجمعة صلاها مع الامام وان لم يدركها اعاد
 الظهر لان المقاصد الى شئ المندوب اليه كما ذكر
 له وهذا قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد ان ادرك
 الصلوة في اثناء الصلوة واما ما يقصد بالخروج
 لانفسه صلواته عندهما وعند من فرغ من هديل وابي عبد الله
 صلواته ما صلاها في بيته وجمعة ان ادركها فلكونها نافله
 ولو ان احدا ممن تتركه الجمعة صلى الظهر في بيته ان يصلي
 الجمعة فان صلواته لا تجوز فان جاء الى الجمعة وصلاتها والى عليه

الاعاده

الاعاده في قول ابي عبد الله في قول الفقهاء جاز صلواته عليه
 الاعاده واما صلواته في وقت الجمع فان كان يجمع بين
 الظهر والعصر في وقت الظهر يعرف ويجمع بين المغرب
 والعشاء بالمدد في وقت العشاء ويجمع بين شرب
 في قول ابي حنيفة والشافعية في قول ابي حنيفة الاحرام
 والمكان والوقت والامام والقوم وعند ابي يوسف ومحمد
 وابي عبد الله شربا يجمع ثلثة اشياء الاحرام والوقت
 والمكان ويجوز عندهم ان يجمع بين ما لم يحرم حضور الامام
 ويصلي فيها في رحله قال ويجوز امامة عشرة نفر لعشر
 نفر بالاتفاق احدها امامة الجاهل للعالم وامامه الحاج
 للفاصل والشافعية امامة الامي للافرنس الذي لا تكلم سبعا
 والرابع امامة العبد للمحر والشافعية امامة ولد الرنا لولد
 الرضيع والشافعية امامة من اكله ولبسه وشربه من
 الحرام من كان اكله وشربه ولبسه من الحلال والسابع امامة
 رجل والقوم له كارهون والثامن امامة المعسر للمستفل
 والتاسع امامة الفاسق لبربر والعاشر امامة الربيع للصحيح
 ويجوز امامة عشرة نفر لعشر نفر على الاختلاف اولها
 امامة القاعد للقيام جازقة في قول مالك والشافعية وزفر
 وابي عبد الله ولا يجوز في قول ابي حنيفة والشافعية ومحمد
 والثاني المومي الذي يركع وسجدة في قول مالك والشافعية
 وزفر وابي عبد الله ولا يجوز في قول ابي حنيفة والشافعية ومحمد

والثالث امام الميعة الموصى لا يجوز؟ قول محمد بن الحسن بن محمد
 قول ابي حنيفة واي يوسف واي عديله والراعي امامه
 صاحب العذر الدائم لمن لا عذر له بخبره؟ قول زرارة واي عديله
 ولا يجوز؟ قول ابي ج واي يوسف وعديله والخامس امامه
 الثمان بخبره؟ قول زرارة واي عديله ولا يجوز؟ قوله
 ابي ج ومحمد والسادس امامه الذي يقرأ في المصحف
 حائره؟ قوله اي يوسف ومحمد واي عديله ولا يجوز
 ؟ قوله اي ج والبايع امامه البصري في الشافعية جازية
 في قول اي عديله وهو قوله ويتبع والحسن وله بخبره في
 قول الفقهاء والثامن امامه الا على بخبره؟ قول زرارة
 واي عديله وعند الفقهاء مكرهة والتاسع امامه
 من لا يرى الوضوء من الحمام والرعاف والقيح جازية ما لم
 يرانهم لم يتوضؤوا من ذلك فاذا راي فلا يجوز الصلوة
 خلفهم؟ قول الفقهاء؟ قوله اي عديله جازية والعاشر
 امامه من يرى المسح على القدمين جازية؟ قوله اي عديله
 راه مسح القدمين ولم يره وعند الفقهاء كما ذكرناه المسح
 الاولي قال ولا يجوز امامه حنة اضاف للحج اجازة
 اولها امامه الا في القاري والثاني امامه العجيب
 للمدرك في الرخصة؟ قول الفقهاء واي عديله ولا يجوز
 في قول اهل الحديث والثالث امامه الذي يعلى قصا
 الذي يعلى في ربه؟ قول الفقهاء واي عديله ولا يجوز؟

قوله

قوله اهل الحديث والرابع امامه النساء للرجال عديله
 والخامس امامه الخنثى المشكل امره لغرض من الرجال قال
 والسهويك بعشر اشياء عند الفقهاء احدها اذا قام
 فيما لا ينبغي ان يقوم والثاني ان يقعد فيما لا ينبغي ان
 يقعد والثالث ان يجهر فيما يخاف فيه والرابع ان
 يخافت فيما يجهر فيه والبايع ان يسهو عن التكبيرات
 للعبد نحو الثامن ان يزيد في غير الرخصة والعاشر ان
 يسلم في غير موضعه؟ قوله اي عديله وزرارة انما
 يجب سجود السهو في خمسة اشياء اولها ان يقام عند
 الخلو في الثاني ان يخلو عند القيام والثالث في زيادة
 في اركان الصلوة والرابع في نقصان في اركان الصلوة والخامس
 في التسليم في غير موضعه وعند الشافعي قال لا يسهو الا
 في عدم الصلوة ان ترك ما لا ينبغي تركه او يفعل ما لا
 ينبغي فعله ولا يسهو فيما عدا ذلك واما صلوة السنة
 فهو على خمسة عشر وجها اولها صلوة الفطر وثانيها صلوة الفطر
 الرابع ام السجدة والوقت والقوم والمصر والخطبة ليست
 من شرائطها ووقتها من حين طلوع الشمس الى وقت الزوال
 وهي سنة وليست بواجبة والثاني فيها عشر اولها ان يطعم
 والثاني ان يطعم والثالث ان يقتل والرابع ان يبيع
 ثوبين جديدين او عشرين ثوبا ان يجعل على نفسه
 شيئا من الطيب والسادس ان يستاك والبايع ان يخرج

راحلا والناس يكبر في الذهاب في قول الفقهاء واي عبد الله
 وفي الرجوع اي يكبر في اي عبادة لانه حكم الرجوع
 ما لم يصل الي ركنه والناسيع ان يرجع من طريق غير الطريق
 الذي خرج فيه لان النبي عم كان يفعل ذلك والعاشرة
 لان لا يصل قبلها نافله لم يشرها وايضا لعله اذا استغسل
 بالنافله تغتسل عنه ويجوز له ان يصل بعدها في قول
 الفقهاء واي عبادة وفي قوله انما جاز له ان يصل
 قبلها وبعدها في قول مالك لا يجوز ان يصل قبلها
 ولا بعدها لكن يرجع ويصل في سجدة ان شاء والقول
 في تكبيرات العبدن ثلثة اضاف في قول اي حنيفة
 واصحابه وسفيان ماقال ابن موهوب تسع عشر منها
 في الاواني ثلث منها روايد كلها قبل القراءة الا تكبر الركوع
 واربعة في الاخرى بعد القراءة رابع التكبير الركوع وخلفوه
 في موالات القراءة انها ضال من الذكر فيكون كل ضي
 منها يقرب صاحبه وفي قول اي عبادة ماقال ابن عياك
 ثلثة عشر تكبير سبع في الاول ستة روايد قبل مع تكبير
 الافتتاح وحنيفة الثانية قبل القراءة روافه سفيان
 الثوري عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس في قول
 علي بن ابي طالب انه يكبر في الفطر احدى عشر وفي ال صهي
 حكا في الركعتين لا بعد منهما تكبير الركوع قال وفي
 مواضع التكبير ثلثة اقاويل قال ابو حنيفة وابو يوسف

يكبر

يكبر بعد النعوذ وقال محمد وابو عبد الله بل يكبر قبل النعوذ
 وبعد سجدة الحمد وحديثك لان النعوذ سنة القراءة
 وسنة يعني ان يكون بقية على قياس صلوة المسبوق قال
 الاقرابي ومن قال بقوله بل يكبر بعد التكبير الاول وعنده
 اهل الكوفة يرفع يديه عند الزوايد كما يرفع عند الافتتاح
 ولا يرفع في الحائض وعند ابن ابي عمير واي عبادة لا يرفع
 في كلهما قال وفي خروج النساء في العبد ثلثة اقاويل
 فعند اهل الحديث يخرج من فيها وعند الفقهاء لا يخرج من
 الا العجز وكذلك الى صلوة العشاء وفي قول عبادة
 الا فضل ان يجلس في البيت والثاني صلوة الا صهي
 وحكمها في الشرايط والتكبيرات مثل صلوة الفطر وهي
 بفضل على الفطر باربعة اشياء ادها بالقرآن والثاني
 بالتكبيرات في ايام التشريق والثالث بان يعمل بها والاربع
 ان لا ياكل منها حتى يصل بها واما القول في تكبيرات ايام
 التشريق ثلثة ادها في الا تدا والكتا في الا شربا
 والثالث ومنى عليه ان يكبر بها اما في الا تدا فان في قول
 عمرو بن علي وابن مسعود يتدب بها غداة يوم عرفه ثم قال
 ابن مسعود انتهى بها الى العصر من يوم النحر الى ثمان صلوة
 وبه اخذ ابو حنيفة وحده وقال علي بن سندي بها الى
 الصلوة العصر من ايام التشريق في ثلثة وعشرون
 صلوة وكذلك قول عمر رواية وعليه العامد وروى عن

عمر ايضاً انه قال يتروى بها الى صلوة الظهر من ايام التشرى
في ثمان وعشرون صلاة وقال ابن عمر وابن عباس
بانكسر عند صلوة الظهر من يوم النحر وقال لا يجتمع الثلث
والثلاث معا فاذا انقطعت الثلث اخذ في التكبير
وقال ابن عباس يتروى بها الى ايام التشرى عند
صلوة الظهر في ثمان وعشرون صلاة وقال ابن عمر يتروى بها الى
عند ايام التشرى في ثمان وعشرون صلاة والفتوى
في التكبير على من هو في قول اي حنفية لا تكسر الا خمس
شرايط احدها الصلوة الواجبة والثاني جماعة
الا قامه والرابع المصروف والخامس جماعة المسجدة وهي جماعة
الرجال والنساء ويقولون اي عبدالله و؟ قوله اي يوسف
ومحمد بكسر كل من صلى الفريضة وكذا قال علي بن ابي طالب
لا معه ولا تشريق ولا فطر ولا اضحى الا في مصر جامع
وقال الخليل بن احمد التشرى في اللغة التكبير وقوله اي يوسف
ومحمد بكسر كل من صلى الفريضة والثالث صلوة الوتر قال
فيها خمسة اقوال احدها في وجوبها وقد تقدم ذكره خلا
والثاني في كيفية اقامتها قال ان في يصلي ركعتين
ويسلم ثم يصلي ركعة ويسلم وعند الفقهاء اي عبدالله
يوتر بتسليمه كوتر النهار وهو المغرب لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى اول ركعة او ركعتين وبعدها لا يكون
صلوة والثالث رفع اليدين عند القنوت في قول اي محمد

واحد

واحد الرواية عن اي يوسف ومحمد رفع في الوتر
اليدين كما رفع في الا فتاح وقوله اي عبدالله واحمد
الرواية عن اي يوسف وقوله ما لك لا ترفع يديك
للدعاء والاربع في القنوت قبل الركوع او بعد الركوع
في قول ان في القنوت بعد الركوع وقيل لا في قول
الحنفية من شهر رمضان وفي قول الفقهاء وزعموا اي عبدالله
القنوت قبل الركوع والخامس في الصلوة بعد الوتر فعند
اهل الحديث لا يجوز دعائها ختم للصلوة وعند اي عبدالله
انه لا يجوز له لو كان كذلك لكان الوتر حشاً والاربع
صلوة الا ستقامت خلاف فقال ابو حنيفة ليس في
الاستقامت صلوة بل يستغفرون ويدعون الله تعالى
وفي قول اي يوسف ومحمد اي عبدالله يصلون مع الامام
تخط الامام وتغلب رداءه ويستقبل القبلة في ذلك ان
تشاء كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرم فيها بالقراءة كما يحرم
في العيد من قال ويخرج الناس في ذلك بصيانه
ومما يكره ولا يخرج النساء في ذلك في قول اي عبدالله
والخامس صلوة كسوف الشمس وفيها اربع روايات في
احد الروايات صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكسوف ركعتين
في كل ركعة ركوعين وفي الرواية الثانية انه صلى
وركعة في كل ركعة ركعتين وفي الرواية الثالثة انه
صلى وركعة في كل ركعة اربع ركوعات وفي الرواية الرابعة

انه صلى كاي الصلوة في كل ركعة ركوعا واحدا والسجدتان
على حالهما وقال ابو عبد الله ما فعلت من ذلك احرأ لانه يسى
بواجب فان صلى صلوة الناس على ما قال فقربا وما هو
احسن والرسول صلى الله عليه وآله وانما عشرة من ركعة
في كل ليلة من شهر رمضان في كل ركعتين يسلم وكان رسول الله
عزم يصليها في حيوته وهذا وكذا كذا حتى كان
زمان عمر ففعل للناس امامين في شهر رمضان فكان الى بن
كعب يصلي بالرجال وكان ابن ابي حنيفة يصلي بالنساء ثم مضى
جماعة النساء طاروا الصلاة في ذلك وعليه عامة الناس
والبايع صلوة الاحرام فان رجلا اذا اراد ان يحرم لغسل
ويلبس ثوبا من جديدين او غسليين ويصلي ركعتين
شريكتين وان كان صلى الوضوء واخرام على اثرها اقام
على الركعتين والثامن صلوة الطواف فان الطائف حول
البيت يصلي بكل ركعتين خلف المقام كل اسبوع وهو
اقضل وان صلى في مكان اخر من المسجد اجزأه قال وله ينبغي
ان يجمع بين الاسبوع ثم يصلي بكل اسبوع ركعتين فان
فعل اجزأه فان وقع من الطواف عند طلوع الشمس او عند
غروبها فلا يصلي الركعتين حتى تطلع الشمس او تغرب
ثم يصلي والثاني سجدة التلاوة وهي تشبه الصلوة
ثلثة اشياء اهدا ينبغي ان يكون مع الوضوء والثاني
ان يسجد ها نحن القبله والثالث ان لا يسجد ها وقت

الطلوع

الطلوع والغروب والا ستوا قال وسجد التلاوة واجبة
عند الفقهاء وسنة عند ابي عبد الله وعن علي بن ابي طالب
انه قال غايمة السجدة اربع سجدة لم تنزل وهم السجدة والنجم
واقراء باسم ربك وايات السجدة في القرآن على ثلثة اوجه
واما امر بها واما تعين على تركها وامامهم لمن سجد فيسجد
ان يسجد في كل الثلثة التلاوة وهي في اربعة عشر مكانا في
القرآن في الرعد وفي الهوام وفي النحل وفي بني اسرائيل
وفي مريم وفي الحج وسط السورة والاختلاف فيها وامام
اخرها اختلاف في فغدا اهل الحديث فيها سجدة وهو قول
ابن عمر وابن سيرين وفي قول الفقهاء ابي عبد الله هو امر
السجدة الغريبة في القرآن في النحل وفي لم تنزل السجدة
وفي ص وفيها اختلاف فقال اهل الحديث ليس فيها سجدة
وهو قول ابراهيم النخعي وعبد الله بن مسعود وعند الفقهاء
واي عبد الله فيها سجدة وهو قول ابن عباس واي عبد
الله في سجدة وفي سجدة وفي النجم وفي اذا السماء انشقت
وفي اقراء باسم ربك قال وسما السجدة على اربعة اوجه
احدها ان يسجد في خارج من الصلوة يسجد ها من سجدها
من كافر او مسلم رجلا وامراة او عذري او مدرك
او غيرهم والثاني ان يسجد داخل في خارج اذا فرغ
من صلواته سجدها لانه لا يجوز له ان يدخل في الصلوة زيادة
والثالث ان يسجد ها خارج في داخل فانه يسجد ها والاربع

ان يسميها داخل ثم داخل ثم هو على اربعة اوجه احدها
من الامام القوم فانهم يسجدون بها مع الامام والثاني القوم
بعضهم من بعض فانهم لا يسجدون لها في قول الى حينه واي
يونس واي عبادته لان الثاني من تك للمهي حيث قراء
خلف الامام وفي قول محمد بن يحيى يسجد لها اذا قرع في
صلوته والثالث ان يسمي الامام من القوم فعلى هذا
الاختلاف ايضا والرابع ان يسمي المصلي المنفرد بصلوته
من المصلي المنفرد بصلوته فانها يسجدان لها اذا قرع والمؤكد
السنه وهي ركعتان قبل الفجر وفيها من التاكيد عن
الفقهاء ما ليس في غيرها وهو انه لو دخل رجل المسجد في امام
يكبر فانه يصليها ولا يدخل في صلوة الامام مادام كبر
الركعة الثانية مع الامام فان علم انه يصليها لم يستغل
بها فانه تركها ويدخل مع الامام في صلوته فانتاه فانه
يعيدها اذا قرع في صلوته في قول الشافعي وفي قول محمد
واي عبادته يصليها اذا طلعت الشمس على وجه الفضل
وتأويت الشمس له على وجه انهما شتان له السنه اذا فاتت
عن وقتها صارت نفلا وفي قول الى حينه واي يونس
لا يعيدها وكادى عشر اربع ركعات قبل الظهر وفيها
اتفاق انه لو استغله الظهر في جماعة فانه تركها ويدخل
مع الامام في الظهر في قول الفقهاء جميعا وفي قول الى عبادته
كلاهما سواء يتركها في الفجر والظهر ويدخل في الزبطه مع

الامام

الامام والثاني عشر ركعتان بعد الظهر والثالث عشر
ركعتان بعد المغرب والرابع عشر ركعتان بعد العشاء قال
ولا بأس بان لا يفعل هذه السنن في الغرض قبل الصلوة
ولا بعدها فله ركعتي الفجر والركعتان بعد المغرب لانه
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدع ذلك
في سفر ولا حضر قال وكذلك التوراة يسجد فيها وعن ابن
عمر انه قال صليت مع رسول الله عم واي بكر وعمر وعثمان
في السفر فلم يصلوا قبلها ولا بعدها واي في غير صلوة ركعتان
وسنن ركعات في كتاب الجليلي واما صلوة الفضائل فهي على
عشر اوجه احدها ان يصليها فانه يركع ويسجد في جوارف
تنقيا وفيها من الفضائل منهي والثاني ان يصليها
قاعدا يركع ويسجد جازقة متفقا وفيها اتفاق ايضا
وان كان يقف على القيام لقوله عن صلوة القاعد على
الصف من صلوة القيام والثالث ان يصليها قاعدا يركع
ايما وهو يقف على الركوع والسجود فانها لا تجزئه في قول
الفقهاء ويجزئه على قول الى عبادته لقوله عن صلوة المصطحب
على الصف من صلوة القاعد والرابع صلوة المصطحب
والمتلقي وهو يقف على الفصوص فانه لا يجزئه في قول
الفقهاء ويجزئه في قول الى عبادته له نهائيتا واجبة
فيصلها كما اراد وجه واحده والخامس صلوة اراك في
السفر سوى التوراة والغرض فانها تجزئه في قولهم جميعا

والسادس صلوة الركب في الحضر فانه لا يجوز قول الفقهيا
 ويجوز عند ابي عبد الله والثامن من صلوة العبدان و صلوة
 العبدان كل نفل لانه لا يكون في الصلوة كلها نفل لانه لا يكون
 في العبدان كلها نفل لانه لا يكون في الصلوة في بعضه
 ولا سنة ويكون منهم نافله وقال ويكلف منهم ثلثة
 اشياء قبل البلوغ الصوم والصلوة والتفرد في النوم
 واما الصلوة فانهم يؤمرون بها لسبع سنين ويقرنون
 عليها العشر واما الصوم فيؤمرون به لعشر ويقرنون
 عليه لثني عشر واما التفرد في النوم فانهم يميزون بين
 الغلمان والكهارل بين الالباء والامهات وبشهم است
 وذلك لان رسول الله غم تزوج عاتيه وهي بنت شيبان
 وبن بها تسع وخمسة عشر سنة حرت عليهم الاطالة قال
 وعلم انه بلوغ الغلام ثلثة اشياء نزول المني والاحتلام
 وخمسة عشر سنة وعلم انه بلوغ الجارية خمسة اشياء الاحتلام
 ونزول المني والحيض وكبل وخمسة عشر سنة ويؤفد
 بالحكم ثلثة اشياء ثمانية عشر سنة على الاستحباب والناسح الطلوع
 في جماعة فانه النافله لا تجوز في جماعة عند الفقهاء
 وتجوز عند ابي عبد الله وهو قول الفضائل ابن مرام ويقع
 قياسها على الفريضة ولكنه والعاشرة صلوة الليل والنهار
 فان صلوة الليل سني سني و صلوة النهار رابعة اربع
 وقال بعض الفقهاء صلوة الليل سني سني لانه سني الليل سني

سني

سني و صلوة النهار سني واربع وطول القيام في الليل افضل
 وكثير الركوع والسجود في النهار افضل وانه اعلم
 اعلم ان كتاب الحيات يزيد على عشر مائة احدى مائة
 المربض والثاني سبعة المفضل والثالث سبعة الغل والرابع
 سبعة كسوط والخامس سبعة التكفين والسادس سبعة حمل
 الحيات والبايع سبعة الصلوة على الميت والثاني سبعة
 الدفن والثاني سبعة ما يضيء بالقبور والعاشرة سبعة التعزية
 فاما الغرض فان امرين اذ امر من فعله ان يوصى الوصية
 عا وحيثي فريضة وفيه قال الفريضة على وحيثي احدى
 حقوق الله تعالى والثاني لاجل حقوق الناس فاما
 حقوق الناس فمن راس المال متقفا واما حقوق الله تعالى
 فمن الثلث في قول الفقهاء و ابي عبد الله وعند اهل الحديث
 فاما راس المال واما الفضة فعلى وحيثي احدى
 المال والثاني في التقوى فاما الذي في المال فعلى
 وحيثي احدى في المال انه ان كان في المال قلة وحيثي
 الورثة كثره قاله فضل ان لا يوصى بشئ من الثلث لانه
 النبي عزم قال ان يدع احدكم ولوارثه عشاء خزانة
 يتلفف الناس وان كان في الورثة قلة وفي المال كثره
 فله ان يوصى الى الثلث والباقي ان يجعل نصيب الوصي
 لاقرابه الذين لا يؤمنون منه فاما الذي في التقوى فانه
 عا وحيثي احدى في التقوى والترغيب على طاعة

الله وطلب الجنة والثاني في الترهيب والتخويف عن بعضه
الله تعالى ونار هذه وصية الله تعالى وعاب ووصيه
انبياءه واوليائه وعباب الصالحين واما الحضور فهو
يبلغ العبد الى النزوع وازي الى خروج من الدنيا فان
عنه حذر ان يضع به عثره شيئا احدها ان يوجهه
الى الفطنة اما على فقائه واما على يمنه والثاني يد اعطاه
والثالث ان يفيض عينيه والرابع ان يقرأ عند راسه
سورة يس والخامس ان يحضر بشي في الطب والحدس
ان يلقنه الله الاله الله والسابع ان يشد ليله بستره
والثامن ان يخرج النساء من عند اجفائه والنفاس في حب
والناسع ان يضع سيفاً على لظنه لئلا يتفح والعاشر
ان يقرأ عند القرائ الى ان يرفع للفعل واما
الفعل فانه كالفعل في الجنبه بعينه الا في حمله واحده
عند الفقه وهو ان له مضطربة ولا استباق في
عمل الميت وهما في عمل الجنبه واجتبان وعند الجنب
عبد الله عمل الميت يوافق الفعل من الجنبه الا في ثلث
حصال احدها ان المضطربة والاستباق سنويان
في الجنبه وغير سنويين في عمل الميت والثانية ان
الميت يستجيب على فعله بدينه والثالث ان الميت
يفعل ببلية مائة بكل ما نلت مرات له لكل مرة حكما
كالحكم في الجنبه واما القود في عدد مرات عمل الميت

الربعة

الربعة في قول عاكف له حمله واما بفعل حتى تنقضي وفي
قول الثاني بفعل ثلاثا واوله في او نحو وفي قول ابي
عبد الله بفعل ثلث مائة ثلث مرات فاما الفعل الا في
فاد القوامع والثاني فاد السداد او ما يقوم مقام السداد
مثل الحوض والطيب ونحوهما والثالث بما اذا فاد او ما
يقوم مقام الا فاد من الطيب قاك والناس كل الفعل
على صفين منف بفعل وصف له بفعل فاما الصف
الذي لا يفعل فيه سبعة اضاف احدها المرأة يموت
بين الرجال فان الرجال يتمونها ويحجز الرجل ان يفعل
امراته في قول ابي عبد الله وكفى وكن ذلك كيد لا منه
كان ان عليا غسل فاطمة رضي الله عنها وله يحجزه عند الفقهاء
له انه يحجزه ان يتزوج باختها واربعها سواها واذ كان
يتزوج باختها واربع سواها فانه لا يفعل في قول ابي عبد الله
والثاني رجل يموت بين النساء فان النساء يحجزن
المرأة ان تفعل زوجهما في قول الفقهاء وفي قول ابي عبد الله
لا يحجزه لم الولدان تفعل سيدها في قول الفقهاء زعموا انها
في عقد من الوطى لا من النكاح وفي قول ابي عبد الله يحجز
لهن عند الكوفة الحرم وهي اربعة اشهر وعشرا وثلث
الحنثي المشكل امرأة يموت بين الناس فانه يجمع ولا
يفعل الرجال وله النساء والاربعة صاب كحدرك
والقروم الذي لا يقدر على عمله فانه يتييم ونحوها

النفاء وهو على ثلثة اوج احدها ولد في نفيه وولد في
غيره وهو الذي يولد من امه حيا فانه لو حب عشرين
الاهل من ثلثة في امه وسبعة في نفيه واما التي في امه بقية
امه ام ولد ونفس امه به نفاء وتخرج الام به من
العدو واما التي في نفيه فانه يرت ويورث في تحت ولعل
ويكفن ويصل عليه ويدفن والثاني ولد في غير ولد
ولد في نفيه وهو الذي يولد من امه ميتا بتي اعضائه
فانه لو حب ستة اشياء من الاهل من ثلثة في نفيه وثلثة
في امه فاما التي فاذا كثرناها في الاولى واما التي في نفيه
فانه يغسل ويكفن ويدفن قال بعض الفقهاء لا يغسل
والثالث لا ولد في نفيه ولا ولد في غيره وهو الذي
يخط من امه مضغة لم يتبين شيء من اعضائه فان
رأت المرأة الدم ثلثة ايام او فوقها الى عشرين ايام
فانها حيوان وان رأت دون ذلك وفوق العشر فانها
استحاضة والسادس مسلم وكافرها تاتي الكفار ولا
يعرفونه لا يغسل واحد منهم او لكن يغسلون عليها ويغسلون
بنك الصلوة على المسلم وحده واذا مات مسلم وكافر
بنى المسلمين فانهم يغسلون اذا لم يعرفوا الكافر يغسلون
عليها جميعا واباع الشهيد لا يغسل والشهيد على
وجبه احدهما يغسل والاخر لا يغسل فاما الشهيد
الذي يغسل فانهم اتنا عن صفات المجوسي طهارا المظلم

والنفاء

والنفاء والمطوى والمطوى والغريق والمهدوم والمغروق
المرتدي واللدنغ والمربع والذي تقتله القولنج والغريب
اذا كان في سبل لغيره واما الذي لا يغسل فانهم عشرين اضاف
اصدع الذي قتل في حرب الكفار بالسلاح والثاني الذي قتل
في حرب الكفار بغير سلاح والثالث الذي قتل في حرب
الخوانسج بالسلاح والرابع الذي قتل في حرب الخوانسج بغير
السلاح والخامس الذي قتل بالقطاع بالسلاح والسادس
الذي قتل بالقطاع بغير سلاح والسابع الذي قتل بظلمة
بالليل بالسلاح والثامن الذي قتل بظلمة بالليل بغير
السلاح والتاسع الذي قتل بظلمة بالنهار بغير السلاح
والعاشر الذي قتل بظلمة بالنهار بالسلاح وقال بعض الفقهاء
انه يغسل ويعمل الشهيد اذا كان فيه خصله من هذه الخصال
الثمانية احدها اذا دفع من المعركة ثم مات على ايدي اعداء
واكل او شرب او باع او اشترى او طلق او كحل او بلى على
مكة نصف يوم ثم مات ولو اوصي ثم مات فانه لا يغسل
قال ولو سنى غسل الميت حتى صلوا عليه فانه يغسل وتعاد
الصلوة عليه واذا سنى عليه حتى دفن فان ذكر قبل ان
يسوى عليه اللبى فانه يخرج ويعمل وتعاد الصلوة عليه
وان ذكر بعد ما سوى عليه اللبى فانه ترك ولا يخرج فاذا
دفنوا ونوا الصلوة عليه صلى على قبره الى ثلثة ايام
ولا يخرج منه لان البني غم صلى على قبر المرأة التي دفنوها

بالليل واما الخنوط فانه منقوش ويجوز ذلك من كل طيب لا
 الزعفران والورس لان فيه مالون الصفرة وافضل الخنوط
 اذا كان من مسك او كافور عند الفقهاء وابي عبد الله
 وعند اهل الحديث لا يجوز المسك والخنوط والخنوط على
 ستة اوجه احدها ان يجعل في اذن الكفانه وهو الزبرق
 والثاني ان يجعل على ما جده وهو المسك والياقوت
 والغالية ونحوها والحاد ثمانية مواضع والانهف
 والبيان والركبان والرجلان اللذين يقع عليهما
 السجدة والثالث تخم الكفانه ونحوها وهو القود والمعين
 ونحوها والخنوط من راس المال اذا كان خنوط مثله
 وكذلك الماء اذا اصبغ الى شرايه اذا كان يباع بعم
 الناجية واما التكفين فان الكفن من راس المال وهو
 فريضة وهو مقدم على الدين وكفن الرجل ثلثة اوثاب
 ازار وميتن ولفافه وكفن المرأة خمسة اوثاب ازار
 وميتن ولفافه ومقنعة تلف في راسها ووجهها وحرقه
 تربط بها الكفانه الخارج وفي قول الفقهاء وابي عبد الله
 وسفيان والشافعي تلف غيرها جليها من داخل الكفن
 وتلفن بقول النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال للنسوة اعزهن
 وقالوا ان العار ما يلي احد وقالت الفقهاء بل العار
 العلامة على ظاهرها التي وفي قول زفر وعبد الله لا فضل
 ان يكون كفن الرجل ثلثة لفايف وكذلك المرأة قال

ولو كفن

ولو كفن الميت في ثوب واحد بوارى جده كله جاز قال ولا
 يغطي الراس المحرم ولا وجهه في قوله ابي عبد الله وانما يغطي
 في قول الفقهاء جميعا واما حمل الجنان والشيء بها فانها على
 حية اوجه احدها ان يسي بالجنان فينقى لسان يسي رتا
 فوق البطن ودون الخب شيان الميتين والثاني
 لمن يسيها ينبغي ان يسي خلفها لان الجنان متبوعة ليست
 بتابعة ولو تقدم بها احد لكثرة الزحام ومضائق الطريق
 جاز وانما لمن ياخذ الجنان فينقى ان ياخذها بالثوب
 الاربع لان السنة فيها كذلك ويبدأ بيمين الميت فاخذ
 عن منكبيه الايمن من مقدمه الى مؤخره ثم يعطف من خلفه
 الى اليسار الميت المقدم وهو يمين الجنان فاخذها على
 منكبيه الايسر الى مؤخر السرير فاذا فعل ذلك فقد قصت
 ما هو السنة والرابع لم يدرى الجنان فان كان من رايه اتباعها
 يقوم لها وان لم يكن فلا يقوم لها والخامس لمن تقدمها او
 تأخرها ان لا تعقبه قامة حتى يوضع الجنان على الارض
 لانه لعل الجنان تحتاج الى تحمل والاخذ واما الصلوة على
 الجنان فانها على سبعة اوجه احدها كيفية قيام القوم
 على الجنان والثاني كيفية قيام الامام على الجنان والثالث
 كيفية وضع الجنان على الارض والرابع كيفية الجنان والكل
 من اوجه الصلوة على الجنان والسادس هل يجوز اعادة
 الصلوة على الحقيقة ام لا واما القوم اذا قاموا على

التكفينات على

الجنان فيبغي ان يقوموا ثلثة صفوف وان قتلوا ن ذلك
 افضل وقدرها ثلثة الاثار بذلك وان قاموا بخلاف ذلك
 جاز واما قيام الامام فان الامام يقوم عند صدر الميمنة
 لا من معبر القلب والقلب ملك فحد ولا ان الصدر
 قطب الانسان وسائر البدن اطراف وله القلب معبر
 المعرفة وشيئا لها وروى عن ابي يوسف انه قال يقوم عند
 الراس وقال ان بعض الفقهاء يقوم عند وسط الرجل
 وصدرا المرأة ويصح ان يكون بين الامام وبين الجنان
 فرجة واما وضع الجنان على الارض فاذا زادت على واحد
 فانه على وجهين احدهما اذا اجتمعت الجنان فكيف
 بوضع والثاني اذا تلبت الجنان بعضها على اثر بعض
 فاما اذا اجتمعت الجنان فانه تقدم سبعا على سبع الى
 الامام احدها الرجال على النساء والرجال على الصبيان
 والنساء على الخواري والحرار على العبد والعقول على الغيا
 والسيوف على النسا والعلماء على الجهال وكذلك يوضع
 في القبور اذا وضع اكثر من واحد واما الجنان اذا تلبت
 فان فيها ثلثة اقوال في قول الفقهاء ان وصف الجنان
 وكبر الامام عليها تكبير او تكبيرين ثم يحى باخرى فان الامام
 يتم على الاولى اربع تكبيرات ويسلم ثم يتناول الصلوة
 على الاخرى وكذلك فيما وراء ذلك ولا يجوز غير ذلك لانه
 يوجب ان يكون تكبير واحد افتتاح من جهته وغايه

افتتاح

افتتاح من جهته وفي قول السجى يجوز ما لم تزد الجنان
 الاولى على سبع تكبيرات وهي تكون في اربع جنابا وبها اخذ
 اسحق بن رصويه وفي قول ابي عبد الله يجوز الى سبع جنابا
 وقد روي في الآثار ان النبي عزم صلى على قتلى احد
 سبعا سبعا وايضا لا سباع فصايع في اشياء واما
 التكبيرات على الجنان فانه على اربعة او خمسة او ستة
 العدد قال ابن ابي ليلى يكبر حوا في قول ابي حنيفة وضجابه
 وماك قال في رواية عبد الله بن بكير اربعة والثاني من
 ادرك الامام وقد كبر بعض التكبير قال ابو حنيفة ومحمد
 له يكبر حتى يكبر الامام وقال ابو يوسف وابو عبد الله بل
 يكبر اذا ادرك الامام فاذا فرغ الامام قضا ما فانه مع
 الامام في القولين جميعا اتباعا والثالث ان الامام اذا زاد
 على اربع تكبيرات انقطع من خلفه ام لا قال ابو حنيفة ومحمد
 وسفيان يقطع المؤتم ولا يتابعه في هذا وقال يحيى
 بن صالح ارحى بل يكبر ولا يقطع وقال ابو يوسف
 وابو عبد الله بل يكبر مع الامام والرابع في رفع اليدين
 عند التكبير وفي قول ابي حنيفة واصحابه وسفيان
 وابو عبد الله لا يرفع الا عند التكبير الاولى واما في اولي
 بالطلاق على الجنان في قول ابي حنيفة المؤتم الاولى فان
 لم يكن فاما لم يكن فان لم يكن فاولي واولى الاوليا
 اله بول قول ابو يوسف ومحمد وثالث في واي عبد الله

الولي اولى من الوالي والولي الاوليا الالب ثم الجد اب
 الالب ثم الاب ثم ابن الاب ثم من عمل ثم الاله الى اخر العباد
 واما في الصلوة على المرأة فنقول الفقهاء الالب اولى
 بالصلوة من الزوج وفي قول ابي حنيفة واصحابه لا يجوز
 الاعادة عليها ولا صلوة على الجنان اذا رقت وفي قول
 مالك وابي عبيدة تقاد عليها لان رسول الله صلى
 على قتلى احد وعلى حمزة سبعين مرة بعد كل واحد منهم
 واما الصلوة على الجنان فهي صلوة على الحقيقة ام لا
 فان في قول ابي حنيفة واصحابه في دعاء على كتيبة
 وليت صلوة له لا قراءة فيها ولا ركوع ولا سجود
 وفي قول ابي عبيدة هي صلوة على حقيقة لغيره على
 فيها لا جل التكرار والتبسم واستقبال القبلة وتقديم
 الامام واصطفاف القوم خلفه والطهارة والامساك
 من الكلام ومتابعة الامام ورفع اليدين عند التكبير
 المولي ومعارف الناس اياها بالصلوة واوكده ذلك
 كله قوله تعالى ولا يصل على احد منهم مات ابدا ولو ضحك
 فيها احد حتى تمته فان في قول الفقهاء لا يفد وضوءه
 ولكن بعينها وفي قول ابي عبيدة يفد وضوءه بقا
 ولو ان رجلا خلفه لم يصل على الجنان فانه
 لا يجت عند الفقهاء في قول ابي عبيدة بحث وايضا
 قالوا لو ان امرأة قامت فيها بجنب رجله فقد الصلوة

على الرجل على اهلهم واما الدفن فهو على ثلثة اوجه اوجه
 البحر والثاني في البر والثالث في القبر فاما في البر فانهم
 يلقون الميت ويحيطونه ويصلون عليه ثم يسيرون في
 الماء واما في البر اذا مات احد فانهم يفعلون به ما يفعلون
 باليت ثم يجمعون عليه الحجر والرجل ان امكنهم وان لم يمكنهم
 عليه خطا وتركونه واما القبر فالمسئ فيه حنة فقال
 والمكروه فيه عشر فقال واحوال الميت فيه على ستة
 اوجه اما المسئ فاولها ان يحفر القبر الى مبلغ السرة
 والثاني ان يحفر لها والثالث ان يحفر للمعدن القبلة
 وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اني اجد لنا ولشقي
 للبرق والرابع لا يتراد على التراب الذي يخرج منه النحاس
 ان يسم القبر ولو اجد في الحباب لا حرجا ولو كان المني
 ضيقا الحد وافية حدين فاسعين فيوضع في كل حد
 ثلثة من الاموات جاز واما المكروه فاولها ان يرفع القبر
 والثاني ان يطحن والثالث ان يحصر والرابع ان ينقش
 عليه والخامس ان يكتب عليه اسم صاحبه والسادس ان يجعل فيه
 علامة والسابع ان يبنى عليه بناء والثامن ان يبنى عليه
 مسجد والتاسع ان يضع في القبر ان يجعل فيه الاجر
 لا احابه النار اليه ولا من الرزبه ولا نه يوضع لا جل
 البقا والحبث يوضع للبلا واما احوال الميت على ستة
 اوجه اوجهها وضع الجنان على القبر فانه يوضع في تلقاء

القنبله في قول الفقهاء والى عبد الله وعند اهل الحديث بوضع نحو
 رأس البقرة والثاني او قال الميت في القبر فانه يدخل في
 قبل القنبله باربعه من الرجال او ثلثه في قول الفقهاء والى عبد
 الله وعند اهل الحديث بيل سبيله قبل رأس البقرة وان ستر
 محلقة عند اذ قال المرأة في البقرة والثالث اصحاب الميت
 في القبر فانه يوضع في القبر على شقه اليمين ووجه الى القنبله
 ويضع عنه كل ما عقه عليه والرابع ان يسند الخمد عليه
 باليد واليمين والخامس ان يمال التراب عليه باليد ثم بالماء
 والسادس ان يرش البقر بعد ما فرغ من اصاله التراب عليه
 وهو تمام الدفن واما التعزيب فانها سنة وهي مرة واحدة
 فاذا فعل ذلك فقد ادى الواجب ويكره ان يقوم الرجل على
 رأس البقرة حتى يغرق ولكن في الطريق اذا رجع في التراب وسحب
 ان يجعل شئ من الطعام لا وليا الميت ويعتبه به السهم
 لانهم قد تخلوا عن ذلك اعلم ان دم المرأة
 على سبعة اوجه احرها دم الحيض وهو من ثلثة ايام
 الى عشرة ايام بين طهرين صحيحين والطهر الصحيح عشرة ايام
 وليلة والثاني دم النفاس وهما دمان صحيحان والثالث
 دم صغير دون سبع سنين والرابع دم الكبر فوق سبع
 سنين وحدث الكبر جنون سنة في قول الى عبد الله وهو قول
 عائشه وفي قول عطاء بن رباح وحنوف وفي قول الصنفاء
 ستون سنة والخامس دم الحامل والسادس دم المرأة تراه دون

ثلثة

ثلثة ايام في ايام حيضها ثم لا يعود دون العشر والسادس
 دم المرأة تراه فوق عشرة ايام من ايام حيضها وهذه المرأة
 الحقة كلها دم الا ستحاضه واما الحيض وهو النزاء في
 قول الى حنيفة واصحابه وفي قول الى عبد الله وفي قول
 الشافعي القراء الطهر فالقراء واحد والقراء جماعة والقراء
 جميع الجميع كقرب وقلوب قال وفي اقل الحيض واكثره اختلاف
 فنقول عبد الله واسحق بن راهويه لا مقدار للحيض ولا
 للطهر اعاد ذلك على قدر ما يجزئ المرأة وهي قول الشافعي
 اقل الحيض لوم وبللة واكثره خمسة ايام وبليلة وفي قول
 الى يوسف اقل الحيض يومان وثلثا يوم وليا لها واكثره
 عشر ايام وليا لها وفي قول الى حنيفة ومحمد والى عبد الله
 اقل الحيض ثلثة ايام وليا لها واكثره عشرة ايام وليا لها
 قال والوان كحيض حمة الدم والصفرة والحجم والحض
 والكدر في قول الى عبد الله والى حنيفة ومحمد وفي قول
 الى يوسف الكدر ليس بحيض اذا بقيت الدم وهي حيض
 اذا تآخرت قال ويمنع المرأة عن كحيض حمة ابياء احرها
 الحمل في قول الى حنيفة واصحابه والى عبد الله وفي قول الى حنيفة
 وماك لا يمنع والحض والثاني الصفرة دون سبع سنين
 والثالث الكبر والرابع الرض والخامس الرضا قال واكثر
 هذه السنة الا خبره مختلفات قال والحيض على وجهين عروق
 ونامة في قول الى عبد الله وفي قول الى حنيفة واصحابه السادس

بحض واما الحيض المعروف ما بين الثلث الى العشرة فمما
 امره لنقصه والنادر ان ترى يوما ما ثم ينقطع عشرة ايام
 واكثر ثم ترى يوما ثم ينقطع عشرة ايام او اكثر فاسميت به
 عادة لا يتجدد غير ذلك فهذا حيض على النادر ولها حكم نفسها
 في نفسها لا يشاركها فيه غيرها فمن العادة لها بذلك وفاق
 واذا ابتدأت المرأة بالدم وصلها بحض ولم تكن حاض
 قبل ذلك فانهما نذع الصلوة وان رأت يوما او يومين
 ثم انقطع فانها تقضي باليسير ولا تتردد على التردد فان
 عاد الدم بعد يوم او يومين ثم انقطع فانها تنزع الصلوة
 وان انقطع الدم وذلك بعد مضي ثلثة ايام من اول
 مارات الدم فانها تقتل وتقلي فان لم بعد الدم
 اخرتها وان عاد في العشرة مكرت الصلوة ايضا فان عاد
 في الشهر الثاني رأت كرات في الشهر الاول وحصل
 ينقطع كما ينقطع في الشهر الاول لم يلتفت الى ذلك
 الا لقطاع وترك الصلوة حتى ياتي على لياليها التي صار
 حيضا لها في الشهر الاول وان انقطع ولم بعد حتى حوت
 العشرة ققت ما تركت من الصلوة بعد الا لقطاع فاك
 ولو ان امرأة حيضت ايام في كل شهر معروف
 ذلك فزادت ودفعه يوما او يومين او ثلثة او اربعة او
 خمسة فانها نذع الصلوة من قبله لا لقطاع فان تبادى بعد
 العشرة فانها تقتل وتقلي ما تركت من الصلوة بعد

حيض

الحنة ايام ولو ان امرأة لها فترة معروف خمسة ايام في كل
 شهر فزادت يوما مرة او نقتت يوما مرة فلما كان الشهر
 الثاني رأت الدم في ايامها وتبادى بها فان حيضها ما رأت
 في الدفعة الا في شهر وان لم يكن ذلك غير ان حيضها تقدم بموسم
 او ثلثة ايام او بخمسة ايام او يتقدم ولكنه تاحر عن ايام
 بمثل ذلك ثم استمر بها فان حيضها من اول مارات الدم
 مثل ايامها وطرحها مثل طررها المعروف قال واذا كانت
 المرأة لها عادتان في الحيض قد عرفت ما هي بحيض مرفق
 خمسة ايام ومرة ستة ايام تجزى عما ذلك اذا تم استحيض
 فاستمر دما محيضا وطرحها على ما عرفت من العاديات
 واما دم النفاس فان في اقلها واكثرها اختلاف فقل قول
 الى حيضه اقل النفاس خمسة وعشرون يوما وفي قول الى
 يوسف احد عشر يوما وفي قول محمد الى عديسه اقل ما يكون
 واكثره في قول الى حيضه والى يوسف ومحمد والى عديسه اربعة
 يوما وفي قول الى في سنون يوما وقاد اكثر النفاس
 اربعة اربع اقل الطهر ولا يجمع الحيض والنفاس في اربعين
 يوما وفي قول الى حيضه والى عديسه وفي قول الى يوسف
 ومحمد يجمع ذلك وذلك ان النفاس اذا رأت الطهر الحنة
 عشر يوما بعد مارات دم النفاس ثم رأت الدم قبل الاربعين
 فان ذلك دم الحيض في قولهما قال واذا ولدت المرأة
 ولبن في بطن واحد واكثر فان النفاس في الولد الا حنة

قول زفر ومحمد وای عبدالله وای قول ای حنیفه وای یوسف
یکون فی الولد الهی واما العده تنقضي بالولد الثاني فی
قولهم جميعا وقال واذ طرقت المرأة فزجرها فزوجهما
ان یب من ائمتنا او لم تغسل؟ قول عطاء بن رباح
و؟ قول ای حنیفه وای یوسف ومحمد و مالک واثافي
لا یبصر حتى تغسل او ینصب وقت الطلوع او لم ینصب
قال ولو طرقت ولم تجد ماء فیممت فانما لا تحل لزوجهما
بالنیم حتى تغسل او ینصب وقت الطلوع؟ قول ای؟
وای یوسف و؟ قول محمد وزفر وای عبدالله کلهم بالتیمم
قال ولم یجل من امراته وهي حیض او نفاس ما فوق الفزار
فی قول ای حنیفه و؟ قول اصحابه ما سوى کماح ولو
ان رجلا جامع امراته وهي حیض فی قول ای حنیفه واصحابه
و مالک واثافي یستغفر له ولا شی علیه و؟ قول لعمرو
بن حنبل یقصد قبه ینار او یصف دینار وهو محبی
ذلك وای قول اسحق بن راهویه ان کان الدم غلیظا
فدینار وان کان فی صفر یصف دینار وای قول
ای عبدالله ان کان فی الدم فدینار وان کان یصف نقطه
الدم قبل ان یغسل یصف دینار اذا علم ان ذلك حرام
وان لم یعلم فلیس علیه شی الا التوبه قال والحائض
والنفاس یقضان العوم ولا یقضیان الطلوع قال
ولا یجامع الرجل امراته الا فی الزوج اذا كانت طاهره وكنهک

لا یزور

لا یزول عنها الا برضاها وله من ائمتنا ما شاء من ذلك وای
كانت الا قد یفقد فلا یزول الا برضا سیدها قال ومثي
قالت المرأة والحاجه انی حیض فغلبه ان یتزکها ومثي قالت
انی طاهره فزیرها ان شاء لقول النبی عزم ان فی الیام ان
توأم المرأة علی زوجها وامام المیز ودم الکبیر ودم
الحامل والدم الذی تراه المرأة ثم یقطع قبل ثلثه ایام والدم
الذی تراه المرأة ثم یقطع قبل ثلثه ایام فوق عشره ایام
فکلها دم استحاضه ولا استحاضه علی عشره او حده
احدها الحامل ترى الدم فی حملها فانما استحاضه ولا
یجتمع الحیض مع کل؟ قول ای حنیفه واصحابه وای عبدالله
الثبته وهي تنوضا لوقت الطلوع ونظری فی قول
مالک واثافي یجتمع الحیض مع کل الثبته وتنوضا
المستحاضه لکل طلوع والثابته المیز التي لا یفقد مثلها
ترى الدم فان ذلك الدم غلیظ لا حکم لها وان كانت مثلها
یحیی واستمر ذلك الدم فلها عشره ایام من اول ما رأت حیض
وعشره وینا بعد ذلك ظهر ویضی علی ذلك فی قول ای عبدالله
واسحق بن راهویه تجلس ایام ناسا فان لم یعرف ذلك
جلت سبعة ایام ونظری ثلثه وعشره یوما وکان هذا
داها؟ کل شهر فی قول اثافي تدع الطلوع عشره
یوما فاذا زادت فقت طلوع اربعه عشره یوما والثابته ان
یبلغ المرأة الباس ویدف عنها عانة لیس ثم استیضی

من على يكون فترى حمى او صفرة او كسرة او خضرة
لا ترى فيها ان اراد الدم فبذلك استحاضة تقلى بالوضوء
ابدا حتى ينقطع ذلك والرابع ان يكون للمرأة حيض
في كل شهر ويحتمل اياما معروفة فحمى ايام او ستة
ايام او ما بين الثلث الى العشرة ثم استحاضة وينفصل
دم الحيض من دم الاستحاضة في كل شهر ويحتمل مرة واحدة
فتعرفه بعلامته من بان ذلك الدم فبذلك تثبت تلك الايام
التي فيها ان اراد الحيض ثم تغسل ويصلي سائر الايام التي
هي الا استحاضة والخامس ان يكون للمرأة قروول شهر
ويحتمل حمى ايام او ستة ايام او ما بين الثلث الى العشرة
فاستحيضت واستمرت دمها ولا يتغير دم الحيض من
دم الاستحاضة وليس لها في ايام الحيض علامة تعرفها من
بين سائر الدم فبذلك يدرج عدد ايامها التي كانت لها
معروفة في كل شهر فتدعي في من الطلوع ثم تغسل
فتصلي الى قبلها من الشهر الثاني والسادس امره كانت
تختلف ايام صغيرها عليها ثم استحيضت فان انفصل
دم الحيض من دم الاستحاضة عملت على ذلك وان لم ينفصل
عملت اكثر ما كان لها من الحيض في قول اي عبدا في قول
الفقهاء على اقل ما كان لها من الحيض وان كانت ايام طهرها
تختلف عليها عملت على اقل ما كان لها من ذلك وان
كانت المرأة تعتد فانها تقبل على اكثر ما كان لها من الحيض
متفقا

متفقا والسابع امره ترى الدم يوما او يومين ثم ينقطع
ولا يعود الى عشرة ايام فانها استحاضة والثامن امره
ترى الدم اكثر من ايام حيضها حتى جاوزت العشرة فان
ذلك دم الاستحاضة فان انقطعت دون العشرة او
على العشرة فانها حيض والثامن امره سبت ايامها
الحيض والايام في الطهر او سبت كل ما عملت على غالب
ما يراها فان لم يكن لها راي عملت في الحيض على عشرة
ايام من الطهر على حمى عشرة يوما في قول اي عبدا وهو قول
سفيان الثوري وفي قول الفقهاء السبيان على ثلثة
اوجه احدها امرأة طالت بالا استحاضة فسبت ايام
حيضها واياها طهرها والموضع الذي تحيض فيه ولا يجزى
لها راي في ذلك فانها تؤمر ان تغسل عند وقت
كل صلوة وتغسل ويصوم كل شهر رمضان ثم تعتد بعد
رمضان ولبعد يوم الفطر عشرة من قوا ولا يفرق رايها في قولها
لانه ان قررها لعلها حايض فيكون هذا دارها وحاطها
حتى يغفر الله عنها والوجه الثاني امره طالت رايها
الطهر فسبت طهرها وشهرها وسبت ايامها طهرها
فاستحيضت وسبت ايام حيضها واياها طهرها والموضع
الذي كانت تحيض فيه فانها تؤمر ان تغسل عن الصلوة
ثلثة ايام ثم تغسل سبعة ايام عند وقت كل صلوة
ثم تغسل ثمانية ايام كل صلوة بوضوء هي تسبغت فيها

بالطهر ثم صلى ثلثة كل صلوة بوضوء وهي ساكنة ثم بعد
ذلك تغسل عند وقت كل صلوة وتصل حتى يخرج الله
عنها والوجه الثالث ان قطع دمه وكانت طاهرة اياما
ثم طهرها الدم ولا تدرى اثم طهرها حتى يخرجها ام لا
فانها تقوم ان تغسل ثلثة ايام كل صلوة بوضوء وهي
ساكنة ثم بعد ذلك تغسل عند وقت كل صلوة حتى
يخرج الله عنها والعائس النساء اذا استحضت
في نفاسها ثم ان استحاضتها على اربعة اوجه احدها ان
ان يكون نفاسها وطهرها وحضرها مع وفدها فتغسل على
ما عرفت منها والثاني ان يكون كلها محمول لما فانها تغسل
على ان نفاسها اربعون يوما وطهرها عشرة نوا
وحضرها عشرة ايام والثالث ان يكون نفاسها مع وفدها
فيها وحضرها وطهرها محمول لها هذه كالتاسعة فافضل
بالنفاس على عادتها التي عرفتها ثم تاخذ طهرها عشر
يوما ثم تاخذ حضرها عشرة ايام والرابع ان يكون
نفاسها محمول وطهرها وحضرها مع وفدها فاذا خد بالنفاس
على اربعين يوما وفي الحضر والطهر على ما عرفت وبالله
التوفيق اعلم ان الصوم هو
ترك الطعام والشراب وجماع مع وجود النية
ولا يصح الصوم الا بالنية والصوم على نوعين
صوم عين وصوم دين فاما صوم العين على ثلثة اوجه

والدين

والدين على ثلثة اوجه اما العين لوجهها صوم رمضان
والثاني صوم النوافل والثالث الصوم المعين وهو ان
ينذر ان يصوم كل جمعة او كل جنبس او نحو واما الدين احدها
قضاء شهر رمضان والثاني صوم الكفارات والثالث
النذر الذي هو غير معي وهو ان ينذر على ان يصوم
شهر او عشرة ايام او نحوها ولم يبين قايما الصوم الذي
فانه لا يجوز الا ان ينويه بالليل متفقا ولو نواه بالليل
لا يصح واما صوم العتق فكذلك لا يجوز الا ان ينويه
في الليل قول مالك والثاني في وجوبه عند اي حنيفة
واصحابه ان ينويه بالنذر قبل الزوال ولا يجوز بعد الزوال
النية في قول اي عباد الله يجوز اذا نواه قبل الغروب
ولم يكن اقل من يوم ذلك وهو قول هذه النية في الصلوات
في الكفارات على خمسة اوجه احدها كفارات شهر
رمضان وهو ان يفطر يوما عدا بجماع من غير عذر فعليه
ان يعتيق رفته او يصوم شهرين متتابعين او يطعم
سبعمائة مسكينا اي ذلك بيا فعل في قول اي عباد الله
وهو قول مالك في قول اي حنيفة واصحابه في قول
الثاني في مرتبة ترتيب كفارة الظهار وليس فيها
تخير قال ولو انه افطر بالطعام او بالشراب ونحوهما
دون بجماع فعليه القضاء دون الكفارة في قول الثاني
في قول اي حنيفة واي عباد الله عليه الكفارة فيها كالا فله

بالجماع قال ولو انه افطر في رمضان عامدا ثم اصابه عذر
في يومه من مرض او غير ما ابا ج اسه تغلب به الافطار فان
الكفارة تفت عنه وليس عليه الا القضاء في قول
اي حنيفة واصحابه ولا تفت عنه الكفارة في قول
التابعي والحسن بن صالح واي عبادة قالوا ولو انه عزم
على الافطار من الليل ثم اكل من الغدا او جامع فعليه
الكفارة في قول ابن ابي شيبة وفي قول محمد بن ابي يوسف ان
اكل قبل الزوال فعليه الكفارة وان اكل بعد الزوال
فلا كفارة عليه وفي قول اي حنيفة واي عبادة لا كفارة
عليه كمال والثاني كفارة قتل الخطا وهو ان يقتل احدا
مؤمنا خطا فعليه ان يعتق رقبة مؤمنة فان لم يستطع
فصوم شهرين متتابعين وان افطر يوما في غير عذر يستأنف
ولا يجزيه غير ذلك فان استطاع الاول فلا يجوز له الا امر
بعزاداء البرية الى اولياء المقتول والثالث كفارة
الظهار وهو ان يقول الرجل لامرأة انت على كذا
اي او ما اشبه ذلك فعليه ان يعتق رقبة اي رقبة
مؤمنة كانت او كافرة في قول اي حنيفة واصحابه
واي عبادة ولا يجوز في قول ابن ابي شيبة واصحابه
ان مؤمنة مثل كفارة قتل الخطا فان لم يستطع ففصم
شهرين متتابعين فان لم يستطع ففطم سنتين متتابعين
من قبل ان يمس امراته في كفارة الرقبة والصوم بحمد الاطفا

ومعنى

ومعنى الميسر الجماع والاباع كفارة البهي وهو ان يخلع
الرجل على شئ فيجث فعليه ان يعتق رقبة او يطمع عشر
مساكين او يكسوم اي ذلك فعل احراره فان لم يجد شيئا
من ذلك فعليه ان يصوم ثلثة ايام متتابعات في قول اي حنيفة
واصحابه واي عبادة ويجوز غير متتابع عند اهل الحديث
والخامس كفارة جزاء الصيد وهو ان يقتل محرم صيدا
فعليه ان يقومه والسادس استقبال يوم للاصلي واما
التشريق والاباع لوضيعة ظالم حتى لم يطق ان يصوم
من سنة التوبيع والسام اذا ضل الطريق في غفلة حتى
كل وعطش فاجهد فافطر بالسبع النكاس والعاشرة
الكبش في جميع هذه الوجوه يعطى ويبنى على صوم اذا زال
العذر في قول اي عبادة واما في قول الفقهاء ان الكافر
يعطى ويبنى على صوم اذا زال العذر في قول اي عبادة
واما في قول الفقهاء ان الكافر يعطى ويبنى على صوم الكفارة
اذا طهرت محب لانها عكسها ان تقوم شهرين متتابعين
ولا تجزى فيما بين ذلك قال ولو كان الصوم كفارة اليمين
فما كانت فانها تتنافى صومها اذا طهرت لانها تقدر ان
تقوم ثلثة ايام من غير حبس واما غير الكافر الاضاف
التسعة فانهم يستأنفون الصوم اذا ارتفعت الاعذار
في قولهم واعلم ان الصوم عا وجهين صوم مخطوطة العبد
وصوم مندوب اليه العبد فاما المخطوطة منه العبد فهو على

ثلاثة اوجه صوم نهي وصوم نهي وصوم كراهية فاما صوم
النهي فهو على وجهين صوم الحايض وصوم النكاح فلما
يخبر بها ان يصوما ابدا فاما صوم النهي على وجهين
صوم الحايض وصوم النكاح فلا يجوز لهما ان يصوما ابدا واما
صوم النهي فعلى ثلاثة اوجه الفطر وصوم الاضحية وصوم
يوم الشك فلا ينبغي ان يصوم فيه ولو صام يكون صوما
واما المكروه فعلى خمسة اوجه احدها صوم ايام التشرع
والثاني صوم الثالث صوم الحافر اذا فطر عليه والرابع
صوم الوصال الذي لا يفطر بالليل والخامس صوم الدهر
الذي لا يفطر العبيد فاما هيبام يوم الشك فلا يجوز
عند الفقهاء ولا يكرهونه وعند ابي عبد الله لا ينبغي ان
يصوم نفلا عما كل حال فاما اذا صام عن كفارة او
نذر فهو جازي بغير كراهية تنقضا واما صيام ايام التشرع
فان قول ابي عبد الله ان صامها نذر وكفارة اجرت
عنه ولا ينبغي ان يفعل ذلك واما يوم الفطر والصحى
فانه لا يصوم بها وان صامها لم يجر باعده وفاق من
لا يلزم صوم النحر وصوم يوم الفطر لا بالنذر ولا
بالطهر وهو قول ابي حنيفة وابي عبد الله والصحابة ومحمد
يلزمه بالنذر ولا يلزم بالطهر وقول ابي يوسف
يلزمه في الامرين جميعا واما المسبب فانه على ثلاثة
اوجه احدها صوم يوم عاشوراء والثاني صوم يوم

عوف والثالث صوم ايام البيض وهي ثلثة عشر واربعين
وخمس عشر من الشهر وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم عاشوراء كفارة سنة وصوم عوف كفارة سنتين
سنة ما قبله سنة مستقبله وعم النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صام
من كل سنة ثلثة ايام فكا ما صام الدهر وعليك بالعرفاء
ومن يجر لهم الا فطار في رمضان سبعة نفر فاربعة منهم اهل
القضاء وثلثة منهم اهل الكفارة فاما اهل القضاء فاحدهم
المسافر يفطره سفره اذا كان سفر طاعة او سفر حصة
وهو سفر المعينة لا يجوز ان يفطره قول ابي عبد الله والثاني
ويجوز قول ابي حنيفة واصحابه والثاني يفطره بعض اذا اضر
العيال او حتى زيادة علة اي من كان والثالث الحامل
اذا خافت على نفسها من الحمل والرابع المرضع اذا خافت على ولدها
والثاني ان يسترضع لولدها فطرا فان افطرها ولا الاربعة
ولم يجدوا في الوقت ما يقضوا فيه وما توافيهم كفارة
وان وجدوا بعض الوقت فعليه بقية ما وجدوا وان لم
يقضوا ان يكره عنهم احد كل يوم منهن في الحنطة قال
صاموا لاجلهم جازي عما قول ابي عبد الله واحمد بن حنبل والحق
بن راهويه ولا يجوز قول ابي حنيفة واصحابه والثاني
اما اهل الكفارة فاحدهم صاحب العطش الذي لا يفطر
عن الماء والثاني المحتاض الذي لا يقصر عن الطعام والثالث
الكبير واليهوس فانها ولا يفطرون ويكرهون الكلاب

من يومين في الطعام وقال ومن لا يجوز لهم ان يصوموا فضلا
الا باذن سبعة نفر اجمع المرأة لا يجوز لها ان تصوم المكنون
الا باذن زوجها اذا كان الزوج حاضرا والثاني الامه
لا تصوم تطوعا الا باذن سيدها والثالث ام الولد لا تصوم
الا باذن سيدها والرابع المذنب لا يصوم الا باذن سيده
والخامس العبد لا يصوم الا باذن سيده والسادس
الاجير لا يصوم الا باذن استاده اذا حضر صومه والسابع
الشريك لا يصوم الا باذن شريكه اذا حضر صومه كانت
شركتهما شركه الا بدين فيعملان جميعا قال ومن لا يجوز
لهم ان ياكلوا وليسوا بعايدين عنهم اضاف اجمع
المسافر اذا اكل او لم يصوم ثم اقام فانه لا ياكل بقية يومه
وليس هو بعائدين والثاني المربي اذا اكل او لم يصوم
ثم صبح فانه لا ياكل بقية يومه والثالث الحائض اذا طهر
في اول يومها فانه لا ياكل بقية اليوم والرابع النساء
اذا رأت البياض فانه لا ياكل بقية يومها والخامس
الحي اذا اذ اسم فانه لا ياكل بقية يومه والسادس الصبي
اذا ادرك فانه لا ياكل بقية يومه والسابع المجنون اذا افاق
فانه لا ياكل بقية يومه قال ولو ان كافرا اسلم في بعض
رمضان او صبي ادرك او جارية حاض فانه يصوم
ما ادركوا وليس عليهم قضاء صوم ما لم يدركوا اتفاقا
ولو ان مجنونا افاق في بعض رمضان فانه يصوم ما ادرك

ويقضى

ويقضى ما فات عنه في قول الحنفية واصحابه وفي قول ابي حنيفة
والشافعي ليس عليهم قضاء ما فات عنه قياسا على المأخوذ والصبي
والجارية والثامن الكامل اذا اكلت اول نهارها ثم امتعت على
ولدها فانه لا ياكل بقية يومها والتاسع المرضع اذا اكلت اول
يومها ثم امتعت على ولدها او استرضعت فانه لا ياكل بقية
يومها والحامل والمرضع تقضيان ما فطرما وتكفران ايضا لكل
يوم نصف صاع من بر في قول الشافعي وفي قول ابي حنيفة واصحابه
والثاني ليس عليهم الكفارة والعاشرة افطرت على ما وجبت
الشبهة ثم ارتفعت عنه الشبهة فانه لا ياكل بقية يومه فان
اكل ما اولاه والاضاف الفسوق لغيرهم الكفارة وقد ساءوا
واما اكل الشبهة فهو على عشرة اوجه احدها رجل طعن ان يومه
اخر يوم من شعبان فاكل والثاني رجل طعن ان يومه اول يوم من
شوال فاكل والثالث رجل كان اسير في احدى الكفار في دار
الحرب فاستبنت عليه التهمة فلا يعزى رمضان من غير فاكل في
شهر رمضان والرابع امرأة رأت دما في رمضان فظنت انه
حيض فافطرت ثم انقطع عنها دون ثلثة ايام والخامس رجل
سافر دون ثلثة ايام فافطر على طعن انه جائز وكارس رجل
احضن فظن ان صومه قد فسد فاكل والسادس رجل طعن
انه افطر فاكل والثامن رجل اغتاب فظن انه افطر فاكل
والعاشر رجل طعن ان سببا فظن انه افطر فاكل والعاشرة رجل
اكل بعد ما اجمع ويعلم بالصبح فظن انه افطر فاكل فان صومه

ها ولا، كليم ينفذ ويعلم القضاء دون الكفار وعليهم ان
 يتنصوا بغير نومهم عن الاكل اذا علموا ليسوا ببايعين قال
 ونه استثبت عليه التمسك فان حكمه على حصة وجه احدى ال
 بغيره شهر رمضان، فثاني ذلك الشهر شهر رمضان فيكون له
 والثاني ان يكون ذلك الشهر شهر رمضان فانه لا يجوز له ذلك
 رمضان والثالث ان يكون شهر رمضان قبل رمضان فانه يجوز
 له قضاء غير رمضان والرابع ان يصوم بدين وما كانت
 بغيره شهر رمضان ونصها من سوال فان ذلك يجوز
 ايضا فيكون نصف سوال قضاء من نصف رمضان والخامس
 ان يكون بغيره رمضان ونصها من سوال فان ذلك يجوز
 رمضان جازمه ونصف شعبان لا يجوز له قال وعنه ولا يشاء
 مكروه في الصوم احدى المعانقة بالتمتع والثاني بالاتباع
 بالتمتع والثالث الامانة بالتمتع والرابع كقبلة التمتع
 للاتباع والتمتع وفي قول بعض الفقهاء بكرة للاتباع ولا
 بكرة للتمتع والخامس النظر الى فرج المرأة والادنى حجة
 اذا خشي الضعف والبايع الضعف اذا خشي الضعف
 والناس وقولهم اذا خشي الضعف والماسع الاستسقاء
 في قول اي عبادة وفي قول اي حصة واصحابه وانما هي
 بغيره والعاشر ادخال النفس في عمل يخشى منه الضعف
 في بغيره الحادي عشر السواك في اخر الزمان الثاني عشر
 المحضنة بغير وضوء الثالث عشر المحضنة غير الاقطار الرابع

مضغ العلك والخامس عشر مضغ الطعام للحي والادنى عشر اكل
 السكر بعد ما شكر في الصبح والبايع عشر بل التوب للتمتع
 والسادس عشر النقط في الديل في قول اي عبادة والسادس عشر
 مداواة اللثة في قول اي نوح وعنه والبايع عشر و
 صب الماء على الراس عند العطش قال وما بغير الصوم يمتنع
 فضله وهي على اربعة اشياء قسم في الغم وقسم في اللانف وقسم في
 الفرج وقسم بغير مشار اليه فاما قسم الغم فهو على عشر اشياء
 احدى الكفر بالله فان العبد اذا كفر فكله لم يزل كافرا ولم
 يصم البته والثاني اذا انقضض من غير وضوء فدخل الماء
 جوفه وهو ذكر الصوم والثالث اذا انقضض في الوضوء
 فوق ثلث مرات فدخل الماء جوفه وهو ذكر الصوم والرابع
 النقي اذا رده عدا والخامس اذا ذاق شيئا فدخل منه
 شيئا في جوفه والبايع الاكل على الشربة والبايع الاكل قبل
 الليل على ظن الليل والبايع اذا اكل طيبا لا يؤكل مثله
 والبايع من اكل درقاله يؤكل مثله فان صومها بغيره في هذه
 الوجهين ويعلمها القضاء ولا كفارة عليها ولو اكل طيبا
 يؤكل مثله كطيف الارمني والبايع او اكل درقاله فاقبله في
 الكرم ونحوه فان يعلمها القضاء والكفارة واما التي في
 اللانف فهي على ثلثة اوجه احدى اذا استثنى من غير وضوء
 حتى دخل الماء جوفه والثاني اذا استثنى في الوضوء فوق
 ثلث مرات والثالث السقي اذا دخل جوفه واما التي في الفرج

في خمسة عشر شيئا احدها الخبز والثاني الفاس والثالث
 نزول المني عند جماع المرأة تدفق العرج والرابع نزول المني
 من غير جماع المرأة العرج والخامس نزول المني من المعانقة
 والسادس نزول المني عند القبلة والتاسع نزول المني
 عند النظر في قول اي عبادته والتاسع وله بعد ذلك
 عند اي حبيبه واصحابه وقالوا هي كالنكاح والعاهر نزول
 المني عند ذلك العرج والحادى عشر تنوير الحشفة في رجب انا
 والثاني عشر تنوير الحشفة في دبر انا والثالث عشر
 تنوير الحشفة في بيته وان لم ينزل في قول اي عبادته والرابع
 عشر تنوير الحشفة في دبر بيته وان لم ينزل في قول الفقهاء
 لا يفيد الصوم ما لم ينزل واما الذي يخرج الخلية فهو على
 وجهين احدهما الخبيث والثاني الفتيان وهو لا غنى
 فاما الخبيث اذ الخبيث العيايم ففيه يومان ومن ان يحرم
 فانه يفيد الصوم وبسقط الاحكام وورد الى حكم الصبي عاقبة
 قول اي عبادته فاذا افاق فلا اعادة عليه للايام التي
 كان مجنوناً فيها وفي قول اي حبيبه واصحابه عليه قضاءها
 واما ان عاود افاق الصيام فان صومه في اليوم الذي صار
 معي عليه فيه جائز لانه قد نوى الصوم فاذا افاق في الغد
 قبل الزوال ونوى الصوم جاز له ايضا وان افاق بعد الزوال
 فلا يحرم صومه ذلك اليوم عند اي حبيبه ومحمد بن حنبل
 عند اي يوسف واي عبادته ولو نوى كذلك اياماً ثم افاق

فان

فان عليه ان يقضي صوم تلك الايام لانه لم ينزلها صوماً في قول
 اي عبادته حكم المني عليه حكم المني في قول اي عبادته هو على بيته
 او جهل ان كان يشك على ان لا يصوم في مرضه البتة فهو غير صائم في تلك
 الايام وعليه قضاؤها وان كانت يشك على ان يصوم في مرضه
 البتة فهو صائم في تلك الايام بنية القديمة وان لم يكن له بنية فليس
 بصائم ايضاً وعليه قضاؤها قاضاً واربعون خضراً لا يفيد
 الصوم وهي عشر اقام قسم في العرس وقسم في انكاح
 وقسم في العبي وقسم في الذن وقسم في الغم وقسم في حبسه
 وقسم في الدبر وقسم في العرج وقسم في القلب وقسم في سائر
 البدن فاما الذي في الراس فاثنتان احدهما الذهب والآخر
 في ذلك والثاني مداواة الامة فان دواها بدواء رطب
 يفيد منه الصوم وان دواها بدواء يابس لا يفيد منه الصوم
 وهو قول اي حبيبه وفي قول اي يوسف ومحمد واي عبادته
 لا يفيد في كلا الوجهين واما من العبي فلا كتمان ومداواة
 العبي فلا يفيد بهما متفقاً واما في الذن فالتقطير
 فيه من الالدوة ودخول الماوية وهو ذكر الصوم فان في
 قول الفقهاء يفيد منها وفي قول اي عبادته لا يفيد
 من الالف فانه شقاق او العوط فانه شقاق حكمه
 حكم المحض كما ذكر في الاختلاف واما العوط اذا وصل
 الى دماغه يفيد صومه وعليه القضاء في قول الفقهاء وله
 بعد صومه في قول اي عبادته واما من الغم فثمان عشر



فصله اذ هذا قول الماء في الحلق عند وضوئه اذا كان في
المرات النشرة في قول اي عباده وبغده منها الصوم في قول
اي ج واصحابه اذا كان ذاكر الصوم والثاني اذا بلغ
ما بين الاثنان عما اذا كان مقدار كحصه فان الصوم
لا يفد منه في قول اي حنيفة وهو انه يقول اي عباده
في قول اي يوسف يفد وعليه القضاء وفي قول زهر
يفد وعليه القضاء والكفار والثالث سواك بالعبادة
والعشر رطبا كان سواك او بابا والرابع مضغ العلك
والخامس دوق الطعام والسادس مضغ الطعام للمضام
والسابع دخول الدخان في الحلق والسام دخول الغبار
الحلق والسام دخول غبار الدقيق في الحلق عند الغزلة
وفي الطلوع ايضا والعاشر دخول الذباب والبق في الحلق
والحادى عشر التقياء واستقاء في قول اي عباده وفي
قول اي حنيفة واصحابه وان في الاستقاء يفد الصوم
والثاني عشر اذا ابتلع شيئا يكون وجهه من البطن عن
مثل دخوله مثل حجر والدرهم والدينار والفس والعتقة
وتحجج الياسه ونحوها في قول اي ج وبغده من الصوم في
قول اي ج واصحابه والثاني والثالث عشر اذا اكل شيئا
نايلا لصومه عند اي حنيفة واصحابه والى عباده وفي
قول مالك يفد منه الصوم ويقضى والرابع عشر اذا نتم
وهو يرى انه ليس بعد وقد انجز الصبح في قول اي عباده يفد

منه الصوم في قول اي حنيفة واصحابه والثاني والثالث عشر في قول
لتجاء من الغزلة والاربع عشر من الغزلة والنعنة والنعنة والنعنة
والسابع عشر النقي اذا رجع ودخل حلقه فمرا والسام عشر من بغير
حلقه الماء وهو كان فله لا يفد منه الصوم في قول اي عباده
وزهر وبغده في قول اي ج واي يوسف واما في حب وهو مدوا
الحايض فان دواها به واربط يفد منه الصوم في قول اي ج
وله يفد في قول اي يوسف ومحمد واي عباده وان دواها
بدوا في يابسي فلا يفد منه في قولهم جميعا واما من البر في احد
وجع الاضقان فلا يفد منه الصوم في قول اي عباده
في قول اي ج واصحابه واما من الفرج فيسقط اشياء اصدها
ان قتلهم بالنهار والثاني في قول المي عند الغزلة والثالث
التقطير في حليل في قول اي ج واي عباده وفي قول اي يوسف
يفد والرابع اذا جامع نايسا والخامس اذا جوفت امراته في
نهارها في قول زهر وكس بن زياد واي عباده وفي قول اي حنيفة
في قول اي ج واصحابه اذا جوفت المرأة في غيباتها السام
اذا اصبغ حبسا واما من سائر البر فيموجب اشياء اصد الحجامه
والثاني الغصه والثالث دخول الحمام والرابع العتاس في
الماء والخامس السقاء اذا خاق في يومه او بعد يومه قال وهو حب
الكفار من ثلثة وجه من الكل والشر والحجاج وهو المتقاء
الكتابين امي او لم يمس ولا كل والشر بغير ما يفدى به النفس
او يقع موقع الذنوب فاذا فعل احد هذه الثلثة مستعدا لم يرد

الكفار قال والكفار من مله اشياء اما عتق رقبة او صوم
 شهرين متتابعين واما اطعام ستين مسكينا وهو يخرج في
 هذه الملة ايها الشاه فعل؟ قول اي عبداه و؟ قول اي
 واصحابه وان في هو على الترتيب له على التجرة فان اخار
 العتق يخرج منه صغر اوله مومنه او كافر مذكر
 كان او انثى امور كان او انثى شيخا كان او شابا امثله كان
 او اقطع وكذلك لو كان مقطوعا لا يباين او مقطوع
 اليدين او مقطوع الرجلين او اسلما ولو كان مدينا
 او ام ولد او مملوكا اذا لم يؤد شيئا من ثمانية كل هذا في
 اي عبداه و؟ قول اي واصحابه لا يجوز من هذه العتق
 الا على ولا مقطوع اليدين واسلما ومقطوع الرجلين
 واسلما ومقطوع يده من اجل من الجانب الايمن ومقطوع
 يده من اجل من الجانب الايسر ومقطوع الارى والارجل
 وام الولد والمدره؟ قول ان في له يجوز المارة في الكفار
 قتلا على قتل خطا ونفلا ايضا لا تجب الكفار الا
 بجماع قال وان اخار الصوم فيصوم شهرين متتابعين
 فان افطر يوما من غير عذر استقبل الصوم وان كان من
 عذر فلا يستقبل؟ قول اي عبداه والعذر ما ذكرنا في قولك
 و؟ قول اي واصحابه له عذر لا حد في ترك الاستقبال
 اذا افطر يوما له امرأه يحض فانها تنقض الصوم اذا طهرت
 محب لانها لا يمكنها ان تصوم شهرين متتابعين من غير حضي

قوله

قال فان صام بالالهله يخرج منه نقص الشهر او كمل ولو صام من غير
 الهله فبقي الشهر لم يثنى فيها قال وان اخار الاطعام يطعم
 ستين مسكينا بكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من شعير
 او تمر؟ قول اي واصحابه واي عبداه و؟ قول ان في
 يعطى لكل مسكين منا واحد من بر قال والاطعام على وجهين
 اباحة وتملك ويجوز كلهما؟ قول الفقهاء واي عبداه و؟
 قول مالك وان في له عذر لا يحد الا باحد بل يملكه ذلك قال
 ولو اعطى ذلك مسكينا واحدا في سنيها يوما جاز؟ قول
 الفقهاء وقول اي عبداه لان تغذي الايام لتغذي الايام قال
 قول سائر الناس لا يجوز واما الاطعام فانه لا يجوز عند
 الفقهاء واي عبداه الا ثلث شروط احدها ان يكون اقله
 يوما واحدا ولا يجوز اقل من يوم كما ان الصيام لا يكون اقل
 من يوم واحد والثاني ان يكون مع الصيام ولا يكون
 الاعتكاف بغير صوم ويجوز عندنا ان يقع بغير الصوم
 وثالث ان يكون في مسجد يبنى فيه الصلوة حتى يجامع
 ولو ان امرأه اعتكفت في مسجد يبنى بها اعتكافا؟ قول
 اي واصحابه وله يكون اعتكافا؟ قول اي عبداه وثاني
 الا ان يكون لها فضل به لك ويكرم لها تعتكف في مسجد
 العامة هي وفاد ان غلط من مله او يوم احدها
 ترك الصيام؟ قول الفقهاء واي عبداه وكما ع لبا ليه
 والثالث خروج من المسجد بغير عذر اذا بقي ساعة واحدة

في قول اي ج و؟ قوله اي يوسف ومحمد واي عبد الله
 لا يفيد حتى لا يبقى اكثر من نصف يوم قال ويجوز للمفكر
 ان يخرج من المسجد في سبعة اشياء احدها البول والثاني الغائط
 والثالث الوضوء والرابع الاعتسال والخامس الجماع اذا
 حتى ان يفوت مع يجوز ان يخرج الرها ويصلي بعدها
 ركعتين ثم اربعاً ويرجع والسادس لاجاء السطاب
 والسابع لانه لا بد له منه ثم يرجع اذا فرغ ثم يعاد ولا يجوز
 له ان يخرج الى مثله اشياء اذا استترط غفلة لا غفلة
 احدها عيادة المريض والثاني اتباع الجبان والساكن
 حصون محبي العلم وروى عن ابن ابي طالب انه قال
 يجوز له ان يعوق المريض ويتبع الجبان ويأمرها بما
 وهو قائم ولا يجلس وان لم يشترط قال ويجوز للمفكر
 ان يتخلف من المسجد الى مسجد اخر؟ خمسة اشياء احدها
 اذا ائتم ذلك المسجد والثاني ان تغرق اهلكه
 فلا يجوز فيه والثالث اذا اخرج من ذلك المسجد السلطان
 والرابع اذا اخرج طام دون السلطان والخامس اذا
 خاف فيه على نفسه وماله من المجرمين قال والاعتساف
 مسوق وليس بواجب الا ان توجه على نفسه احد
 منهم ثم هو على ستة اوجه احدها ان يوجب يوماً واحداً
 فيدخل المسجد قبل الصبح ويخرج منه بعد المغرب
 والثاني ان يوجب يوماً وليلة او يوماً وليلاً فدخل

المسجد

المسجد قبل غروب الشمس ويخرج منه بعد غروب الشمس ثم يخرج
 ايام اعتسافه وانت ان يوجب اياماً متتابعة فيلزمه
 متتابعاً ولا يجوز ان يعرف بينهما والرابع ان يوجب
 متفرقاً فيلزمه ان شاء تابع وان شاء فزق والخامس ان
 يوجب شهراً او نواحي متتابعاً يكون متتابعاً والسادس
 ان يوجب شهراً او نواحي متفرقاً وله يقول بلسان
 فان في قوله اي ج واي يوسف ومحمد لا يفرق بينه لان
 الشهر اسم لا يام والباقي جميعاً وله يكون متتابعاً
 بشئ الا انه يبي باللسان وفي قوله زفر واي عبد الله
 بل يفرقه باليه دون اللسان واما صدقة الفطر فانها
 واجبة عندنا لكل ما وسنة عند اي عبد الله وهي من ثلثة
 اشياء احدها نصف صاع من بر او صاع من زبيب او صاع
 من شعير او ثمر وان اعطى زبيباً يعطى اربعة امانع
 قوله اي يوسف ومحمد واي عبد الله وفي قوله اي حنيفة
 ان اعطى منوين حار وان اعطى بقيقتهما حار ويجب
 على الرجل ان يعطى على ستة انفس احدها من اجل نفسه
 والثاني من اجل اوله وه العفار وان كان لسانك
 ادى من مالهم؟ قوله اي حنيفة واي يوسف وفي قوله
 محمد واي عبد الله يوجبها من مال نفسه والثالث عنه
 ما ليكم الذين يستخدمهم واما المالك الذي استتراهم
 للتجارة فله صدقة منهم؟ قوله اي ج واصحابه واي عبد الله

وفي قول الشافعي ومحمد بن الصاحب فمهم الصدقة وان كان
بعض ما يملكه كفارا فلا صدقة منهم في قول الشافعي وفي قول
الفقهاء واي عبد له منهم الصدقة لعموم الاثر والرابع عن نذر
والخامس عن امهات اولاده والسادس عن من في نفقته
من الاولاد الكفار والزوجه وغيرهم وله مال لهم في قول
الشافعي فان كان لهم مال يومئذ من مالهم وان اوى عنهم
بامرهم بنحو حسن واما وقت وجوبها اذا غرت الشمس
من اخر رمضان في قول الشافعي وفي قول الفقهاء او بعد
اذا انقضى يوم الفطر من كان ولد قبل الصبح ففيه
الصدقة مات بعده ذلك او عاش ومن ولد بعد الصبح
فلا صدقة فيه مات وعاش قال ولا صدقة على الرجل
في ثلثة اشياء من عبده احدى الاثني والثاني الفقير
منه والثالث المعتق بغيره وكذلك في العبد بينه
وبين رجل اخر لان الصدقة انما تجب في عبد واحد
واي عبد واحد قال وليس على الفقير صدقة
في قول ابي حنيفة واصحابه واي عبد له وفي قول الشافعي
عليه الصدقة اذا فضل عن قوت يومه
اعلم ان حقوق ثلثة في المال فانها تنصرف الى عشرة
اوجه احدها الزكوة والثاني الصدقات والثالث
الحبس والرابع العود والخامس الخراج والسادس مخربه
والسابع صدقة الفطر والثامن كفارات الايمان والتاسع

الذفر

الذفر والعاشر الواجبات وكل وجه من هذه الوجوه
على ثلثة اوجه اما الزكوة ففي ثلثة اشياء الذهب والفضة
ومتاع التجار وصور بيع العساق وترايط وجوبها
واسباب لزومها ثمانية اشياء اربعة في النفس واربعة
في المال في قول الفقهاء واي عبد له واما الثاني في النفس
فاحدوها الا سلبه والثاني في كسبه والثالث العقل والرابع
البلوغ وفي قول الشافعي ومالك في مال الصغير زكوة
كما ان في اراضيه العشر وفي قول الفقهاء ليس في مال الزكوة
كما انه ليس عليه العلق فان الشافعي احدث بقوله عايش
وابن عمر والفقهاء اخذوا بقوله ابن مسعود وفي قوله
سفيان على الرمي ان يحفظ النبي على مال النبي فاذا
ادرك امره باداء الزكوة لتلك النبي واما الثاني في
المال احدها النصاب الى مل ونصاب الذهب عشرة مثقالا
ونصاب الفضة مائتا درهم ونصاب متاع التجار
اذا بلغت قيمتها مائتي درهم او عشرين مثقالا من الذهب
فاذا اردت على النصاب فلا يجب في الزيادة شي حتى
يبلي الذهب الى اربعة وعشرين مثقالا والفضة الى مائتي
واربعين درهما ثم يكون في الذهب نصف مثقال وثلث
نصف مثقال وفي الفضة ستة دراهم وفي قول ابي حنيفة
واي عبد له ومنه الصحابة قوله واي موسى لا شريك
وفي قوله اي يوسف ومحمد وان الشافعي في زيادة جنة ذلك

ومن الصحابة هو قول علي بن ابي طالب وابن مسعود قال والحال
على ثلثة اوجه بخلاف المضاب احدها ما دون المضاب فلا
زكوة فيها متفقاً والثاني كامل المضاب فقيمة الزكوة
متفقاً والثالث ما في فوق المضاب من الزكاة اخلت
وهو ما ذكرناه والثاني حولان حول واعلم ان المال على
وجهين اصل ومال مستفاد قاله صل ذكرناه في الفصل
الاول والمستفاد على اربعة اوجه احدها رجل له مال
دون المضاب فاني عليه ما اني فوجد مستفاداً
فانه يستحق حول في ذلك اذا اكل المضاب من ذلك المستفاد
والثاني رجل له مال كامل المضاب فوجد مستفاداً عند
تمام الحول في الحال الا ولد الاصل فانه يستحق حاك
المستفاد من عند وجوده والثالث رجل له مال كامل
المضاب فوجد مالا لا يحجب قبل حوله فيكون على
ماله الاصل فانه لا يضم مع خلاصه ولا خلاف في
هذه الوجوه الثلثة والرابع رجل له مال كامل المضاب
فوجد مالا مستفاداً من حبه قبل حوله فيكون على ماله الاصل
فانه يضم المستفاد الى المال الاصل ويركي في كلهما فيكون
اي حنيفة واصحابه في بعض وقاسم بن ابي السيم وزيد
التجار التي تنفق عليه تقدر حباها وعداياها فانها
يضم مع الاصل متفقاً غير ان علي فانه قال لا يضم الزكوة
مع الاصل ولا يضم ذلك المستفاد مع الاصل في قولنا في

وابن ابي

وابن ابي ليلى وابي عبد الله كما لا يضم سائر الاشياء واتا
الذهب والفضة اذا وجدها الرجل جميعاً فانه يضم احدها
الى الاخر في قول الفقهاء او قالوا ان الذهب والفضة كالنسيئة
والرئب والمعر والمنة يضاف له بها اثمان الاشياء
الا ان ابا يوسف وجماعة قالوا كلما ضم يركي منها على كامل
الاخر او قال ابو حنيفة بخلاف ذلك لو ان رجلاً
له مائة وخمسون درهماً ودينارين يا ويا بن عيسى درهماً
قال ابو حنيفة فيه الزكوة وقال صاحباه له زكوة فيه
لان ثلثة ارباع مضاب الفضة وعشر مضاب الذهب
فلا زكوة فيه حتى يكون حصة ديناره على كامل الاخر او حجب
القيمة التي كانت لها في اليوم الذي وضع فيه الزكوة على
كل دينار بعشرة دراهم وفي قولنا في اذا حاك الحول
على مائة درهم وعشر دينار فانه يركي في كل منهما على
حده وانكر ابو عبد الله الضم لما فيها من خبر البسي غم في
تجزئها وفي بعض كتاب انه كما ميز بين الاول والآخر
والخلفه وكثير وعجزها والثالث من اسباب وجوب
الزكوة الذي هو في المال خلوع تعالى عن الدين واعلم
ان المال على وجهين مال حاصر ومال غائب فاما الحاصر
فعلى ثلثة اوجه احدها للتقديس مثل الجيوب لنفقة بيت
او الخمايك للخدمة والدواب للمركوب والمنازل للسكنى
والا ثواب للبسي ولا منفعة للماجم ونحوها فليس في شيء

منها ركوع وان كثرت وعظمت قيمته والوجه الثاني مال
التجارة ففيه الركوع وما استنزى للتجارة في شيء ففيه
قيمتها الركوع الا ما كان في ارضي حجاج له ان الركوع والعشر
لا يجمعان وكذلك حجاج والركوع لا يجمعان وما استفاد
منه الا مال في غير شيء وبذلك فليست للتجارة مثل البيعة
والعقد والميزان ونحوها وان اتحد بها لبنه التجارة
لما اوصى له به في اخذها على لبنه التجارة فانه يصير
للتجارة في قول ابي يوسف وقول محمد كونه في
المستفاد والوجه الثالث الدراهم والدينارين وفيها
الركوع واما المال الغائب فعلى ثلث اوجه احدها ان يكون
على بعد المسافة منه ولا ينقل يد الى اليه البتة فلا ركوع
عليه حتى يصل الى ماله ثم يركع لما مضى ويجوز لهذا اخذ
الركوع اذا احتاج اليها والثاني الدين وهو على ثلث
اوجه عند ابي حنيفة دين قوي ودين وسط ودين ضعيف
فاما الدين القوي فهو مال بدل عن ماله اصل التجارة
كامل المضاب فهذا كما يخرج اربعون درهما واربع
دينارين فانه يركع لما مضى منه واما الوسط فهو مال
بدل على اصله لعين التجارة فهذا لا يلزمه ركوع الا
ان يخرج منه ما يكون مضابا كاملا في يركع لما مضى
واما الضعيف فهو مال غير بدل عن مال مثل المهر
للزوجة والصلح بدم العهر والاهبة والكتابة والسعاية

والمرات

والمرات والوجوه ونحوها فهذا ليس عليه ركوع فاذا احتاج
منه ما يكون مضابا ثم حال تحول فله الركوع وهو سواء
كلها عند ابي حنيفة ومع فاذا خرج منها شيء فانه يركع لما مضى بعد
ان يكون الدين مضابا كاملا وحال عليه ركوع وعند ابي
يوسف ومحمد الدين على ثلثة اوجه من الغرماء على المظلي
والمكر والمقر المظلي التقة فاذا خرج ما على المظلي فانه
يركع لما مضى في قول ابي يوسف ولا يركع في قول محمد واما
خرج ما على المكر فانه يركع في يوم عود الى الاقداس
واذا خرج ما على المظلي التقة فانه يركع لما مضى وقالا
ما على المكر مثل المعصوب منه والعسر وقوله والعبد الايق
والمدينون في غير ملكه وعلى عليه مكانه او ضل منه في سر
او بحر ثم وجب ركوع وعند الحنابلة الدين على اربعة اوجه
دين على ما تفت حتى طالبه وجده فله ركوعه كل سنة منه
وان لم يقبض ودين على تقة غير ملق احيانا فيركع اذا
قبض لما مضى ودين على مظلي ودين على مكر فلا ركوع
عليه الا بعد القبض وحال ركوع وعند ابي حنيفة الدين
على ثلثة اوجه احدها ان يكون في يد تقة يحده اذا طلب
فانه يركع مع ما في يده والثاني ما كان في دين ظنون يكون
بين الرجال وكوف فانه يركع ذلك فاذا قبضه يركع ما
مضى وان تولى لا يلزمه شيء والثالث ما يكون على مقدم
قد ناسى منه او يومه او محدد الغرم او سرق منه احد

عقب منه او وقع في بحر او ضل في بر او يد فيه في صحراء
فخفي عليه انزع ثم يجده بعد زمان فليس ذلك زكوة
في قول اي عبدا له وكذلك روى عن محمد بن حسن وكذلك
اي ح واي يوسف وليس في الغيب واسم قد ذكره في قوله
الفقهاء والوجه الثالث المال الغيب الذي ذهب منه
وهو على خمسة اوجه احدها المعضوب والمهر وق
والا تبقى فلا زكوة عليه في الرابع الذي اضله وحكاه
الذي اخفاه ونسبه واما المعضوب والمهر وق
والا تبقى فلا زكوة عليه فيها الا بعد الوجود وهو ان
القول عليها واما الذي اخفاه ونسبه فهو على
وجهين احدهما ان يكون اخفاه في ملكه مثل دار
وضد وقه ونحوها فاذا وجد فعليه زكوة ثامني
والوجه الثاني ان يكون قد اخفاه في غير ملكه فحكمه
حكم الذي اخفاه ونسبه بعينه والرابع من اسباب
وجوب الزكوة الذي هو في المال ان يكون المال حلالا
لان المال اذا كان حراما فلا يخلو امر وجهي اما
ان يكون له خضم حاصر فزده عليه واما ان لا يكون له
خضم حاصر فيعطيه للمفقراء كله ولا يحمل له شيء لا يفسد
ولا كسر والركن انما يكون في المال كله قال والدين
الذي يمنع وجوب الزكوة وهو الذي يكون على صاحب
وعا وجهي احدهما دينه تعالى مثل الكفار است

والنذر

والنذر وجوب الحج وغير ذلك لا له منع وجوب الزكوة
متفقان الثاني دين العباد وهو يمنع وجوب الزكوة
في قول اي حبيبه واصحابه واي عبدا له ولا يمنع وجوب
الزكوة في قول الثاني وفي قوله الفقهاء لا يستويان لان في
حقوق الناس تخاضا وترافعا وتجادلا وليس في
حقوق الله من ذلك واما الصدقات فان اسباب وجوبها
كاسباب وجوب الزكوة والزبان ان تكون سليمة وهي
تجب في ثلثة اشياء في الابل والبقر والاشاة متفقا
ولا يجب في ثلثة متفقاه البغال والحمير والثران وهي
العوامل ولا يحمل اضلاف في قول اي حبيبه وسفان
فيها الزكوة في كل فرس دينار وخمسة دراهم او يقومها
فيعطى من كل ما في درهم خمسة دراهم وليس فيها زكوة في قوله
اي يوسف ومحمد واي عبدا له لقوله عليه السلام عفت
عن امي صدقة الجبل والرفيق وقال ايضا عفت عنكم عن
الجبل فما توا صدقة ما سوى ذلك وليس على ائمة المسلم في
فهمه ولا في ريفه صدقة وقوله ليس في بحرته ولا في
الكوفة ولا في النخ صدقة قال والنخه الدقيق وقيل
النخه اي البقر العوامل واما زكوة الابل فانها تدفع على
فصول اربعة احدها على الحنسي والثاني على العسرة
والثالث على خمسة والرابع على السليبي في قوله الفقهاء
وكما في وعالم الربيع في قوله اي عبدا له واي عبدا له

وتفسير ذلك ليس فيما دون خمسة من الاله لا صدقة فاذا
بلغت خمسة وهي ياب في فقرها الشاة الى عشرة فقرها شاة
الى خمسة فقرها ثلث شاة الى عشرة فقرها اربع شاة
الى خمسة وعشرين فقرها بنت مخاض فنادى وحس
ثم الى ستة وثلثين فقرها بنت لبون الى ستة واربعين
فقرها حقة وهذا دون العشر ثم الى احدى وستين
فقرها جعدة الى ستة وسبعين فقرها بنت لبون اي
احدها ونفقت فقرها حقتان وهذا دون خمسة عشر
ثم الى مائة وعشرين ثم يتانف الغريم في قول اي خمسة
واصحابه وهو انه اذا زادت حقا على مائة وعشرين
فقرها حقتان وشاة فاذا زادت عشرين فقرها حقتان
وشاتان فاذا زادت خمسة عشر فقرها حقتان واربع
شاة فاذا زادت حقا فقرها بنت مخاض وحقتان
واذا زادت ثلثين فقرها الى مائة وعشرين فيصير مائة
وحسين فقرها ثلث حقتان ثم يتانف الغريم كذلك
بالفما يبلغ وهو قول ابن مسعود وفي قول الشافعي
اذا زادت واحدة على مائة وعشرين فقرها بنت لبون
وفي قول اي عبادا واي عبيد اذا بلغت مائة وعشرين
فقرها بنت لبون حقتان الى مائة وثلثين فلكون
فقرها حقة وبنت لبون ثم بعد ذلك في كل عشرين حقة
وفي كل اربعين بنت لبون لا خلاف في ذلك وهو حبان

لا ينقطع

لا ينقطع واما زكوة البقر فلا صدقة فيها حتى يبلغ ثلثين
واذا بلغت ثلثين فقرها يتبع او يتبعه الى اربعين فقرها
سنة الى ستين فقرها يتبعان وليس في كل عشرين شيء
في قول اي يوسف ومحمد وفي قول اي ح فقرها ستة
وايض عنه فانه قال اذا بلغ اربعين فقرها ستة وليس
في كل عشرين شيء في قول اي يوسف ومحمد وفي قول اي ح
فقرها ستة وايضا عنه فانه قال اذا بلغ اربعين
فقرها ستة وليس في الزيادة شيء حتى يبلغ خمسين فاذا
زادت خمسين فقرها ستة وربع منه اوتيت يتبع
ثم ليس في الزيادة شيء حتى يبلغ ستين فقرها يتبعان
وايضا عنه انه قال ليس في الزيادة على الاربعين شيء
حتى يبلغ خمسين فاذا بلغت خمسين فقرها ستة وربع
منه اوتيت يتبعه ثم ليس في الزيادة على الستين شيء
حتى يبلغ سبعين فقرها يتبع ونحوها لا ينقطع
واما زكوة الشاة فليس فيما دون اربعين شاة
صدقة فاذا بلغت اربعين فقرها شاة الى مائة وعشرين
فاذا زادت واحدة فقرها شاتان الى مائة شاة فاذا
بلغت احدى ومائة فقرها ثلث شاة الى اربع مائة
ثم في كل مائة شاة وهو حبان لا ينقطع قال ولعمري
رجل سائمة بخنساء في قوله فانه لا ينقطع قوله في قوله
مالك ومنه في رواية عبادا لا ينقطع ذلك في قول اي خمسة

اي يوسف ومحمد واي عبدالله عليه الحسن العموم قوله عزم
وذكر الكار الحسن واما اذا وجد في دار غير فان فيه
الحسن واربعة اقسام للواحد في قوله اي يوسف ويخرج الحق
عن الركاز لمن وجد والصديق من احد والطلاق بيد
من يافدا لاق و قوله بعض الفقهاء واي عبدالله هو
لصاحب الدار وليس للواحد شي واما اذا وجد في
ارض من موات ففيه الحسن واربعة اقسام للواحد قال
وجود الكثر على خمسة اوجه اوجه ان يجد في دار
والثاني ان يجد في دار غير والثالث ان يجد في ارض
لا ملك لاحد فيها والرابع ان يجد في دار حرب في الصحا
والخامس ان يجد في دار حرب فاما اذا وجد في دار
من قوله ويحسن وان وجد في دار غير فهو للواحد في
قوله اي يوسف ويحسن في قوله اي عبدالله لرب
الدار ويحسن ولا شي للواحد في قوله اي محمد ويحسن
لصاحب الخطة وفيه الحسن وان وجد في ارض له ملك
لا حد فيها فنوله ويحسن وان وجد في دار حرب
في الصحا فنوله ولا يحسن وان وجد في دار حرب في
دار واحد فنوله على وجهين فان دخل في دار حرب
بما ان فنوله لصاحب الدار وليس له ان يحسن في قوله
اي محمد ويحسن واي عبدالله في قوله اي يوسف فهو للواحد
على اصله وان دخلها بغير امان فنوله ولا يحسن قال

والركاز

والركاز على وجهين احدهما من وقت الاسلام فهو بمنزلة اللقطة
يعر لها ثم يدفعها الى الفقراء والثاني من وقت الجاهلية فان لم
يبيح اهو من وقت الجاهلية او من وقت الاسلام ينظر الى
الارض فان وجد في ارض الاسلام فهو من وقت الاسلام
وان وجد في ارض الكفر فهو من وقت الجاهلية واما
العشر فهو على ثلثة اوجه احدها عشر الارض والثاني عشر
الاموال التي يميزها على عشرة المسلمين والثالث عشر بقا
بن تغلب فاما العشر الارض فان الارض على ثلثة اوجه
احدها ما اسلم عليها اهلها طوعا بلة قاك ولا دعوى
الى الاسلام والثاني اقتحمها الامام عنوة فله فيها اربعة
اقسام وان شاء من عليهم ووردها اليهم ويأخذ خزائنها
منهم وان شاء نفعهم وينزلها قوا الغريب ويضع عليها
الخارج اذا كانوا من اهل الكفر وان شاء يحبسها ويدفع
اربعة اقسامها الى العكر ويضع عليها العشر وان شاء
ردها الى اربابها بعد ما اسلموا فيكون ايضا على العشر
كما فعل رسول الله عزم باهل مكة وصح الثالث والرابع
ارض من موات يحبسها رجل بما عسري من اجابا من
المسلمين فطيلة فيها العشر اذ لم يكن ملك الارض في القوم
ولا مختطبا لقوم ولا مربي ولم يكن لها مالك من المسلمين
ثم لا يحبسها الا بادن الامام في قوله اي محمد ويحسن في قوله
اذنه في قوله اي يوسف ومحمد واي عبدالله لقوله

عليه الصلوة والسلام من اجاب رضامته منى له فان سقاها
 السماء او سقى سيجافقها العشر وان كان منيع الماء
 الذي يسقى منه في ارض خراج فهو كذلك في قول ابي
 وبقول محمد عليها حراج وان سقى السواقي او الدلاء فترا
 نصف العشر ثم ما اخذت هذه الارض فبقية العشر
 او نصف العشر قل ذلكا ونشر الا في ستة مواضع الخطب
 والحلا والقف في قول ابي حنيفة فمروا حجاب بقوله
 ثقا وما اخذناكم من الارض ويقول ابن عباس في
 عشر باقات من البقل باقة واحدة وبقول ابو بصير
 ومحمد انما العشر كل شئ له ثمرة باقة تقتنا وبقيات
 ويعاش به زمان كخضر مثل الحنظل والشجر والدرع
 والقول والارز والنخ والزيت ونحوها وايضا اذا
 بلغ نضابا وهو حنظل او سقى والوقت ستون صاعا
 والصاع ثمانية ارطال في قول ابي حنيفة وعندهما في
 حنظل ارطال وثلاث رطل وهو صاع عمر الذي سمي
 حجابيا وهو ربع من القنطرة التي سمي ثلث عشر
 واما الارض المصلحة منى على وجهين احدهما ما صالح
 عليها اربابها من اهل حنظل عا شئ يعطونه سلطان
 المسلمين فاذا سلوا بقير عشر به حراج اخذ الامام منهم
 ما صالحهم عليه وهم يودونه فان فضل شئ من العشر
 بعد ايامها صالحوا عليه اعطوه الى الفقراء او الثانية ارض

صالح المسلمين امامهم من تلك الارض على شئ معلوم بدفعه
 اليه فانهم يدفعون ذلك ثم عشرها فان فضل شئ اعطوه ايضا
 الى الفقراء واما الارض فخر ابيه منى على رابعة او جراحها
 ارض اخذها الامام عنوة ثم من بها على ملاكها بالعق
 ورد اليهم ارضهم با ضرب عليها من خراج وفضل الخزين
 ايضا رقابهم فاقرهم ولا يقسم بين الفقراء كما فصل
 عمر البواد فان على هذه الارض الخراج فاذا سلوا يسقط
 عن رقابهم ولا يسقط عن ارضهم والثانية ان يخرج
 منها اربابها ويدفعها الى قوم اخرين من اهل البلد بما
 صل عليها من خراج فكم هذه الارض حكم الارض الاولى
 والثالثة ارض موات يجبرها احد ويسقى من الماء
 الخراج فان على هذه الارض الخراج والرابعة ارض يسقى
 سلم منى من ارض العشر فان تلك الارض بقير خراج
 ابا في قول ابي حنيفة وابي عبد الله فان سلم صاحبها
 فلا بقير عشرية لان العشر بقير خراجيه ونحو اخيه
 لا بقير عشرية لان العشر كرامة للمؤمن وفي قوله يكون
 عشرية على حالها ابا في قوله ابي حنيفة على العشر
 كارض القلي فبذلك الارضون الاربعة لا تجتمع في قلب
 الشافعي لان الخراج كرامة الارض والعشر حق الله او جيبه للفقراء
 ونحو الخراج انما وصفه عمر بن الخطاب فاما في قوله ابي حنيفة
 ومحمد ان صاحب هذه الارض يعطى حراجا يحب وفي

قال الميراث يعطى فراجهما ثم دخلها ثم يعطى ما بقي وفي قول
 ابراهيم بن طهمان برفع عشرها جميعا ثم يعطى ثم عشرها فلولها
 فان فعل شي دفعه الى الفقراء 2 قول ابن ابي عمير
 برفع عشرها جميعا ثم يعطى ثم اخرج ما بقي فاد وخرج على
 الارض على ثلثة اوجه احدها ارض بضاء قطع للزكاة
 ففي كل جريب درهم وقبيرة حنطة والثانية ارض فيها
 كروم واستار ملتفة فيها عشر دراهم من كل جانب والثالثة
 ارض فيها رطاب فيها خمسة دراهم وعلى كل نخلة درهم
 وكذلك وصف عثمان بن حنيف لما بعثه عمر بن الخطاب
 الى سواد الكوفة فاد ولا يؤخذ الحراج في السنة الامرة واحده
 وان احتاجت ثمها فزرعها فلا شيء عليه وان ترك زرعها
 وكان يعتقد على ذلك فغلبه فخرج فان عطلها فللمام ان
 يوجرها او ياخذ حراجها من اجرتها ويرد الفضل الى اربابها
 ان فضل ويجوز ذلك لمن ياخذها فاد ومعاملة الناس في
 الارض العشرية على خمسة اوجه احدها ان يزرعها صاحبها
 بنفسه فان عشرها عليه على الاختلاف الذي ذكرناه والثاني
 ان يكون بين شريكين فيزرعها ثلثا جميعا بينهما
 والاهما فعشرهما على ما والثالث ان يزرعها من ارغفة
 ففي قول اي ح المزارعة فاسدة الا انه يقول ان عشرها
 محارب الارض 2 قول ابن حنيفة محارب الارض من اجرتها
 2 قول الاخيرين العشر على المتاجر لان الزرع منها

بخ

قال ابن حنيفة
 العشر على خمسة اوجه
 احدها ان يزرعها صاحبها
 بنفسه فان عشرها عليه
 على الاختلاف الذي ذكرناه
 والثاني ان يكون بين شريكين
 فيزرعها ثلثا جميعا بينهما
 والاهما فعشرهما على ما
 والثالث ان يزرعها من ارغفة
 ففي قول اي ح المزارعة
 فاسدة الا انه يقول ان عشرها
 محارب الارض 2 قول ابن حنيفة
 محارب الارض من اجرتها
 2 قول الاخيرين العشر على المتاجر لان الزرع منها

يخرج له دون ربع الارض والخامس ان يزرعها عارية قاله
 علي بن ابي طالب متقفا واما العشر التغلبي فانه يؤخذ من
 ارضه نصف ما يؤخذ من ارض المسلمين ويؤخذ من ثلثها
 وصيانتهم اذا كانوا ارباب البضائع كما يؤخذ من البضائع للمسلمين
 فانه على ثلثة اوجه احدها ما يؤخذ من المسلمين وهو ربع
 العشر والثاني ما يؤخذ من الذمي وهو نصف العشر والثالث
 ما باه فانه من الحربي اذا دخل دار الاسلام مستائما للنجار
 وهو العشر الكامل وذلك لما روي عن عمر بن الخطاب انه
 قال الزبارة بن جبر لما بعثه الى عمن اليمى امره ان ياخذ
 من المسلمين ربع العشر ومن اهل الذمة نصف العشر ومن
 الحربي العشر فاك ولا ياخذ العشر من المسلم ولا من الذمي
 ولا من الحربي حتى يكون مال الكل واحد منهم ما في درهم فضاغدا
 في قول ابن حنيفة واصحابه وروي عن سفيان انه قال
 يؤخذ من المسلم اذا كان له ما يتا درهم من الذمي اذا كان
 له مائة درهم ومن الحربي اذا كان له مائة درهم والعرق
 عشر اعمى والذمي وبين عشر الحربي عشر استباء احدها
 لا ياخذ من المسلم والذمي حتى يحول كحول على ما لهما وياخذ من الحربي
 حال الحول على ماله او لم يحل والثاني لا ياخذ من المسلم والذمي
 في السنة الواحدة الا مرة واحدة وياخذ من الحربي في كل سنة
 يخرج وان كان يخرج عشر مرات في سنة واحدة والثالث
 المسلم والذي بعد فاما كل شيء مع غيرها الا في قولها قد

او يتركوه مائتا والخراب لا يصدق في كل شيء الا في قوله غلام
 انه ابنه وفي الخوارق التي اتممت اوله والاربع لا ياخذ من
 صيان المسلمين واهل الذمة العشر ولا يؤخذ من صيان اهل الحرب
 وكما في لا يؤخذ من عبيدهم والسادس لا يؤخذ من ملكيتهم
 والبايع لا ياخذ من العبد المادون له في التجار لهم والثامن
 لا يؤخذ من الجبايات ولا يؤخذ من المستضعف ولا ياخذ من
 الخبي في جميع هذه الوجوه والعاشرة يعامل الخبي في اخذ
 الزيادة والسفقات والتشديد والستر مثل ما يعاملون
 التجار قال ولوم الخبي بالعاشرة بخمسة عشر فانه ياخذ
 الخمسة ولا ياخذ من الخمسة قول اي حنيفه واصحابه ولا ياخذ
 من كلهم في قول اي معاذ وفي قول ان في البيع مائة صليب
 لا ياخذ من كلهم بل ما ولما الخراج فقد ذكرناه في سنة العشر
 مقدار ما معه اذا لم يكن بغير ما احدثه من الاخر كما بينا في اول
 المسئلة الى اخرها فاعرفها واما جزمه الروس فانما على
 ثلثة اوجه احدها على الموسرين من اهل الذمة والثاني على
 المعسر من منهم والثالث على وسط الحال منهم فاما الموسرون
 فياخذ منهم ثمانية واربعون درهما ولما المعسرون فياخذ
 منهم اثنا عشر درهما واما الوسط فيؤخذ منهم اربعة عشر
 درهما ولا يؤخذ منهم في السنة الا مرة واحدة وهذا على
 الى اصحابه وفي قول الثاني في كل محتلم منهم دينار
 وله نزال كذلك وفي قول الثالث لا يقبل بحرية الا من اهل

الكتاب

الكتاب والمحوس وعبد الاوثان من اهل الكتاب وفي قوله
 ايح واصحابه واي عبيده يقبل من جميع اهل الديان الا
 مشركي العرب والمتردين قال ولو ان ذميا لا يؤخذ منهم بحرية
 حتى حال عليه كحول وان اسلم في قول ان في يؤخذ منه ما
 مضى وهو كاله جرف عنده وفي قول اي حنيفه واصحابه
 واي عبيده لا يؤخذ منه ما مضى ولا يؤخذ من عرق اصحابه
 منهم بحرية احدهم الصبي والثاني النساء والثالث المجانين
 والرابع العبيد والخامس الرهبان والسادس القسوس
 والسابع العميان والثامن الشيعة المقتدون والتاسع
 الزمان والعاشرة المخطوطة ايديهم وارجلهم وقد علم الفقهاء
 في موكري اهل الذمة وعسرتهم واوساطهم فقال عيسى
 بن ابان للموسرون اصحاب عشر الف درهم فما فوقها
 والموسرون اصحاب مائة وعشرين درهم والاوساط اصحاب
 مائة درهم وقال يشتر الموسرون من كان قوتهم وموتهم
 عيالهم وزبادي والواسط من كان لهم قوتهم وموتهم عيالهم
 ولا يكون لهم زبادي والموسرون من لم يبق لهم قوتهم
 وقوت عيالهم وقال ابو حنيفة السدي هو على عادة
 البلد وسوقهم بذلك واما صدقة الفطر فعلى وجهين
 على العبد وعلى الحر فاما الحر فاعلى ثلثة اصناف
 الرحالة الغني والغني الا غنيا والغني الفقير
 فاما الرحالة الغني فالصدقة عليهم في اموالهم واما الصبي

الفقراء الصدقة فيهم في اموال ابايهم واما الصبيان الاعيان
 فالصدقة فيهم في اموالهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي
 قول محمد وابي عبد الله في اموال ابايهم فاما العبد فعلى
 ثلثة اوجه احدها ان يفرق في قول الثالث في ليس فيه
 الصدقة وفي قول ابي حنيفة واصحابه وابي عبد الله في الصدقة
 والثاني العبد الذي يمل وهو على وجهين الخدم والنجار
 ففي عبد النجار صدقة في قول ابي حنيفة واصحابه وفي
 قول الثالث في الصدقة وفي عبد الخدم في الصدقة
 متفقاً والثالث العبد الناقص وهو على ثلثة اوجه
 احدها العبد بين اثنين او اكثر فلا صدقة فيه لان
 الصدقة في عبيد تمام والثاني العبد المثلث ليس عليه
 الصدقة وله عا مولاه والثالث العبد المستثنى في
 الصدقة في قول ابي يوسف ومحمد لا صدقة في قول ابي حنيفة
 ليس عليه الصدقة لان بعض حر وبعض عبد واما كفارة
 الامانة فعلى ثلثة اوجه عتق رقبة او اطعام عشرة
 مساكين او كسوتهم وهو مخير فيما كان كفاً بالعتق
 فيجوز بالصغير والكبير والمومن والمفرك كما في كفارة
 الصوم وان كفر بالكسوم فيجوز اي توب كان اذا
 جازت فيه الصلوة في قول الفقهاء وقال بعضهم توب سابع
 وقال بعضهم توب يوارى به جرح وفي قول ابي عبد الله
 توب بكفنه في كساء وكسيف وان كفر بالطعام فليس

على وجهين اباخذ وتملك فالتملك على ثلثة اوجه ان شاء
 اعطاه من ماله او ذبيحة او سوية او جزم فيجوز وان
 شاء اعطاه اربعة امنا من شجر او ذبيحة او سوية او
 جزم وكذلك في النخل والزيت اربعة امنا في قول ابي حنيفة
 ومحمد وابي عبد الله وفي قول ابي حنيفة يعطى من ماله
 وان شاء اعطى من من ماله او ثمن اربعة امنا من شجر
 او ثمن لا يجزى ان يعطى بعضا من واحد وثمانية فولات
 كل واحد من هذه الثلثة مذكوف في النخل واما الاياحة فعلى
 ثلثة اوجه ان شاء عذاهم عذاه وان شاء عاهم عاه
 وهذا كما في قول الفقهاء في قول الثالث في الاياحة لا تجزى
 ان التملك وتلك لكل مكن من واحد وهو قول ابي حنيفة
 بن ثابت وابن عمر واما النذر فالنذر على وجهين نذر في
 الطاعة فعلى ثلثة اوجه احدها ان يقول ان تفاني
 الله في هذا المرض او في هذا البلاء فله على كذا من الصوم
 والصلوة والصدقة فاذا فعل الله ذلك لزمه ما قال متفقاً
 والثاني ان يقول لله على ان اصوم كل جمعة او كل حسي
 او قال لله على ان اصلي كل ليلة كذا او اعطي كل يوم الي
 العقر كذا من الدراهم والدنانير فهو واجب ايضاً كالهبة
 عند الفقهاء وهو غير واجب في قول ابي عبد الله ووافقه
 افضل والثالث ان يقول ان فعلت كذا فله على ان اصوم
 او اصلي كذا ومالي للمسلمين فاذا فعل ذلك الفعل يلزمه

ذلك الصوم والصلوة؟ قول الفقهاء في قولك في بئر
كفار واحدة وان شاء ففعل ذلك من الصوم والصلوة
واما النذر المعصية فعلى نذر او جدها ان تصوم
ان رزقني الله قتل فلان فله على ان اضرب فلا نكذام
السوطي نحو فان رزقه الله قتل فلان فعليه كفارة عين
واحدة ولا يلزم ضرب فلا ن والثاني يقول ان رزقني
الله عزوا او حجا او طاعة من الطاعات او حرم من الرضا
فله على ان اضرب فلا نكذ سوطا فاذا رزقه الله ذلك
الشرط فعليه كفارة واحدة ايضا ولا يلزم ضرب فلا ن
والثالث ان يقول ان رزقني الله قتل فلان او ضرب
فلا ن على ان احوم كذا او انضق كذا او ااصل كذا
فاذا رزقه الله لا يلزم ما قاله من الصوم والصلوة لقوله
لا نذر في معصية الله تعالى وكفارة عين ومن نذر نذر الا بيطيق
فعليه كفارة عين واما الواجبات فانها على سبعة اوج
احدا نفقة الزوجات والثاني نفقة المالك والمالك
نفقة الاولاد والرابع نفقة الوالدین وخامس نفقة
الرحم الحوم والسادس نفقة الرحم غير الحوم والابع نفقة
الاجاب فاما نفقة الزوجات والمالك في حق الزوج
ان كان الزوجات والمالك اعناء او فقرا واما
الاولاد فهم صنفان ذكور واناث فان كانوا اعناء
ففنقمهم في اموالهم وان كانوا فقرا فعلى ابائهم ما داموا

صفارا

صفارا فاذا ذكره واسقطت نفقة ابنه ان يكونوا رزقي
لا يقدر على العمل واما البنات فان نفقتهن على ابيهن
واما نفقة الوالدین فانها واجبة على الولد خاصة له بركة
فيها احد كما ان نفقة الوالد على الوالد بركة فيها احد
من العمر ثم اذا لم يكن لهم مال ولا فله في ذلك واما
نفقة الرحم المحرم فانها واجبة على الرجل في ماله؟ قول الفقهاء
واي عباسه في قولك في النفقة لا نفقة للقدم الاقربا الى
للو الدين على الولد والنفقة الولد على الوالد المحرم واما
نفقة الرحم غير المحرم فانها واجبة عليه ايها النفقة ارحم المحرم
في قول عبد الرحمن وابن ابي ليلى واي عباسه في قولك
النفقة غير واجبة هي وعم اي عباسه في هذه روايات
احد الروايتين نفقة الرجل اذا عجز على بيت مال المسلمين
ثم على الرحم المحرم ثم على الرحم غير المحرم ثم على المسلمين وفي رواية
نفقة الرجل على الرحم المحرم ثم على الرحم غير المحرم ثم على بيت مال
المسلمين ثم على المسلمين واما نفقة الاجانب اذا عجزوا فهي
على بيت المال ثم على اعناء الناس في قول اي عباسه وفي
قول الفقهاء بيت هي بواجبه واعلم ان هذه الحقوق على
وجهين وجه من الفقر خاصة دون غيرهم من ارباب المسلمين
وهي عشر اشياء اولها الركون والثاني العزقات والثالث
العترة والرابع من الغنيام والخامس من المعدن
والسادس من الركا والابع ما يباح هذه العاشر في تجارا

المسلمين والسام صدقة الفطر والتاسع الكفارات العاشر
السنن ووجهها التواتر للمسلمين من بناء الرماط والمساجد
والخانات واصلاح القناطر ويعطى منها رزاق الفقراء
والمفتين والمعلمين وغيرهم وهي خمسة اشياء اولهم بحجبه
والثاني في الحاج والثالث ما باخذه العاشر من تجار اهل الزم
والرابع ما باخذه العاشر من تجار اهل حروب والخامس من رزاق
بنى تغلب المصنف وهذا قول ابي عبد الله وقول الفقهاء
في قول الشافعي يوضع الصدقات كلها في ثمانية اصناف
وهم الذين ذكرهم الله تعالى في هذه الآية انما الصدقات
للفقراء والمساكين الى المولعة قلوبهم فانهم ساقطون
ويقسم على ثمانية اقسام قال وله يحجز اعطاء الركوع الى اثني
عشر صنفا احدها الى الوالدين من فوقهم وان علو
والثاني الى الولدان سفلا والثالث الى الاعداء
والرابع الى الكفار والخامس الى بني هاشم في قول ابي حنيفة
ومحمد وابي عبد الله ويحجز في قول ابي حنيفة والشافعي الى عبيد
هاولاء الذين عدونا في التاسع الى عبيد نفس والنا
الى امهات اولاده والتاسع الى مدرسيه والعاشر الى
مكتبيه ويحجز عشرة الى الزوجه والثاني عشرة الى الزوج
في قول ابي حنيفة ويحجز اعطاؤها اليه في قول ابي حنيفة ومحمد
وابي عبد الله ولو اعطى الركوع الى الاصناف الستة
ولم يعلمهم ثم علمهم فان عليه ان يعيد في قول ابي حنيفة

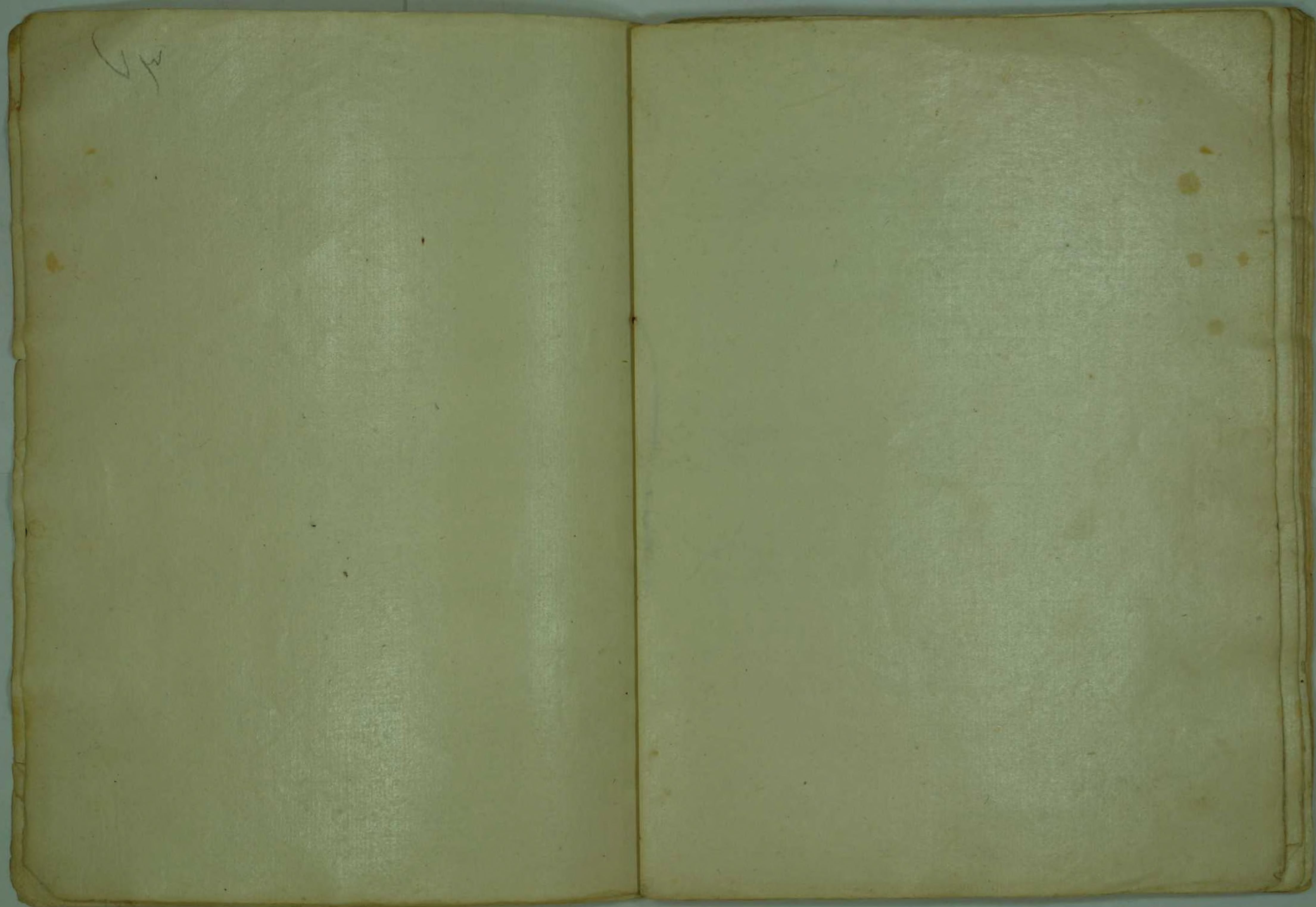
منه

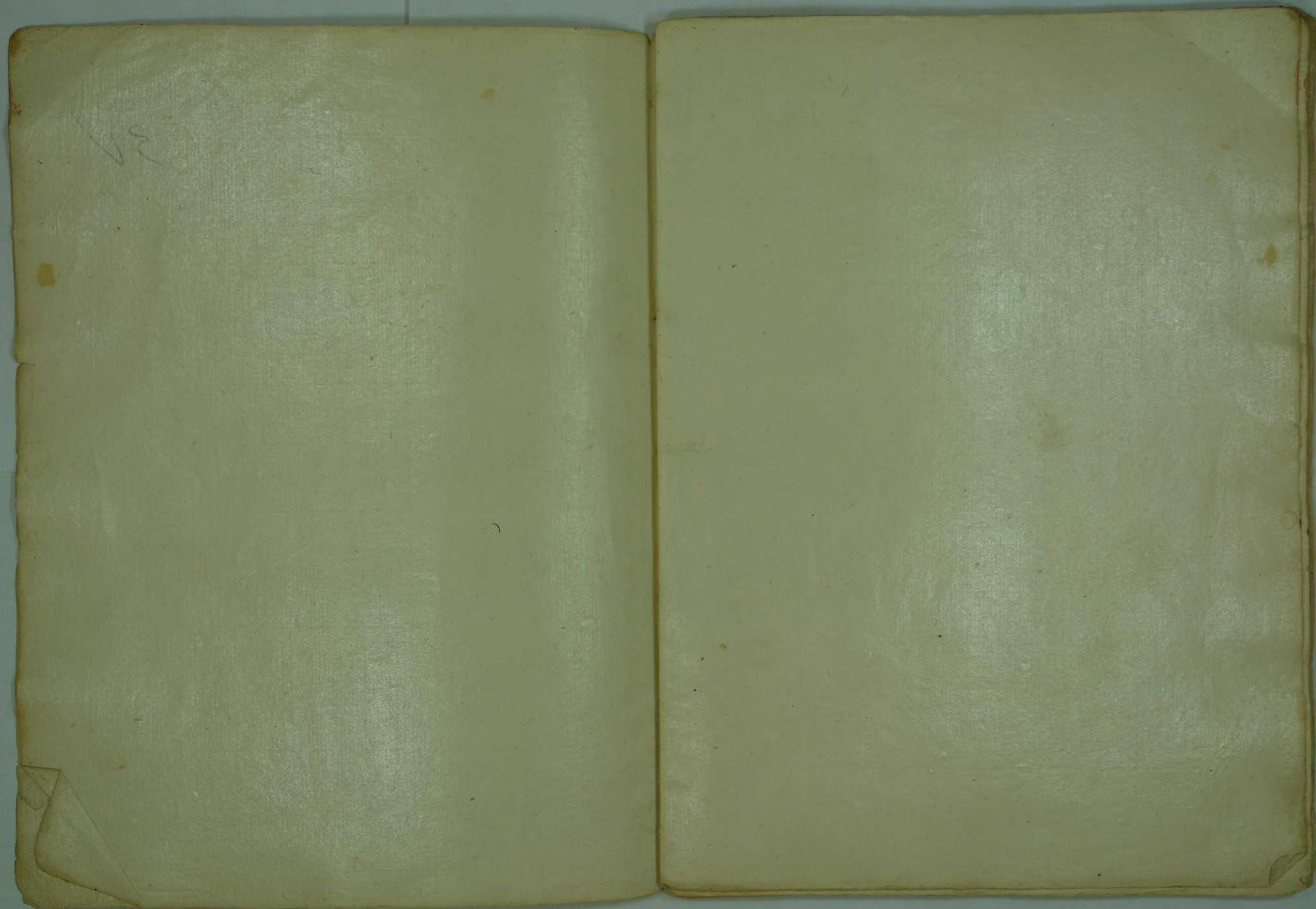
والشافعي وهو كمن توفاه بما بهن ويصلي ثم علم فان عليه
ان يتوفاه بما طاهر ويعيد الصلوة وليس عليه ان يعيد
في قول ابي عبد الله والشافعي ومحمد وهو كما صلى على النبي
فما بين ان صلى الى غير القبلة فليس عليه ان يعيد الصلوة
ولو انه دفع الركوع الى احد من هاولاء الاضاف الستة
الاخري ولم يعلمهم ثم علمهم بعد ذلك فعليه ان يعيد
متفقاً له انه لم يخرجهم من ملكه بعد دونه الزوجه وامراه
فان حكم الحرم الهوي في هذه المسئلة واما الزوج فهو علي
اختلاف ما ذكرنا قدي ويحجز ان يجعل الركوع قبل وجوبها
لست او اكثر في قول الفقهاء والتاسع والى عبد الله ولا يحجز
في قول مالك واما الحلي فقيرا الركوع كما في الصلوة في قول
الفاخر والى عبد الله في قول الشافعي ليس بها الركوع
اعلم ان حج على حرمين حج الاكبر وحج
الاخصر فاما الاكبر فهو حج الاسلام واما الاخصر فهو
العمرة ولا اختلاف في وجوب حج الاكبر من استطلاع اليه
سبيلا واما العمرة فهي سنة وليست بواجبة الا ان يدخلها
احد فيلزمه اتمامها في قول ابي حنيفة واصحابه وفي قول ابي عبد الله
لا يلزمه اتمها الا ان يوجها على نفسه بنفسه واما اسباب
وجوبه سبع اشياء وانما هي طوافها بالاضلاع
فاما السبعة فاولها الاسلام والثاني البلوغ والثالث
الحرية والرابع الفضل فان حج هاولاء الاضاف من الربعة

11

10/1/20

Handwritten text in a cursive script, likely a letter or a page from a manuscript. The text is written in dark ink and is somewhat faded. It appears to be a continuous paragraph of text, possibly a letter or a page from a manuscript. The handwriting is cursive and somewhat slanted. There are some small marks and stains on the page, particularly a red mark near the center fold.





60

Handwritten text in Arabic script, possibly a list or index, with several lines of text.

Handwritten text in Arabic script, possibly a title or heading.

Handwritten text in Arabic script, possibly a signature or date.

من حافظ
 الحقوق عام الفيلاد
 كامل العطاء لطيف اللسان
 حسن الخلق طيب الصلة
 البكا قاتل الأعداء

من
 خزانة



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	-----
العنوان:	-----
المؤلف:	-----
تاريخ النسخ:	-----
اسم الناصخ:	-----
عدد الأوراق:	-----
ملاحظات:	-----
